



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ١٩٩٨



الأمم المتحدة

مظـر

لا بد من مراعاة الآتي :
لا تنشر هذه الوثيقة أو تداع قبل
الساعة ٩/٠٠ (بتوقيت غرينتش) من صباح
الثلاثاء ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩

تنبيه

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ١٩٩٨

التقارير التقنية التالية مكملة لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٨ (E/INCB/1998/1):

المخدرات: الاحتياجات العالمية المقدرة لعام ١٩٩٩: إحصاءات عام ١٩٩٧ (E/INCB/1998/2).

المؤثرات العقلية: إحصاءات عام ١٩٩٧؛ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع (E/INCB/1998/3).

السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (E/INCB/1998/4).

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، في آخر طبقات لرفقات الاستمارات الاحصائية ("القائمة الصفراء" و "القائمة الخضراء" و "القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضا.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
A-1400 Vienna
Austria

وبالإضافة الى ذلك يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف: 26060 (43 1)
التلكس: 135612
الفاكس: 26060-5867/26060-5868 (43 1)
البرقيات: unations vienna
البريد الالكتروني: secretariat@incb.org

ونص هذا التقرير متاح أيضا على شبكة انترنيت في الموقع التالي : <http://www.incb.org>



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
عن عام ١٩٩٨



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩٩

E/INCB/1998/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم البيع : A.99.XI.1
ISBN 92-1-148107-4
ISSN 0257-3717

تصدير

تمثل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات خلفا لعدد من الهيئات المهنية بمراقبة المخدرات، أنشئت أولاها بمعاهدة دولية قبل أكثر من ٧٠ سنة. وهناك سلسلة من المعاهدات تلقي على عاتق الهيئة مسؤوليات محددة. فالهيئة تسعى "الى قصر زراعة المخدرات وإنتاجها وصناعتها واستعمالها على الكمية الكافية التي تتطلبها الأغراض الطبية والعلمية"، والى "ضمان توافرها لهذه الأغراض" والى "منع زراعة المخدرات أو إنتاجها أو صناعتها بطريقة غير مشروعة، أو الاتجار غير المشروع فيها أو استعمالها بصورة غير مشروعة" وفقا للمادة ٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢. ولدى اضطلاعها بمسؤولياتها، تعمل الهيئة بالتعاون مع الحكومات وتقيم حوارا مستمرا معها من أجل تحقيق أهداف المعاهدات. ويجري هذا الحوار في مشاورات دورية ومن خلال بعثات خاصة تنظم بالاتفاق مع الحكومات المعنية.

وتتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعملون بصفتهم الشخصية، لا كممثلين لحكوماتهم (انظر المرفق الثاني للتعرف على الأعضاء الحاليين). ويختار ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في الطب أو علوم العقاقير أو الصيدلة من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف غير الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا للمادة ٩ من اتفاقية ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يتمتعون بالثقة العامة لكفاءتهم وحيادهم وتنزههم عن الغرض. ويتخذ المجلس، بالتشاور مع الهيئة، جميع الترتيبات اللازمة ليكفل للهيئة استقلالها التقني التام لدى الاضطلاع بوظائفها. وقد وافق المجلس، في قراره ٤٨/١٩٩١، على الترتيبات الإدارية المنقحة التي أعدها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديسيب) نيابة عن الأمين العام، بالاتفاق مع الهيئة.

وتتعاون الهيئة مع اليونديسيب، الذي تشكل أمانتها جزءا منه، ومع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات لا تقتصر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية. وتتعاون الهيئة كذلك مع هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة، وخصوصا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمنظمة العالمية للجمارك.

وتقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريرا عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلا لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات الى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. وترتئي الاتفاقيات تدابير خاصة يمكن للهيئة اتخاذها لضمان تنفيذ أحكامها.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية. مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وعلاوة على ذلك، وبموجب أحكام المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨، تقدم الهيئة الى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ تلك المادة. وينشر هذا التقرير أيضا كملحق للتقرير السنوي.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقيات. وتقتصر الهيئة، لهذه الغاية، تنظيم حلقات وبرامج تدريبية إقليمية لمديري أجهزة مراقبة المخدرات وتشارك فيها.

وتتوسع أعمال الهيئة باطراد نتيجة لقيام الحكومات بتنفيذ تدابير طوعية ترمي إلى تشديد المراقبة على المؤثرات العقلية؛ ولتزايد عدد المواد الخاضعة للمراقبة الدولية؛ وللمسؤوليات الإضافية الموكلة للهيئة بموجب اتفاقية ١٩٨٨؛ وللحاجة الماسة إلى إجراء دراسة موقعية للحالات التي يمكن أن تعرض للخطر بلوغ أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وإلى إجراء حوار مستمر مع الحكومات من أجل ترويج التدابير الرامية إلى منع إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
iii	تصدير
		الفصل
١	٤٣-١ - المراقبة الدولية للمخدرات في الماضي والحاضر والمستقبل
١	١١-٤ ألف - الحالة قبل تطور نظام المراقبة الدولية للمخدرات
٣	١٧-١٢ بء - الاستجابة لذلك الوضع: التعاون الدولي
٤	٢٩-١٨ جيم - الإنجازات
٦	٣٩-٣٠ دال - تحديات المستقبل
٧	٤٣-٤٠ هاء - الخلاصة
٩	١٦٨-٤٤ - الثاني - تشغيل النظام الدولي لمكافحة المخدرات
٩	٥١-٤٤ ألف - حالة الانضمام الى المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات
١٠	٨٨-٥٢ بء - التعاون مع الحكومات
١٥	١٢٧-٨٩ جيم - تدابير المراقبة
٢١	١٦٠-١٢٨ دال - ضمان توافر المخدرات للأغراض الطبية
	 واو - التدابير الرامية الى ضمان تنفيذ الحكومات لأحكام اتفاقية ١٩٦١ واتفاقية ١٩٧١
٢٦	١٦٨-١٦١
٢٨	٤٨٧-١٦٩ - الثالث - تحليل الوضع العالمي
٢٨	٢٠٣-١٦٩ ألف - افريقيا
٣١	٣٠٣-٢٠٤ بء - القارة الأمريكية
٣١	٢٢٩-٢٠٧ أمريكا الوسطى والكاريبى
٣٤	٢٥٩-٢٣٠ أمريكا الشمالية
٣٧	٣٠٣-٢٦٠ أمريكا الجنوبية
٤٢	٤٠٧-٣٠٤ جيم - آسيا
٤٢	٣٢٧-٣٠٤ شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا
٤٥	٣٥١-٣٢٨ جنوب آسيا
٤٨	٤٠٧-٣٥٢ غرب آسيا
٥٣	٤٦٥-٤٠٨ دال - أوروبا
٦٠	٤٨٧-٤٦٦ هاء - أوقيانوسيا

المرفقات

٦٥	الأول - المجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٨
٦٩	الثاني - الأعضاء الحاليون للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
٢٣	الجدول - إنتاج المواد الأفيونية الخام، واستهلاك المواد الأفيونية والفرق بينهما، ١٩٩٩-١٩٨٥

ملاحظات إيضاحية

استخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية :

متلازمة القصور المناعي المكتسب	:	الايديز	AIDS
رابطة أم جنوب شرقي آسيا	:	آسيان	ASIAN
أمانة اتحاد الكاريبي	:	كاريكوم	CARICOM
لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة	:	سيكاد	CICAD
الجرعة اليومية المحددة	:	د د د	DDD
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	:	الايكواس	ECOWAS
غاما - هيدروكسي الزبدة	:	غ ه ب	GHB
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية	:	الانتربول	INTERPOL
ليفو ألفاسيتيل ميتادول	:	ل ا ا م	LAAM
ثنائي ايتيل أميد حامض الليسرجيك	:	ل س د	LSD
ميتيلين ديوكسي ميتامفيتامين	:	م د م أ	MDMA
السوق المشتركة للمخروط الجنوبي	:	ميركوسور	MERCOSUR
بارا ميتيل أمفيتامين	:	ب م أ	PMA
فنسيكليدين	:	ب س د	PCD
الأمانة المعنية بتخطيط الوقاية من إدمان المخدرات ومكافحة الاتجار بها (الأرجنتين)	:	سدرونار	SEDRONAR
النقل الطرقي الدولي	:	تير	TIR
برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات	:	اليونديسيب	UNDCP

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها ، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن حدودها أو تخومها.

ويشار الى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تستخدم رسمياً عند جمع البيانات ذات الصلة.

لم يتسن لدى إعداد هذا التقرير أخذ البيانات التي وردت بعد ١ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٩٨ في الاعتبار .

أولا - المراقبة الدولية للمخدرات في الماضي والحاضر والمستقبل

واتسع نطاق تدخين الأفيون مما ترتب عليه زيادة حادة في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون في الصين. ففي عام ١٩٠٦ أنتجت في الصين ٣٠ ٠٠٠ طن من الأفيون واستوردت الى ذلك البلد في نفس العام ٣ ٥٠٠ طن إضافي منه. لذلك يقدر الاستهلاك في الصين وحدها في بداية القرن العشرين بما يربو على ٣٠٠٠ طن بمكافئ المورفين. وفي مقابل ذلك، يبلغ الاستهلاك السنوي العالمي للأغراض الطبية اليوم من كافة المواد الأفيونية قرابة ٢٣٠ طنا بمكافئ المورفين، في حين يقدر الاستهلاك السنوي غير المشروع من المواد الأفيونية بنحو ٣٨٠ طنا بمكافئ المورفين. وتثبتت هذه الأرقام أن حالة إدمان المواد الأفيونية اليوم (التي تتعلق بإدمان الهيروين بصفة رئيسية)، برغم خطورتها، لا وجه للمقارنة بينها وبين وباء الإدمان الذي كان سائدا عندما كانت المخدرات متوافرة لأغراض غير الأغراض الطبية.

٥ - وفي الصين، ونتيجة للقضاء التدريجي على إنتاج الأفيون بدءا بعام ١٩٠٧ (حيث خفض الإنتاج بنسبة ١٠ في المائة في السنة)، والاتفاق مع الحكومة البريطانية بشأن تخفيض مائثل في واردات الأفيون، سجل الإنتاج المحلي هبوطا كبيرا. وفي عام ١٩١٤، وعلى الرغم من توقف واردات الأفيون من الهند، هربت الى الصين كميات كبيرة من الأفيون من بلدان آسيوية أخرى تلبية لطلب مدمني الأفيون في ذلك البلد، وكان عددهم قد تجاوز في ذلك الوقت ١٠ ملايين^(١) من مجموع السكان البالغ قرابة ٤٥٠ مليون نسمة.

تدخين الأفيون في بلدان آسيوية أخرى

٦ - في بداية القرن العشرين، كان أكل الأفيون هو الطريقة السائدة لاستهلاكه للأغراض شبه الطبية وغير الطبية في الهند وفي بعض البلدان الآسيوية الأخرى. ومن جهة أخرى كان تدخين الأفيون منتشرا في جنوب شرقي آسيا (في بورما بوجه خاص) وفي بعض أنحاء الهند وغرب آسيا (خاصة في الأراضي التابعة اليوم لأفغانستان، وفي جمهورية إيران الإسلامية وفي باكستان). وفي بعض المدن الإيرانية، كان أكثر من ١٠ في المائة من السكان يدخنون الأفيون بانتظام في عام ١٩١٤.

الاستعمال غير الطبي للأفيون في أوروبا

٧ - في معظم البلدان الأوروبية في القرن التاسع عشر، حالت التزامات وصف الدواء والقيود على صرف الأدوية للصيديات دون الاستعمال غير الطبي للأفيون على نطاق واسع. وكان الاستثناء من هذه القاعدة هو المملكة المتحدة

١ - عندما قال باراسيلس (ثيوفراستوس بوبمستوس فون هوهينهايم، ١٤٩٣-١٥٤١) إنه لا يحب أن يكون طبيبا لا يستعين بالأفيون، أكد على أهمية الأفيون الذي كان آنذاك يستخدم على نطاق واسع كمسكن ومضاد للسعال ومنوم ومركن ومهدئ وكعلاج للإسهال. ومنذ ذلك الحين أصبح استخدام الأفيون كعقار شامل جانبا من التاريخ: فلم يعد يستخدم كعلاج وإنما كمادة ينطلق منها لإنتاج أشباه القلويدات كالمورفين والكوديين. واليوم توصف أشباه الأفيونيات الطبيعية والتركيبية طبيبا باعتبارها مسكنات ومضادات للسعال ولعلاج الإسهال. وتستخدم طائفة شديدة التنوع من المنومات والمركنات ومضادات القلق التركيبية لمعالجة الأرق وصنوف أخرى متعددة من الاضطرابات النفسية. وهكذا فإن المخدرات والمؤثرات العقلية مواد لا غنى عنها في مجال الطب بنفس الدرجة التي كان بها الأفيون في الماضي.

٢ - وعندما كان باراسيلس يبذل كل ما في وسعه لإقناع زملائه في أوروبا بالقيمة العلاجية للأفيون، بدأ استخدام الأفيون في غير الأغراض الطبية (تدخين الأفيون) يتسبب في نشوء مشاكل خطيرة في آسيا. والعواقب الصحية والاجتماعية لذلك التطور معروفة جيدا: فقد دمرت حياة ملايين الأفراد في الصين على الأخص.

٣ - وهذه الخاصية المزدوجة للأفيون، شأنه شأن كثير من المخدرات الأخرى وعدد كبير من المؤثرات العقلية، طبيعية كانت أم تركيبية، هي السبب الأساسي في قيام نظم المراقبة الوطنية والدولية التي نشأت بالتدريج منذ بداية القرن العشرين عندما قرر المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير للتصدي لمعاناة الملايين من الناس نتيجة لتوافر المخدرات بلا قيود للاستخدام في أغراض غير طبية.

ألف - الحالة قبل تطور نظام المراقبة الدولية للمخدرات

تدخين الأفيون في الصين

٤ - أجبرت الصين من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومن جانب غيرها من الدول الاستعمارية على التخلي عن جهودها الرامية الى الحد من الاتجار بالأفيون. فقد أدت حرب الأفيون الأولى والثانية^(٢) الى إجازة استيراد الأفيون وفتحنا الأبواب أمام التدفق الحر للأفيون من الهند البريطانية الى الصين.

الكوكايين والمواد الأفيونية في الأدوية المسجلة ببراءة اختراع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية

٩ - طوال قرون، ظلت الأدوية في أوروبا تعد في الصيدليات وحدها ولا يتولى إعدادها إلا صيادلة يتحملون مسؤولية نوعيتها وامتثالها للوائح تركيبها في حين أن مراقبة نظام توريد المواد الصيدلانية كان يكفلها الإشراف على الصيدليات وتفقدتها من جانب مسؤولين طبيين. وكان من شأن تسويق المواد الصيدلانية المتخصصة المنتجة صناعيا (الأدوية المملوكة)، الذي بدأ في أوروبا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، أن أنشأ وضعاً جديداً يعوزه التنظيم. وبرزت المشكلات أول ما برزت في المملكة المتحدة حيث بدأ تسويق الأدوية المسجلة ببراءات اختراع (والتي كانت سرية التركيب) في وقت أبكر منها في البلدان الأوروبية الأخرى، وحيث كان الصيادلة يفضلون تركيب الأدوية الموصوفة بأنفسهم على بيع منتجات صناعية جاهزة بدون وصفات طبية. وفي المملكة المتحدة أدى توافر الأدوية المسجلة التي تدخل المواد الأفيونية في صنعها إلى تعاطي العقاقير في البيوت على نطاق واسع، وهي ظاهرة حد منها كثيراً صدور قانون السموم والصيدلة لعام ١٩٠٨.

١٠ - أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يصدر فيها حتى عام ١٩٠٦ قانون لتنظيم وتحديد بيع المستحضرات الصيدلانية التي تدخل المخدرات في تركيبها. ووفقاً لتقرير حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٠٢، لم يستخدم في الطب البشري أو طب الأسنان سوى ٣ إلى ٨ في المائة من مجموع الكوكايين المباع في نيويورك وبوسطن وغيرهما من الحواضر. وفي عام ١٩٠٥ قدر عدد الأدوية المسجلة ببراءات اختراع والتي احتفظ بسر عناصر تركيبها بـ ٥٠٠٠٠ دواء كان جانب كبير منها يحتوي على الكوكايين أو الأفيون أو المورفين أو غيرها من المخدرات الخطرة. وبالمثل في عام ١٩١٤ كان أكثر من ١٠٠٠ منتج يسوقون منتجات تحتوي على الأفيون أو المورفين أو الهيروين أو الكوكايين. وجاء في تقرير حكومي أن قرابة ٩٠ في المائة من المخدرات كانت تستخدم في أغراض غير طبية. وفي عام ١٩١٤، كان الاستهلاك السنوي للفرد من الأفيون يفوق عدة مرات نظيره في تلك البلدان الأوروبية التي كان يبيع الأفيون وغيره من المنتجات الصيدلانية فيها حكراً على نظام صيدلي جيد التنظيم. وفي الولايات

حيث كان الأفيون زهيد الثمن يباع في محال البقالة ويستعمل دون قيد حتى عام ١٨٦٨ عندما أصبح المرسوم الخاص بالصيدليات قانوناً^(٣). وظهر تدخين الأفيون أيضاً في بلدان أوروبية أخرى كانت لها مستعمرات في آسيا، وتشهد على ذلك الزيادة الكبيرة في أوكار تدخين الأفيون إثر استعمار الهند الصينية. وفي بداية القرن العشرين وجد عدد كبير من تلك الأوكار في باريس وفي عدد من الموانئ الفرنسية (بورديو ومرسيليا وطولون وغيرها). وفي عام ١٩٠٨، صدرت لوائح لتنظيم استيراد الأفيون وأغلقت أوكار تدخينه أبوابها وإن وجدت شواهد تشير إلى وجود عدد من الأوكار السرية لتدخين الأفيون في باريس حتى عام ١٩١٦.

إساءة استعمال المورفين والهيروين والمواد الأفيونية الأخرى في الصين

٨ - بدأ الانتقال من تدخين الأفيون إلى حقن المورفين في الصين أثناء السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، غير أن تضخم العادة الجديدة إلى أبعاد وبائية حدث في القرن العشرين. وقبل عام ١٩٠٩، كانت ١٣٢ طناً من المورفين في المتوسط تصدر سنوياً من المملكة المتحدة إلى الصين، وكانت تلك الصادرات تعد حتى ذلك العام صادرات مشروعة تنتقل إلى الصين مباشرة دون المرور عبر بلد ثالث. ويذكر على سبيل المقارنة أن أول تقدير للمتطلبات العالمية من المورفين، أجرتة عصبة الأمم في عام ١٩٣١، لم يتجاوز ١٠ أطنان مما يشكل نسبة ضئيلة مما كانت تستورده الصين، وأن مجموع الاستهلاك العالمي السنوي من المورفين يبلغ اليوم نحو ١٦ طناً. واضطرت الحكومة البريطانية، تحت ضغط محلي ودولي، إلى استحداث نظام شهادات يجبر المنتجين على طلب شهادة من حكومة الصين تثبت أن المخدرات كانت مطلوبة حقاً لأغراض طبية وعلمية. وعندئذ حلت محل الصادرات البريطانية المباشرة صادرات "قانونية" تجريها شركات صيدلة وسماسرة في بلدان أوروبية أخرى (ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وهولندا الخ)، ودخلت إلى الصين أيضاً عبر اليابان كميات كبيرة من المورفين. ففي عام ١٩٢٠ شحنت اليابان قرابة ٣٠ طناً من المورفين إلى الصين. ووفقاً لتقارير عصبة الأمم، هرب إلى الصين أثناء خمس سنوات من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠ ما لا يقل عن ٧٢ طناً إضافياً من المورفين.

الصين، وتهريب الحشيش الى مصر (من بلدان أخرى شرقي المتوسط). غير أنه منذ مائة سنة، كان من الواضح أن البلدان المستهلكة (أو الضحية) كالصين مثلاً، كانت عاجزة عن التصدي لمشاكلها الخطيرة، المتمثلة في إدمان المخدرات، دون تعاون البلدان منتجة ومصنعة المخدرات، وأن البلدان الموردة ليس بوسعها أن تنكر مسؤوليتها عن نمو مشاكل إدمان المخدرات في بلدان أخرى، وهي مشاكل يمكن أن تنتشر الى بلدانها ذاتها. وقد أدى الوقوف على تلك الحقائق الى نشوء أول شكل من أشكال التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات.

المرحلة الأولى: التعاون عبر الاتفاقات الثنائية

١٣- تمثلت الخطوات الأولى نحو تدويل مراقبة المخدرات في الاتفاقات التي أبرمت بين المملكة المتحدة والصين بشأن تقييد صادرات الأفيون من الهند واستحداث نظام لطلب الحصول على ترخيص السلطات الصينية لاستيراد المواد الأفيونية (المورفين والهيريون الخ.) من المملكة المتحدة. وكان الأساس المنطقي لهذه الخطوات الاعتقاد بأنها ستحمي الصين من استيراد غير مرغوب فيه للأفيون والمواد الأفيونية.

١٤- غير أنه سرعان ما تبين أن وارد الأفيون من الهند يستعاض عنه بكميات كبيرة من الأفيون المهرب الى الصين من أجزاء أخرى في آسيا، وأن وارد المواد الأفيونية من المملكة المتحدة يستعاض عنه بشحنات كبيرة من المواد الأفيونية من بلدان أوروبية أخرى ومن اليابان. وأدى إخفاق النهج الثنائي على هذا النحو الى التفكير في وضع معاهدات دولية.

المرحلة الثانية: التعاون من خلال المعاهدات متعددة الأطراف

١٥- وجاء اعتماد اتفاقية الأفيون الدولية عام ١٩١٢ نتيجة لانعقاد أول مؤتمر دولي بشأن المخدرات في شنغهاي عام ١٩٠٩ الذي أصبح يعرف باسم اللجنة الدولية المعنية بالأفيون. وهذا المؤتمر الذي انعقد منذ قرابة تسعين سنة يعتبر بحق أنه أرسى أساس النظام الدولي الراهن لمراقبة المخدرات.

١٦- وكان القصد من أحكام أول اتفاقية دولية لمراقبة المخدرات منع شحن كميات من المخدرات غير مرغوب فيها الى بلدان مستوردة، غير أنه لم يلبث أن اتضح أنه لن يكون من الممكن بدون نظام إبلاغ وبدون رصد استعراض امثال البلدان المصدرة أو عدم امثالها لأحكام المعاهدة. وفي الوقت نفسه، أدى ضعف الضوابط الوطنية

المتحدة، كان قانون الأطعمة والعقاقير النقية لعام ١٩٠٦ يقتضي بالنسبة للأدوية المسجلة المحتوية على مخدرات أن تدرج أسماؤها على بطاقتها. غير أن إنفاذ هذا الحكم لم يكفل إلا في عام ١٩١٤ عندما اعتمد قانون هاريسون بشأن المخدرات. ووفقاً لتقرير حكومي في عام ١٩١٢، تجاوز مجموع عدد ضحايا الكوكايين والهيريون في الولايات المتحدة ٥٠٠٠ شخص، ولعب في ذلك دوراً رئيسياً توافر هذين المخدرين بلا قيود.

الاستعمال غير الطبي للكوكايين

١١- في القرن التاسع عشر، كان الكوكايين يستخدم في الأغراض الطبية في أوروبا والولايات المتحدة. ومن الجدير بالملاحظة من جهة أخرى أنه لم يكن هناك أساس علمي لكثير من أوجه استعماله العلاجية في الطب (بما في ذلك استعماله في علاج إدمان المواد الأفيونية). وقد ساهم نقص معرفة سمية الكوكايين في إحداث عدد كبير من حالات الوفاة أو العجز ذات الصلة بالكوكايين. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، حل استعمال الكوكايين لأغراض غير طبية (أو ترويحية) محل استعماله لأغراض طبية. وشاع تنشق الكوكايين في الأوساط الفنية وفي الطبقات العليا من المجتمع. وبدأ في قرابة نفس الوقت تصدير كميات كبيرة من الكوكايين الى الصين من أوروبا أولاً، ثم من اليابان أيضاً بعد ذلك؛ ولم يكن هذا الكوكايين أيضاً يستخدم في الأغراض الطبية. وفيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٩، شحن سنوياً ما لا يقل عن ٣٠ طناً من الكوكايين الى الصين حسب تقدير الهيئة المركزية الدائمة، أول سلف للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وبعد مضي عشر سنوات بلغ مجموع الاحتياجات الطبية للعالم كله (كما حددته عصبة الأمم) طناً واحداً في السنة. وفي عام ١٩٩٨، بلغ مجموع تلك الاحتياجات ٤٠٠ كيلو غرام.

باء - الاستجابة لذلك الوضع: التعاون الدولي

١٢- في بداية القرن العشرين، كان استعمال (أو إساءة استعمال) المخدرات كتدخين الأفيون في الصين وبورما وإيران الخ، وأكل الأفيون في الهند وبلدان آسيوية أخرى، واستهلاك القنب في الهند (التشاراس والغانجا والبانغ)، وفي مصر (الحشيش) والمغرب (الكيف)، ومضغ أوراق الكوكا لدى القبائل الأصلية في أمريكا الجنوبية ينظر إليه على أنه ظاهرة محلية. وفي ذلك الوقت، لم يكن يعتبر جوانب دولية من مشكلة المخدرات إلا تصدير الأفيون المشروع وغير المشروع (من البلدان الآسيوية)، والمورفين والهيريون والكوكايين (من البلدان الأوروبية) الى

٢٠- أما بالنسبة للمؤثرات العقلية فلم يتم بعد إحراز نفس الدرجة من النجاح. فبالنظر خاصة الى عدد من المصالح الصناعية والتجارية، جاءت أحكام المراقبة الواردة في اتفاقية سنة ١٩٧١ بشأن التجارة الدولية في المواد المدرجة بالجداول الثاني والثالث والرابع لتلك الاتفاقية أقل صرامة من أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١. فقد أسهم عزوف بعض من أهم الدول المنتجة والمصدرة عن الانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٧١ وعن تطبيق حتى الاشتراطات الدنيا لتلك الاتفاقية في حدوث تأخير هام في بلوغ أهدافها. غير أنه على الرغم من أوجه القصور هذه، أسهمت اتفاقية سنة ١٩٧١ في تحسين ممارسات وصف العقاقير المخدرة واستعمالها في بلدان كثيرة. وجاء التخفيض الكبير في عدد وصفات البريبورتات وغيرها من العقاقير المنومة (وهي أكثر العقاقير استعمالاً في بلدان كثيرة في تعاطي السم)، والأمفيتامينات جاء في جانب منه نتيجة لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٧١. فقد كانت توصف مقادير كبيرة من الأمفيتامينات لعلاج حالات كثيرة (يذكر منها مثلاً الاكتئاب والسمنة)، وهو ما يعتبر اليوم غير مناسب من وجهة النظر الطبية. وفي كثير من البلدان كان يوجد عدد كبير من المنتجات التركيبية الغريبة التي تحتوي على مواد منبهة مختلفة بما في ذلك منشط من نوع الأمفيتامينات ومعه مادة بريبورتية. وكانت تلك المنتجات المنعشة للمزاج تستعمل لأغراض طبية ولأغراض غير طبية؛ وكان ذلك الوضع قريب الشبه باستعمال الأدوية المسجلة المحتوية على الكوكايين أو المواد الأفيونية في مستهل القرن العشرين (انظر الفقرتين ٩ و ١٠ فيما تقدم). ومؤدى ذلك أن اتفاقية سنة ١٩٧١ قد لعبت دوراً هاماً في القضاء على أوجه استعمال أو سوء استعمال المخدرات غير الملائمة وإن كانت مشروعة.

٢١- وطراً فضلاً عن ذلك تحسن على الوضع نتيجة لاستحداث اشتراطات إضافية للمراقبة والإبلاغ بناء على قرارات اعتمادها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترتب على الامتثال الطوعي من جانب قرابة جميع الدول لتلك الاشتراطات وعلى التعاون بين الحكومات وبين الهيئة الى خفض التسريب الواسع النطاق لمعظم المؤثرات العقلية^(٧).

الجهود الرامية الى خفض المعروض من المخدرات غير المشروعة

٢٢- كان من شأن النجاح الذي أحرزه التعاون الدولي في مراقبة الإنتاج والاتجار المشروعين للعقاقير المخدرة ومعظم المؤثرات العقلية أن أجبر المهربين على الإنتاج غير المشروع للمخدرات.

في بعض البلدان المصدرة (ونشاط القائمين على بضع شركات لصنع وتجارة المخدرات ممن لا ضمير لهم)، الى إعاقه الجهود الرامية الى منع تصدير المواد الأفيونية من البلدان المصدرة الى البلدان التي تعاني من مشاكل تعاطي المخدرات.

المرحلة الثالثة: التعاون داخل إطار نظام دولي لمراقبة المخدرات والإبلاغ عنها

١٧- حدث التجارب المذكورة أعلاه بالمجتمع الدولي الى تطوير صيغة ثالثة من المراقبة الدولية للمخدرات. ففي عام ١٩٢٥ أنشئ نظام للإبلاغ وألفت هيئة دولية مستقلة (الهيئة المركزية الدائمة) لرصد امتثال الحكومات للالتزامات التعاهدية والإشراف عليه. ولا يزال هذا النهج هو حجر الزاوية في نظام المراقبة الدولية القائم اليوم.

جيم - الانجازات

توافق الآراء بين الحكومات على ضرورة التعاون بشأن مراقبة المخدرات على الرغم من النزاعات

١٨- بوجه عام، كثيراً ما كانت النزاعات والمواجهات السياسية عاملاً من عوامل إعاقه التعاون فيما بين الحكومات. ومن جهة أخرى، ثمة من الدلائل ما يشير الى أن مراقبة المخدرات تندرج في عداد الاستثناءات القليلة من تلك القاعدة. من ذلك مثلاً أن الحرب الباردة لم تمنع الشرق والغرب من التعاون في إعداد واعتماد الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(٨) أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١^(٩) أو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨^(١٠).

مراقبة حركة المخدرات المشروعة

١٩- ترتبت على الإدارة الناجحة لنظام المراقبة الدولية (أي إجراء التقديرات وجمع الإحصاءات) من جانب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وسلائفها ممارسة مراقبة فعالة على الحركة المشروعة للمخدرات في قرابة جميع أنحاء العالم. وتشمل تلك المراقبة جميع المراحل من إنتاج وتصنيع وتجارة الى توزيع واستهلاك. واليوم لا يكاد يوجد أي تسريب للمخدرات المصنعة من الإنتاج المشروع والتجارة الدولية الى الاتجار غير المشروع حتى على الرغم مما طرأ من زيادة كبيرة على عدد المخدرات الخاضعة لنظام المراقبة الدولية للمخدرات.

مشترك ومتكافل يستهدف القضاء على زراعة جنبة الكوكا وإيقاف تزويد المختبرات السرية بأوراق الكوكا وبالأفيون.

الامتثال لأحكام الاتفاقيات الدولية

٢٧- من الممكن أن يعتبر التصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمكافحة المخدرات أو الانضمام إليها أول علامة على عزم الحكومة على الإسهام في تنفيذ قواعد المراقبة الدولية للمخدرات. ويتوقف دخول المعاهدات الدولية حيز النفاذ على السرعة التي يتم بها التصديق عليها. ونتيجة لعزوف عدة حكومات عن التصديق على اتفاقية سنة ١٩٧١، لم تدخل تلك الاتفاقية حيز النفاذ إلا بعد مضي خمس سنوات على اعتمادها؛ ومن جهة أخرى، دخلت اتفاقية سنة ١٩٨٨ حيز النفاذ في عام ١٩٩٠. ويقف القصر النسبي لـ فترة الانتظار شاهداً على زيادة التزام الحكومات. ومن دواعي التفاؤل الزيادة التي طرأت مؤخراً على عدد الدول التي أصبحت أطرافاً في جميع المعاهدات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات (انظر الفقرات ٤٤ و ٤٨ و ٥٠ أدناه) نظراً لما يدل عليه ذلك من أن انضمام جميع الدول إلى تلك المعاهدات أمر يمكن تحقيقه في المستقبل القريب.

٢٨- وفي الماضي، كثيراً ما عاق تنفيذ أحكام المعاهدات (وعاق معه العمل على مكافحة سوء استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها) غياب الاتصال بين مختلف الوكالات الحكومية، الذي يأتي أحياناً نتيجة لعزوفها عن الاتصال فيما بينها. وعلاوة على ذلك فإنه في كثير من البلدان ظلت الشؤون المتعلقة بالمخدرات طوال عقود وقفاً على الدوائر المسؤولة عن إنفاذ القوانين أو عن إصدار اللوائح التنظيمية. وأدى تحسن فهم المشاكل ذات الصلة بالمخدرات إلى تعزيز التعاون بين مختلف المهن والسلطات الوطنية، الأمر الذي يتسم ببالغ الأهمية. واليوم، ييسر تنفيذ أحكام تعاهدية معينة مشاركة الوكالات والمعاهد الوطنية التي تمتلك معارف وكفاءات مهنية محددة. ومن جهة أخرى، أصبحت المهمة أشد تعقيداً نتيجة لمشاركة عدد من الوكالات والمعاهد. وكثيرة هي البلدان التي لا تزال تمر بمرحلة تعلم الكيفية التي يمكن بها تنسيق هذه الأنشطة جميعها على أفضل وجه.

٢٩- وعلى الرغم من تلك الصعوبات، تشير خبرة الهيئة إلى أن التزام السلطات الوطنية بأحكام اتفاقيات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ أخذ في الزيادة؛ وفي الغالبية العظمى من البلدان يعد هذا الامتثال أساس الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات.

٢٣- وعلى الرغم من مضي زمن طويل على إدراك الحاجة إلى التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بها، ومن اقتضاء التعاون بين الحكومات وإدراجه في معاهدات مراقبة المخدرات، فإن الأحكام التعاهدية الملموسة لم تجر صياغتها واعتمادها من جانب المجتمع الدولي إلا في عام ١٩٨٨^(٨). وكانت آخر اتفاقية دولية لمكافحة المخدرات، اتفاقية عام ١٩٨٨، أداة نافعة في تعزيز تنفيذ تدابير ملموسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، بما في ذلك التعاون القضائي وتسليم المتجرس والتسليم المراقب واتخاذ الإجراءات ضد غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٤- وعلاوة على ذلك فقد أسفر عن نتائح مباشرة بالنفع ما جرى من تعاون بين الحكومات وبين الهيئة في مراقبة ورصد عدد من السلائف والمواد الكيميائية والمذيبات التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

٢٥- وفي حين أن المواد التي يمكن تحويلها إلى مخدرات تخضع لنظام المراقبة الذي تنص عليه اتفاقية سنة ١٩٦١، فإن مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٧١ استبعد هذه الإمكانية في حالة المؤثرات العقلية. ويعود الفضل إلى مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية سنة ١٩٨٨ في فتح المجال أمام إمكانية مراقبة بعض السلائف مثل ثنائي إيثيل أميد حامض الليسرجيك (ل س د) والمنشطات الأمفيتامينية والميثاكوالون. وترتب على إدراج الإرغوتامين والإرغومتريين والإيفيدرين وغيرها من المواد في الجدول الأول لاتفاقية سنة ١٩٨٨، والتعاون بين الحكومات والهيئة، أن تسنى من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، منع الإنتاج غير المشروع من جرعات الـ ل س د والميتامفيتامين وغيره من المنشطات الأمفيتامينية. ويسرت مراقبة ورصد المواد الكاشفة والمذيبات (مواد أدرجت في الجدول الثاني لاتفاقية ١٩٨٨ مثل أنهيدريد الخل وبرمنغنات البوتاسيوم) اكتشاف عدد من المختبرات السرية المشتغلة بالإنتاج غير المشروع للكوكايين والهيروين.

٢٦- والهيئة على يقين من أن توسيع نطاق المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٨٨، والتعاون المتزايد بين الحكومات وبين الهيئة سوف يؤديان إلى تحسن كبير في منع الانتاج غير المشروع للمخدرات. ومن الشروط المسبقة لتحقيق هذه التطلعات قيام المجتمع الدولي بعمل

دال - تحديات المستقبل

أجزاء العالم وبين العجز الواضح عن استعمالها في أجزاء أخرى.

توافر المخدرات والمؤثرات العقلية واستعمالها للأغراض الطبية على النحو الملزم

٣٢- وبناء على ذلك، تناشد الهيئة الحكومات أن تدرج تنمية المرافق الصحية ونظم توفير المواد الصيدلانية في عداد أولويات الصحة العامة. ومن المهم التمييز بين الاستعمال غير المشروع للمخدرات من جهة، وعدم كفاية ما يباع ويستهلك منها من جهة أخرى. وينبغي للسلطات الصحية الوطنية أن تنفذ التدابير اللازمة لمراقبة المخدرات، وكفالة إقرار واتباع ممارسات لوصف الدواء صرفه، وتزويد المرضى بمعلومات صحيحة وكاملة.

٣٠- يعد المورفين والكوديين وغيرهما من المواد شبه الأفيونية المستعملة في تخفيف معاناة البشر عقاقير لا غنى عنها. وعلى ذلك فإن توافرها مسألة من مسائل الصحة العامة ذات الأولوية (وفقاً لأحكام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات). غير أنه توجد في الوقت الحاضر فروق شاسعة في الاستعمال الطبي لتلك العقاقير: فمتوسط الاستهلاك اليومي (أو الجرعة اليومية المحددة (د د د)) (defined daily dose (DDD)) كان أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ ١٧ ٤٥٠ دد لكل مليون نسمة في العشرين بلدا ذات أعلى معدلات الاستهلاك مقابل ١٨٤ دد لكل مليون نسمة في العشرين بلدا ذات أدنى معدلات الاستهلاك. ومن دواعي الأسف، أنه توجد فروق مماثلة في حالة غيرها من أنواع العقاقير الصيدلانية المؤثرة على العقل.

تسويق وبيع المنتجات المحتوية على عقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية

٣٣- أصبحت عملية تقييم كفاءة المستحضرات الصيدلانية الجديدة وأمانها ونوعيتها عملية علمية صعبة ومعقدة. والبلدان القادرة على الاضطلاع بهذه المهمة عددها محدود وأقل منه عدد البلدان القادرة على تحري وتقييم إمكانات إساءة الاستعمال و/أو حدوث الارتهان للعقاقير الجديدة أو على رصد استعمال تلك العقاقير لاكتشاف حالات إساءة استعمالها و/أو الارتهان لها. ويعد تحقيق التساوق في مقتضيات تسجيل العقاقير في البلدان المتقدمة وتقاسم نتائج تقييم المواد الصيدلانية الجديدة مع بلدان أخرى مثالا ممتازا للتعاون الدولي الذي يمكن مد نطاقه بانتظام ليشمل مجال إساءة استعمال المخدرات، وذلك وفقاً لأحكام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

٣١- وينبغي أن تستعمل العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وفقاً للممارسات الطبية السليمة. فالارتفاع الشديد لاستهلاك الفرد لعدد من هذه العقاقير في البلدان الصناعية يشير إلى احتمال وجود وضع خطير من إساءة استعمال المخدرات على الرغم من وجود قوانين تستهدف قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية. وينبغي أن يكون وصف العقاقير ذات التأثير النفساني قائماً على تشخيص طبي سليم وبجرعات مناسبة مع تجنب العلاج الذاتي باستعمال تلك العقاقير. ومن دواعي الأسف في الوقت نفسه أن كثيراً من البلدان النامية ليست في وضع يمكنها من الوفاء بمتطلبات الصحة العامة: فقلة فرص الانتفاع بالعناية الطبية قد تمنع قطاعات كبيرة من السكان من التقيد بالتزامات وصف الدواء فتباع العقاقير في سوق موازية نظراً لقلّة عدد الصيدليات و/أو مؤسسات العناية الطبية الأخرى (فبعض البلدان لا يوجد بها سوى صيدلية واحدة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان. وعلاوة على ذلك فإن تكاليف نظم الرعاية الصحية العامة آخذة في الارتفاع في كل مكان مما يجعل من الصعب على الحكومات تمويل تلك النظم. وبعض المرافق الصحية الوطنية، حتى في المجتمعات موفرة الموارد، لم تعد ترد إلى المرضى تكاليف عدد من أصناف المواد الصيدلانية، بما في ذلك بعض المواد المخدرة والمسكنة وبعض المؤثرات العقلية (المنومات والمسكنات والمهدئات). وثمة انعدام في التوازن بين فرط استعمال هذه العقاقير الفعالة في بعض

٣٤- ومن الأنشطة الهامة الجديدة بالتشجيع والترويج في مجتمع مدني إجراء نقاش سياسي حول سياسات استعمال المخدرات ومشاركة المجتمع المحلي والأوساط الأكاديمية فيه. ومن جهة أخرى فإن مشروعية تسويق العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية للأغراض الطبية ينبغي، كما هو الحال بالنسبة لأي دواء آخر، ينبغي أن تستند إلى بيانات علمية كما ينبغي أن يظل الترخيص بها من مسؤوليات السلطات التنظيمية الوطنية المختصة بالعقاقير. وترغب الهيئة في استرعاء انتباه الحكومات إلى وجود عدة محاولات لتسويق مستحضرات محتوية على عقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية على أنها منتجات غذائية أو مواد غذائية تكميلية. وقد بذلت أيضاً محاولات لاستغلال الثغرات في نظم التشريع الصيدلانية في التحايل على تدابير مراقبة المخدرات بالنسبة للمنتجات المحتوية على مؤثرات عقلية.

مشكلة القنب

في تعاون وثيق مع صناعة الانترنت، ومنظمات المجتمعات المحلية، والأسر والمربين، على وضع إطار يكفل منع تلك التكنولوجيات الناشئة من أن يساء استخدامها في تيسير انتشار إساءة استعمال المخدرات.

علاج إدمان المخدرات

٣٨- في الماضي، كان متعاطو المخدرات ينظر إليهم في بعض البلدان على أنهم مجرمون. أما اليوم فيجرى تمييز في معظم البلدان بين مسيئي استعمال المخدرات وبين المتجرين بالمخدرات، وذلك وفقاً لوجهة نظر الهيئة. وينبغي لإجراءات إنفاذ قوانين المخدرات أن تستهدف أساساً من يتجرون بالمخدرات غير المشروعة؛ ومعالجة مدمني المخدرات وتوفير العناية الطبية للمرضى الذين يعانون من العواقب النفسية و/أو البدنية لإساءة استعمال المخدرات هما بديلان تنص عليهما تحديداً المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات^(٤). ومن دواعي الأسف أن بعض الدول آثرت مواصلة اتباع سياسات وممارسات مشكوك في جدواها على أحسن الفروض من وجهة نظر التزامات تلك الدول بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. ومعالجة المدمنين مهمة طبية وإنسانية صعبة وينبغي أن تجري وفقاً للممارسات الطبية السليمة كما ينبغي أن لا تستخدم كأداة لإقرار أو مواصلة مراقبة اجتماعية.

٣٩- وقد استحدثت برامج المخدرات البديلة كحل بديل لمشكلة مدمني المخدرات المستعصيين الذين لم ينجحوا، لأسباب شتى، في التغلب على ارتهانهم باستخدام أساليب علاج أخرى. وينبغي أن لا تؤخذ هذه البرامج على أنها غاية في حد ذاتها بل على أنها مرحلة وسيطة تفضي في النهاية إلى تطوير أسلوب حياة صحيحة متحررة من المخدرات. كما ينبغي أن تدعمها رعاية نفسية اجتماعية.

هاء - الخلاصة

٤٠- تدرك الهيئة أن القواعد التنظيمية للمخدرات ليست دواء يشفى جميع العلل، وأن تدابير مراقبة المخدرات لا تكفي وحدها للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو على إساءة استعمالها. ولهذا السبب فهي ترحب مثلاً باعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية دأ-٣/٢٠)، وكذلك بالجهود المبذولة من جانب الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨ من أجل تنفيذ أحكامها وخفض المعروض من المخدرات غير المشروعة. ومن جهة أخرى، أدت القواعد التنظيمية

٣٥- لم تصبح إساءة استعمال القنب عادة واسعة الانتشار في قرابة جميع البلدان إلا في العقود الأخيرة. وعندما عقدت اتفاقية سنة ١٩٦١ كان القصد منها القضاء على ما درج عليه من استعمال واسع النطاق للقنب مراعاة للعواقب السلبية، الصحية والاجتماعية، للاستعمال التقليدي للقنب في بلدان كالهند ومصر وجنوب أفريقيا. ففي تلك البلدان، أدى تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١، في أغلب الأحوال، إلى القضاء على الاستعمال وإساءة الاستعمال التقليديين للقنب. وفي البلدان التي لم تنتشر فيها إساءة استعمال القنب إلا في العقود الأخيرة، ثمة حاجة إلى توخي المزيد من الشمول في تنفيذ اتفاقية سنة ١٩٦١، ولاسيما من خلال الاستعانة بحملات منع أكثر فعالية يسترعى فيها الانتباه إلى أخطار إساءة استعمال القنب، وبذلك تصحح الصورة الزائفة التي انطبعت عن تعاطي القنب في أذهان قطاع كبير من النشء والشباب. وتناشد الهيئة الحكومات أن ترعى إجراء بحوث إضافية عن القنب بمعرفة علميين مؤهلين وغير منحازين، ونشر نتائج تلك البحوث على نطاق واسع.

استخدام التكنولوجيات الجديدة

٣٦- أصبحت التكنولوجيات الجديدة أمراً لا غنى عنه لتطوير بحوث المخدرات والممارسات الكلينيكية. فالتحريات الجنائية، بما في ذلك استبانة وتحديد العقاقير التي يساء استعمالها أو الاتصالات فيما بين المرافق المختصة بالمراقبة، تيسرها الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة. غير أن من الملاحظ في الوقت نفسه أن الإمكانيات الجديدة التي يتيحها تدفق المعلومات الالكترونية يبدو أنها تستغل على نحو أسرع وأيسر من جانب المنظمات الإجرامية. فالمخدرات الجديدة التي يساء استعمالها يمكن تصميمها ببسر باستخدام الحاسوب في معالجة جزيئات المخدرات الخاضعة لنظام المراقبة، كما يمكن في بضع دقائق الوقوف من شبكة الانترنت على الأساليب المستخدمة في إنتاج أو صنع المخدرات غير المشروعة.

٣٧- والضوابط التنظيمية الدولية والوطنية تتهددها بدرجة متزايدة إساءة استخدام التكنولوجيات الآخذة في الانتشار مثل شبكة ويب العالمية (www). فالمخدرات التي يساء استعمالها وما يقترن بها من أدوات ومعدات تباع علناً على مواقع تلك الشبكة. وينبغي للحكومات، ولاسيما الحكومات التي سمحت لمواقع الشبكة أن تزدهر بفضل مزودين يعملون داخل حدودها الوطنية، أن تعمل

البلدان)، وارتفاع معدل المرضية المقترنة بتعاطي التبغ والخمر معا كل ذلك تنجم عنه وفيات قبل الأوان تطال ملايين البشر كل عام. وعلاوة على ذلك بلغت مستويات مرتفعة أفعال الإجرام المرتبطة بالخمر والاتجار بمنتجات تحتوي على التبغ أو الخمر.

٤٣- وليس من الممكن عقد مقارنات مباشرة بين المواد الصيدلانية، ولاسيما عقاقير الوصفات الطبية وعلى الأخص منها ما يحتوي على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، من جهة وبين السلع الاستهلاكية من جهة أخرى نظرا لأنه في حالة المواد الصيدلانية ليس المستهلك مؤهلا بالضرورة لإجراء تشخيص طبي واختيار عقار محدد لمرض معين والبت في نظام مناسب للجرعات مع مراعاة الآثار الجانبية الممكنة بما في ذلك (في حالة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية) إساءة استعمال المخدرات والارتهان للمخدرات. وقد وثقت جيدا في الولايات المتحدة عواقب بيع المنتجات الصيدلانية غير الخاضع للتنظيم، حيث كان استعمال المخدرات قبل عام ١٩٠٦ تقررته قوى السوق وحدها (انظر الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه). وفي عام ١٨٥٨، قوضت جميع جهود المكافحة الوطنية التي بذلتها السلطات الصينية طوال فترة دامت أكثر من قرن (المراسيم الصادرة في الأعوام ١٧٢٩، و ١٧٩٩، و ١٨٠٨، و ١٨٠٩، و ١٨١٥) نتيجة لما فرضته الدول الاستعمارية من إجازة لتجارة المخدرات. وتلك أوضاع ينبغي ألا يسمح لها بأن تتكرر.

للمخدرات في الماضي، وما زالت تؤدي، وظيفه هامة ولاسيما في اقتصادات السوق الحرة: توجيه مسار المخدرات وقصر استعمالها على الأغراض الطبية والعلمية مع العمل في الوقت نفسه على خدمة أغراض الصحة العامة للمجتمع في مجمله. وفي هذا الصدد، تذكر الهيئة أيضا بالمادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الطفل (قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق)، التي تنص على ما يلي: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، حسبما تحددت في المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها".

٤١- لقد بلغت أبعادا مهولة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج وصنع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها من جانب المنظمات الإجرامية الوطنية والدولية. ويسهل على المرء أن يفهم أن السؤال كثيرا ما يطرح عما إذا كان لا يزال من المجدي إنفاق الأموال على مكافحة المخدرات. أليس من دواعي الاقتصاد أن نتخلى عن جميع القواعد التنظيمية للمخدرات وعما يرتبط بها من جهود وأن ندع الأمر لقوى اقتصاد السوق لتنظم الأوضاع دون أي تكلفة على المجتمع؟ وفي رأي الهيئة أن هذا سؤال خاطئ وأقرب شبيها إلى التساؤل عما إذا كان من دواعي الاقتصاد أن نمنع حوادث المرور أو أن نعالج الأمراض المعدية. لقد أثبت التاريخ أن المكافحة الوطنية والدولية للمخدرات أداة فعالة للحد من نمو الارتهان للمخدرات ومن ثم فهي الخيار السليم الذي ينبغي اعتماده.

٤٢- وفي حالة العقاقير المخدرة، تحقق الهدف الذي وضعت من أجله لوائح مراقبة المخدرات: فاليوم، لا توجد سوى حالات قليلة متفرقة من تسريب العقاقير المخدرة من قنواتها المشروعة. ونحن الآن بصدد تحقيق نتائج مماثلة من مراقبة المؤثرات العقلية عملا باتفاقية سنة ١٩٧١. فلولا وجود هذه الضوابط لتواصل وباء الإدمان الذي اجتاحت بعض البلدان في العقود القليلة الأولى من القرن العشرين ولنشأت أوضاع مماثلة في بلدان أخرى كثيرة. ومن الممكن أن نفترض أنه بدون القواعد التنظيمية الدولية والوطنية لربما بلغ مدى الاستعمال غير الطبي للعقاقير المخدرة نفس الأبعاد التي بلغها استعمال أي مؤثر عقلي آخر يباع ويستعمل بقيود قليلة أو بلا قيود على الإطلاق. فالتقبل الاجتماعي لاستعمال التبغ وتفشي عادة التدخين (قد تصل إلى ٦٥ في المائة نسبة البالغين المدخنين في بعض

ثانيا - تشغيل النظام الدولي لمكافحة المخدرات

ألف - حالة الانضمام الى المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١

٤٤- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(١) أو في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ١٦٦ دولة، منها ١٥٢ دولة كانت أطرافاً في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة. ومنذ أن نشرت الهيئة تقريرها عن عام ١٩٩٧ أصبحت بالاو وجيبوتي والسلفادور وغرينادا وفيت نام وناميبيا من الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢. وعلاوة على ذلك فإن المملكة العربية السعودية التي كانت فعلاً طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ أصبحت طرفاً في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة.

٤٥- ومن بين الدول الخمس والعشرين التي ليست بعد أطرافاً في اتفاقية ١٩٦١ أو في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢، توجد ثماني دول في أفريقيا، وثلاث في الأمريكتين، وست في آسيا، وثلاث في أوروبا، وخمس في أوقيانيسيا. ولا تزال أذربيجان وجورجيا اليوم الدولتين الوحيدتين بين الدول التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، اللتين لم تديبا بعد نيتهما الخلافة في اتفاقية سنة ١٩٦١ أو الانضمام إليها. وتناشد الهيئة مرة أخرى جميع الدول المعنية لا أن تتخذ إجراءات عاجلة لكي تصبح أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ فحسب، بل أيضاً أن تسن القوانين واللوائح التي قد يقتضيها تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية.

٤٦- وثمة عدد من الدول - هي أذربيجان وبلير وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة وسانت فنسنت وغرينادين وغيانا - التي أصبحت أطرافاً في أحدث معاهدة دولية لمكافحة المخدرات، أي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٦١. وتذكر الهيئة تلك الدول بأنه لا يمكن تنفيذ اتفاقية سنة ١٩٨٨ تنفيذاً كاملاً بدون تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١. وتحث الهيئة الحكومات المعنية على أن تعيد النظر في هذه المسألة.

٤٧- ولا تزال أفغانستان وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الاسلامية) وباكستان وبيلاروس وتركيا وتشاد والجزائر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والمغرب

وميانمار ونيكاراغوا أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ في صيغتها غير المعدلة فحسب. وقد انضمت جميعها الى اتفاقية سنة ١٩٧١ و/أو اتفاقية ١٩٨٨. والدولة الطرف الأخرى في اتفاقية سنة ١٩٦١ التي لم تصدق بعد على بروتوكول سنة ١٩٧٢ هي لختنشتاين. وينبغي لجميع الدول المعنية أن تبلغ الهيئة الأسباب التي منعتها من أن تصبح أطرافاً في بروتوكول سنة ١٩٧٢؛ وعليها، إذا لم تكن ثمة أسباب، أن تنضم دون مزيد من التأخير الى بروتوكول سنة ١٩٧٢ أو تصدق عليه.

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١

٤٨- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كان عدد الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ ١٥٨ دولة. ومنذ تقرير الهيئة الأخير أصبحت بالاو وجورجيا والسلفادور وفيت نام وموزامبيق وناميبيا أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٧١.

٤٩- من الدول الـ ٣٣ التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٧١ توجد ١٠ منها في أفريقيا و٥ في القارة الأمريكية و٨ في آسيا و٤ في أوروبا و٦ في أوقيانيسيا. وبعض الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية سنة ١٩٧١ أصبحت فعلاً أطرافاً في اتفاقية سنة ١٩٨٨، وهذه الدول هي أذربيجان وإيران (جمهورية - الاسلامية) وبلير وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة وسانت فنسنت وغرينادين وسانت لوسيا وكينيا ونيبال وهاييتي وهندوراس. بيد أن تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٧١، شأنه شأن تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١، هو أمر مهم لتحقيق أهداف اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتطلب الهيئة الى الدول المعنية أن تقوم بتنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٧١ إن لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً. وتأمل الهيئة في أن تنضم جميع تلك الدول عما قريب الى اتفاقية سنة ١٩٧١.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨

٥٠- منذ صدور آخر تقرير للهيئة، انضمت جورجيا والعراق وليتوانيا وموزامبيق وفيت نام الى اتفاقية سنة ١٩٨٨. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أي بعد مضي قرابة عشر سنوات على اعتماد اتفاقية سنة ١٩٩٨، كان أطرافاً فيها ما مجموعه ١٤٨ دولة، أي ٧٧ في المائة من جميع بلدان العالم، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي.

٥١- من دواعي سرور الهيئة أن تلاحظ ارتفاع معدل الانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ أثناء السنوات العشر التالية لاعتمادها، مما يشكل ضعفي معدل الانضمام الى

٥٥- وفي حين أن معظم الدول الأطراف وغير الأطراف في اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ تقدم دائما تقارير إحصائية سنوية، فإن التعاون من جانب البعض لم يكن منتظما. وكان عدد الحكومات التي لم تبلغ بانتظام مرتفعا بوجه خاص في أفريقيا وأوقيانيا. وقد حاولت الهيئة باستمرار، في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات (اليونديسيب) أن تقدم المساعدة لتلك الدول. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن بعض الحكومات، بما فيها حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وسييرا ليون وكينيا، قد حسنت مستوى إبلاغها عن المؤثرات العقلية.

٥٦- ويعد تقديم المعلومات الإحصائية في الوقت المناسب وشمول تلك المعلومات وعولها، مؤشرات هامة إلى مدى تنفيذ الحكومات المعنية أحكام اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١. ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق من أن نحو ٤٠ في المائة فقط من جميع الحكومات تقدم معلوماتها الإحصائية عن المخدرات والمؤثرات العقلية في مواعيدها المحددة. لذلك تعاود الهيئة مناشدتها جميع الحكومات أن تضاعف جهودها للوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقيتي سنتي ١٩٦١ و ١٩٧١ بتقديم تقارير دقيقة في حينها.

التقارير المتعلقة بالسلائف

٥٧- يعد إبلاغ المعلومات الشاملة في حينها إلى الهيئة حسبما تقتضيه اتفاقية سنة ١٩٨٨ مؤشرا إلى وجود آليات ملائمة لرصد السلائف وتوافر التنسيق المناسب من جانب الأجهزة الحكومية المسؤولة عن جمع البيانات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كانت ١٠٤ دول (منها ٩ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وأقاليم قد قدمت معلومات عن عام ١٩٩٧ عملا بالمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨. ويمثل هذا الرقم ٥٠ في المائة فقط من الـ ٢١٠ بلاد وأقاليم التي طلب إليها أن تقدم المعلومات، وهو معدل ردود مماثل لنظيره في السنوات السابقة (٥١ في المائة في سنة ١٩٩٦).

٥٨- ولئن كان عدد كبير من الدول غير الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ تقدم مع ذلك المعلومات المطلوبة بموجب تلك الاتفاقية، فإن من دواعي القلق البالغ للهيئة أن قرابة نصف الأطراف في تلك الاتفاقية فاتها مرة أخرى أن تقدم البيانات المطلوبة عن عام ١٩٩٧، وأن عدة أطراف مثل الأرجنتين وفنزويلا وكندا ويوغوسلافيا، لم تقدم تلك البيانات عن السنتين الماضيتين على الأقل. وتلاحظ الهيئة أيضا مع الأسف أنه بالنسبة لعام ١٩٩٧

اتفاقية سنة ١٩٦١^(١١) واتفاقية سنة ١٩٧١^(١٢) في السنوات العشر التالية لاعتمادهما. ومن بين الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ توجد ١٥ في أفريقيا و ١٠ في آسيا و ٧ في أوروبا و ١١ في أوقيانيا. وتطلب الهيئة إلى جميع تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨، أن تتخذ على سبيل الأولوية خطوات لإنشاء الآليات اللازمة للتنفيذ الكامل لتلك الاتفاقية، وأن تصبح أطرافا فيها بأسرع وقت ممكن.

باء - التعاون مع الحكومات

التقارير المقدمة إلى الهيئة

تقارير إحصائية عن المخدرات والمؤثرات العقلية

٥٢- عند اضطلاعها بالمسؤوليات المسندة إليها بمقتضى اتفاقيتي عامي ١٩٦١ و ١٩٧١، تقيم الهيئة حوارا مستمرا مع الحكومات. وهي تستخدم ما تتلقاه منها من بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات في إجراء دراسات تحليلية عن صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بهما بطريقة غير مشروعة في كافة أنحاء العالم، بهدف معرفة ما إذا كانت الحكومات قد نفذت بدقة الأحكام التعاهدية التي تقتضيها قصر الإنتاج المشروع لتلك المواد وتجاريتها وتوزيعها واستعمالها على الأغراض الطبية والعلمية.

٥٣- ووفقا لأحكام المادة ٢٠ من اتفاقية سنة ١٩٦١، قدمت ١٤٢ دولة وإقليما بيانات إحصائية فصلية كاملة عن عام ١٩٩٧، في حين قدمت ٢٨ دولة معلومات جزئية ولم تقدم ٤١ دولة أي بيانات. وقد طرأ تحسن ملموس على معدل تقديم المعلومات مقارنة بالعام الماضي عندما قدمت ١١٧ دولة بيانات إحصائية كاملة، و قدمت ٥٧ دولة معلومات جزئية ولم تقدم ٣٥ دولة أي بيانات. ووردت بيانات إحصائية سنوية عن عام ١٩٩٧ من ١٤٦ دولة وإقليما.

٥٤- وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كانت ١٥٤ دولة وإقليما قد زودت الهيئة بتقارير إحصائية سنوية عن المؤثرات العقلية وفقا للمادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١. ويمثل هذا الرقم نسبة ٧٤ في المائة من الـ ٢٠٩ دول وأقاليم التي طلب منها أن تقدم تلك التقارير. وبلغ مجموع التقارير التي وردت عن عام ١٩٩٨ قرابة نفس مجموع التقارير التي وردت عن عام ١٩٩٧ في نفس ذلك الوقت من السنة.

احتمالا بأن المخدرات المصنوعة والمتداولة في أسواق البلد المعني قد تسرب في النهاية الى قنوات غير مشروعة في ذلك البلد أو في غيره من البلدان نتيجة لقصور عمليات الرصد.

٦٢- ولم ترد طوال ثلاث سنوات على الأقل أي تقديرات سنوية للاحتياجات من العقاقير المخدرة من ١٤ دولة من بينها بوتان وجزر مارشال ورومانيا والسلفادور وفانواتو وموريتانيا. ولئن كانت الهيئة تقدر أن الدول الباقية ليست في وضع يمكنها من التعاون الكامل نظرا لأحوالها السياسية والاقتصادية، فإن الهيئة تأمل مع ذلك أن الدول التي لا يمكنها بعد الامتثال لمقتضيات اتفاقية ١٩٦١ لن تلبث أن تصحح الوضع بأن تطلب، عند الاقتضاء، مساعدة في إنشاء آليات المراقبة اللازمة.

٦٣- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن حكومات زامبيا وسيراليون وغابون والكامرون قدمت تقديرات لاحتياجاتها من العقاقير المخدرة لعام ١٩٩٩، وذلك بعد أن فاتها تقديم معلومات طوال عدة سنوات. وتعرب الهيئة عن تقديرها لجهود تلك الحكومات وتتطلع الى مزيد من التعاون معها ومع غيرها من الحكومات.

٦٤- ويتجاوز مجموع تقديرات استهلاك المورفين الآن على صعيد العالم ٢٥ طنا. واستهلاك المورفين آخذ في الزيادة في معظم البلدان المتقدمة. وثمة لذلك سببان رئيسيان أولهما نمو العناية اللطيفة للمرضى الميثوس من شفاثهم (مثل مرضى السرطان والمرضى المصابين بمتلازمة القصور المناعي المكتسب (الإيدز))، والثاني زيادة أعداد فئة السكان المسنين، وكلا السببين يزيد عدد المرضى المحتاجين الى علاج يخفف آلامهم. واتسع في الوقت نفسه نطاق استعمال المستحضرات الصيدلانية التي تتناول فمويا أو في شكل تدفقات بطيئة، مما يقتضي جرعات أعلى من المورفين لإحداث نفس التأثير ولكنها تتيح لمرضى السرطان أو المرضى الموضوعين في العناية اللطيفة مواصلة العلاج في بيوتهم.

٦٥- وفي حين أن استهلاك المورفين آخذ في الزيادة على صعيد العالم، تلاحظ الهيئة أن عددا من الدول والأقاليم الـ ١٦١ التي قدمت تقديرات لم تخطط لأي احتياجات الى المورفين في ١٩٩٩ للأغراض الطبية أو العلمية. ولاحظت الهيئة علاوة على ذلك أن دولا كثيرة أبلغت عن مستوى بالغ الانخفاض من استهلاك المورفين في عام ١٩٩٧، يعادل ما لا يقل عن استهلاك شخص واحد في المليون للجرعة اليومية المحددة (DDD) القياسية من المورفين. ويزيد عدد السكان في نحو ١٦ من تلك الدول

لم يقدم الاتحاد الأوروبي تلك المعلومات نيابة عن دوله الأعضاء. وتحت الهيئة جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وكذلك اللجنة الأوروبية، على أن تقدم البيانات المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

٥٩- ومن دواعي سرور الهيئة أن تلاحظ أن ٦٤ حكومة قدمت بيانات عن الاتجار المشروع بالمواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني لاتفاقية سنة ١٩٨٨، وعن أوجه استعمالها والمقادير المطلوبة منها. وتعرب الهيئة عن تقديرها الخاص لتقارير ٢٩ حكومة أرسلت بانتظام معلومات عن السنوات ١٩٧٥ الى ١٩٩٧، ومنها حكومات دول لديها تجارة واسعة في السلائف. وترحب الهيئة بحقيقة أن كثيرا من الدول والأقاليم المنتجة والمصدرة تقدم الآن بيانات عن صادراتها من السلائف. كما يسر الهيئة أن تلاحظ أن عددا من الحكومات الأخرى، يخص منها بالذكر حكومات في مناطق يجري فيها صنع غير مشروع للمخدرات، قدمت بيانات عن وارداتها من السلائف واحتياجاتها المشروعة منها. وتدعو الهيئة الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد أن تقدم معلومات عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة بالجدول^(١٣).

تقديرات المخدرات

٦٠- وردت من ١٦١ دولة وإقليما التقديرات السنوية المتعلقة بالاحتياجات من المخدرات لعام ١٩٩٩. وحيث أن التقديرات السنوية لعام ١٩٩٩ لاحتياجات ٤٨ دولة وإقليما من المخدرات لم ترد في الوقت المناسب للنظر فيها والتصديق عليها خلال دورة الهيئة الخامسة والسنتين، فقد اضطرت الهيئة الى وضع تلك التقديرات وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٦١. وتلاحظ الهيئة مع القلق أنه على الرغم من التذكيرات المتكررة التي أرسلت الى الحكومات لم ترد من قرابة ٥٠ دولة وإقليما تقديرات سنوية لاحتياجاتها من المخدرات. وتحت الهيئة الحكومات المعنية على بذل الجهود اللازمة لرصد الأنشطة المتعلقة باحتياجاتها المحلية من المخدرات على نحو أدق، وعلى أن تزود الهيئة بالمعلومات التي تقضي اتفاقية سنة ١٩٦١ بتقديمها.

٦١- وقد يشير عجز الحكومات عن تقدير العقاقير المطلوبة للأغراض الطبية الى أن المعلومات المناسبة لم يتم جمعها أو لم توفرها المنشآت الصحية المحلية و/أو الى وجود نقص في القدرة على رصد الشركات والأشخاص المشتغلين بتوفير العقاقير. وعلى حين أن تلك المشاكل تزيد من مخاطر الافتقار الى العقاقير لأغراض العلاج الطبي، بما في ذلك تخفيف الآلام، فهي تنشئ أيضا

كما ينبغي للاستعمال الطبي لتلك العقاقير بل ربما لم تكن مدركة للاحتياجات الفعلية.

تقديرات المؤثرات العقلية

٦٨- قدمت الحكومات تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية المحلية السنوية (التقديرات المبسطة) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٨١ بشأن المواد المدرجة في الجدول الثاني لاتفاقية سنة ١٩٧١، وقرار المجلس ٤٤/١٩٩١ بشأن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع لتلك الاتفاقية. وتعد تلك التقديرات بمثابة خطوط توجيهية للسلطات المختصة في البلدان المصدرة وهي بصدد الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية.

٦٩- وقد قدمت جميع الحكومات والأقاليم الى الهيئة تقديرات عن المواد المدرجة في الجدول الثاني، وذلك باستثناء ست حكومات هي البوسنة والهرسك وجزر البهاما وجزر القمر وغابون وغرينادا وليبيريا. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كانت قد وردت تقديرات بشأن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من ١٧٤ دولة وإقليماً. وعلاوة على ذلك قدمت ٩ دول تقديرات بشأن بعض المواد المدرجة في الجدول الثالث أو الجدول الرابع على الأقل.

٧٠- بناء على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٦، وضعت الهيئة في عام ١٩٩٧ تقديرات للاحتياجات المحلية السنوية المشروعة لـ ٥١ دولة وإقليماً لم تكن قدمت تلك التقديرات. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح، أن ١٦ من تلك الدول والأقاليم قدمت التقديرات الخاصة بها في عام ١٩٩٨. وتدعو الهيئة الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد، أن تستعرض التقديرات التي وضعت لبلدانها أو أقاليمها وأن تزود الهيئة بتعليقاتها على مدى ملاءمة تلك التقديرات. وتعاود الهيئة طلبها الى تلك الحكومات وضع التقديرات الخاصة بها في اقرب وقت ممكن.

٧١- وفي عام ١٩٩٨، لاحظت الهيئة أن بعض الحكومات قد أصدرت تراخيص استيراد لكميات من المؤثرات العقلية تفوق التقديرات التي أبلغتها الى الهيئة ونشرتها الهيئة. وفي بعض الحالات، كان الفرق كبيراً بين الكمية المرخص باستيرادها وبين التقدير المناظر. وسوف يقتضي التحري بشأن مدى صدق تراخيص الاستيراد هذه من جانب البلدان المصدرة تزويد الهيئة بمزيد من الموارد وقد يعطل استيراد شحنات من المواد تمس الحاجة إليها لأغراض طبية. لذلك تطلب الهيئة الى جميع الحكومات

على عشرة ملايين نسمة. وقد يقف ذلك شاهداً على أن السلطات في تلك الدول، خلافاً لما توصي به منظمة الصحة العالمية، لا تدرج المورفين في عداد العقاقير المسكنة التي لا غنى عنها فيما لديها من كتب الوصفات الطبية، أو على أنها تعجل بحدوث حالات نقص خطيرة في توريد المورفين الطبي لغرض تخفيف الآلام. وقد يشير أيضاً الى أن بعض الدوائر الوطنية لمراقبة المخدرات لا تزال تصادفها عوائق في وصف المورفين أو صرفه من جانب مهنيي الصحة، وهو موضوع نوقش بالتفصيل في تقرير خاص للهيئة عنوانه *Availability of Opiates for Medical Needs* أعد على أساس استقصاء طلبت الهيئة إجراؤه عام ١٩٩٥.^(٤)

٦٦- وقدمت ٨٣ دولة تقديرات للميتادون. ويستخدم الميتادون، فضلاً عن استعماله كمسكن، في علاج إدمان أشباه الأفيون. وواصل ١٩ من الـ ٨٣ دولة التي ذكرت استعمالها للميتادون في علاج مدمني أشباه الأفيون تنفيذ تلك البرامج حسبما جاء في إيضاحات قدمتها تلك الدول. وأحدثت ٧ دول على الأقل زيادة كبيرة في تقديراتها لاحتياجاتها من الميتادون لعام ١٩٩٩ مقارنة بأرقام السنوات السابقة. ويرجح أن يكون ذلك راجعاً الى التوسع في تلك البرامج (ومن أمثلة ذلك زيادة بنسبة ٨٥ في المائة في كندا وبنسبة ٥٠ في المائة في بولندا). وقدمت عشر دول تقديراتها لليفو ألفاسيتيل ميتادول (LAAM)، وهو واحد من زمراء الألفاسيتيل ميتادول يتزايد استعماله في علاج حالات الإدمان.

٦٧- وتشجع الدوائر الوطنية لمراقبة المخدرات على إنشاء آليات لإدارة توريد العقاقير المخدرة بما يلبي الاحتياجات الطبية لبلدانها بقدر الإمكان. وينبغي أن تكون لدى تلك الدوائر معلومات كاملة وموثوقة عن أنواع وكميات العقاقير التي تدعو الحاجة إليها، وأن تكون قادرة في الوقت نفسه على البت فيما إذا كانت الكميات التي يطلبها المنتجون و/أو المستوردون تتفق والاحتياجات الطبية الفعلية. وعلى الرغم من أن اتفاقية سنة ١٩٦١ تسمح بمراجعة التقديرات بتقديم تقديرات تكميلية لمواجهة الظروف غير المتوقعة، ينبغي بذل أقصى الجهود لفحص البيانات الواردة من الشركات من منظور الصحة العامة على ضوء الاحتياجات الفعلية وتحديد التقديرات الصحيحة مقدماً. ومنذ عام ١٩٩٠ تراوح عدد التقديرات التكميلية التي قدمتها الحكومات بين ٦٠٠ و ٧٧٠ تقديراً. وقد يكون تواتر تقديم التقديرات التكميلية مؤشراً الى استجابة الحكومة للاحتياجات الطبية المتزايدة. غير أنه قد يشير أيضاً الى أن السلطة الإدارية المعنية لم تخطط

أجريت تحريات مع سلطات غانا أكدت أن استيراد تلك المواد الى غانا لم يكن قد صدر به ترخيص هو الآخر. وطلبت السلطات المختصة في كل من غابون وغانا وقف الطلب ووافقت السلطات الألمانية والصينية على ذلك الطلب. ولو أن تلك المواد قد سربت لكنت كافية للإنتاج غير المشروع لعدة مئات من ملايين الأقراص.

عمليات التسريب الفعلية للمؤثرات العقلية

٧٦- اقتصرَت التجارة الدولية المشروعة للمؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول لاتفاقية سنة ١٩٧١ على عدد قليل من الصفقات التي لا تتجاوز بضعة غرامات. ولم تبلغ الهيئة بأي حالات لتسريب تلك المواد من التجارة الدولية المشروعة. ولوحظ منذ فترة تطبيق شامل لتدابير المراقبة الصارمة للمواد المدرجة بالجدول الثاني، ولم تكتشف منذ عام ١٩٩٠ أي حالات يؤبه لها لتسريب تلك المواد من التجارة الدولية المشروعة، مما يؤكد أن المستحضرات المحتوية على عقاقير مهلوسة أو أمفيتامينات أو ميتاكوالون، والمطروحة في الأسواق غير المشروعة في مختلف مناطق العالم، تكاد تكون كلها متأتية من مصادر الإنتاج السري لا من الصناعة الصيدلانية المشروعة.

٧٧- وفي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، أدت التحليلات التي أجرتها الهيئة لبيانات التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع، وما تبعها من تحريات من جانب الحكومات بشأن الصفقات المشبوهة - أدت الى اكتشاف عدة حالات لتسريب تلك المواد الى قنوات غير مشروعة، بما في ذلك حالتان تتضمنان كميات من الديازيبام تفوق الطن الواحد. وفي معظم ما جرت استبانتها من حالات التسريب، نجح المتجرون بالمخدرات في تسريب مؤثرات عقلية من بضعة بلدان لديها حركة تصدير هامة ولم تطبق بعد الشروط الأساسية للمراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٧١ بالنسبة لبعض المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع، أو لم تطبق تدابير المراقبة الإضافية التي أوصت بها الهيئة بالنسبة للتجارة الدولية في تلك المواد. وفي بعض هذه الحالات، استوردت المؤثرات العقلية في المقام الأول من بلدان لديها ضوابط تصدير صارمة. فمن الواضح إذن أن قصور بلدان معينة دون تطبيق ضوابط فعالة مكن المتجرين بالمخدرات من التحايل على ضوابط صارمة تطبقها بلدان أخرى.

٧٨- ويبلغ مجموع كميات المواد المدرجة بالجدولين الثالث والرابع والتي تبين في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أنها سربت (منشطات أمفيتامينية وبنزوديازيبينات) عدة أطنان

أن تنشئ آليات للتحقق من أن تقديراتها تتفق واحتياجاتها الفعلية المشروعة ومن عدم الترخيص باستيراد كميات تفوق التقديرات.

منع التسريب الى الاتجار غير المشروع

المخدرات

٧٢- في عام ١٩٩٨، لم يستترع انتباه الهيئة إلا الى حالة واحدة تنطوي على احتمال تسريب مواد من التجارة الدولية المشروعة الى الاتجار غير المشروع: الاختفاء الجزئي لشحنة من الفنتانيل في ميناء الدخول. وبالنظر الى الحجم الراهن للتجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدرة عبر العالم، فإن حجم التسريب الجاري لا يزال من الممكن التغاضي عنه.

المؤثرات العقلية

النجاح في إحباط محاولات لتسريب مؤثرات عقلية الى قنوات غير مشروعة

٧٣- في عام ١٩٩٨، أجرت الهيئة والسلطات المختصة في عدد من البلدان المصدرة تحريات مشتركة بشأن مشروعية عدد كبير من الصفقات التجارية. وأسفر هذا التعاون عن منع تسريب كميات كبيرة من المؤثرات العقلية الى قنوات غير مشروعة. وتمثلت المواد التي استهدفها تجار المخدرات في منشطات (أمفيبرامون و دكسامفيتامين) وبنزوديازيبينات (كلورديازيبوكسيد، ديازيبام)، وفيغوباربيتال وبوبرينورفين.

٧٤- وتمثلت أكثر طرق التسريب استخداما في تزوير تراخيص الاستيراد. وأثبت تطبيق نظام التقديرات أنه أجدى الأدوات المستخدمة لاستبانة محاولات التسريب تلك.

٧٥- وتضمن مثال حديث العهد من أمثلة محاولات التسريب في عام ١٩٩٨ اقتراح تصدير كميات من الكلورديازيبوكسيد وهيدروكلوريد الإيفيدرين (مادة مدرجة بالجدول الأول من اتفاقية عام ١٩٩٨) والديازيبام (١٢٥٠ كيلوغراما من كل منها) من ألمانيا والصين الى غانا قصد إعادة تصديرها الى غابون. واسترعت السلطات المختصة في ألمانيا انتباه الهيئة الى تلك الصفقة نظرا لأن الكميات المطلوبة كانت تزيد كثيرا على الاحتياجات المشروعة المقدرة لغابون. كما طلبت السلطات الألمانية الى الهيئة أن تتحقق من صحة ترخيص الاستيراد الذي قدم إليها تأييدا للطلب وادعي أنه صادر عن السلطات في غابون. وأسفرت التحريات اللاحقة مع سلطات غابون عن أن ترخيص الاستيراد مزور وأن المرسل إليه شخص وهمي. وكذلك

المادة الى الولايات المتحدة. وتشمل التدابير التي أثبتت أكبر قدر من الفعالية فرض قيود على عدد موزعي الجملة ونقاط البيع بالتجزئة، وتعزيز شروط الإبلاغ من جانب موزعي الجملة والتجزئة، وتفحص السلطات جميع الصفقات التجارية عن كثب، والتنفيذ الدقيق لشروط إصدار الوصفات الطبية. وتأمل الهيئة أن تؤدي تدابير مماثلة يجري اتخاذها في الجمهورية التشيكية وفي سلوفاكيا الى منع تهريب الفلونيترازيبام من أوروبا الوسطى الى بلدان أوروبا الشمالية.

٨٣- وترحب الهيئة بتوثيق تعاون الصناعات الصيدلانية مع سلطات إنفاذ القوانين في بلدان كثيرة بغية منع تسريب الفلونيترازيبام، وبأنشطة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) التي تستهدف تعزيز التعاون بين سلطات إنفاذ القوانين التي تواجهها مشكلة تسريب تلك المادة والاتجار غير المشروع بها.

السلائف

٨٤- ليست المعلومات عن حالات تسريب ومحاوله تسريب السلائف وضبطها كافية لاستخلاص نتيجة بشأن النسبة الفعلية للسلائف المسربة من التجارة الدولية الى السلائف المسربة من القنوات المحلية لإنتاجها وتوزيعها. وتختلف النسب اختلافا بينا تبعا للمواد والمناطق المعنية. ومن أمثلة ذلك أن أنهيدريد الخل الذي يستخدم في صنع الهيروين في جنوب شرقي آسيا يظن أنه يتأتى بصفة رئيسية من التهريب داخل المنطقة الفرعية، على حين أن كثيرا من الشواهد تشير الى أن أنهيدريد الخل يسرب من التجارة الدولية الى أماكن إنتاج الهيروين في منطقة الهلال الذهبي.

٨٥- ولأول مرة وجدت الهيئة في وضع يمكنها من استعراض بيانات تمتد على فترة خمس سنوات عن حالات التسريب ومنع التسريب فحصلت بذلك على صورة أكثر شمولا عن عمليات التسريب من قنوات التجارة الدولية. وتضمنت عمليات التسريب كميات كبيرة من المواد الكيميائية ولاسيما الإيفيدرين: ٨٢٤ طنا من أنهيدريد الخل؛ ٨٥ طنا من ١-فينيل-٢-بروبانول (P-2)؛ و ٤٨ طنا من السلائف التي تستخدم في الصنع غير المشروع للميتيلين ديوكسي ميتامفيتامين م د م أ المعروف باسم إكستاسي، وللمخدرات المماثلة؛ ٢٠٠ طن من الإيفيدرين الكاذب؛ وآلاف الأطنان من المذيبات والأحماض التي تستخدم في بلدان أمريكا اللاتينية في تجهيز الكوكايين. والكميات المشار إليها كانت تكفي لإنتاج ٣٣٠ طنا من الهيروين، و ٤٠ طنا من الأمفيتامين،

تكفي لإنتاج مئات الملايين من الأقراص. وربما كانت الكميات التي اكتشف أنها سربت من التجارة الدولية أقل كثيرا من مجموع الكميات التي سربت بالفعل. ومما يعوق تحديد الحالات التي تتضمن تسريبا أن عددا قليلا من البلدان التي لديها حركة هامة لا تبلغ الهيئة بعد بصادراتها من المؤثرات العقلية.

٧٩- وطبقا للبيانات التي أرسلتها الحكومات عن عمليات الضبط، يشكل التسريب من قنوات التوزيع المحلية المشروعة مصدرا متزايدا الأهمية للتزود بعدد من المؤثرات العقلية بطرق غير مشروعة. وتشمل أكثر المواد تسريبا من قنوات التوزيع المحلية، المنشطات (الأمفيبرامون والميثيلفينيدات والفينترامين)، والبنزوديازيبينات (الكلورديازيبوكسيد والديازيبام، والفلونيترازيبام والنيترازيبام والتيمازيبام) والبوبرينورفين. ويبيع المتجرون بالمخدرات تلك المواد لمتعاطي المخدرات في البلد التي يتم التسريب إليها، أو تهرب الى بلدان أخرى حيث توجد أيضا أسواق غير مشروعة لتلك المواد.

٨٠- والأساليب المتبعة في تسريب المؤثرات العقلية من قنوات التوزيع المحلية تشمل السرقة وادعاء التصدير وتزوير الوصفات الطبية، وإصدار الوصفات الطبية، وإصدار الوصفات في غير محلها، والتزويد غير المشروع بالمواد دون وجود وصفة طبية. وفي حين أن كل حادث تسريب لا يتعلق إلا بكمية صغيرة جدا من المؤثرات العقلية، فإن هذه الحوادث تتكرر بكثرة من شأنها أن تكسب الكميات المسربة بالفعل أبعادا هامة نسبيا. كذلك تقع عمليات تسريب فردية تتعلق بكميات كبيرة من المواد. ومن أمثلة ذلك أنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سرق المتجرون بالمخدرات أمفيتامينات شتى زاد مجموعها على ٤٠٠ كيلوغرام من مخازن إحدى الشركات الإنتاجية في فرنسا.

٨١- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن بعض الحكومات قد استحدثت مؤخرا تدابير مراقبة إضافية من أجل تعزيز فعالية نظمها الوطنية لمراقبة توزيع مؤثرات عقلية معينة. وفي بعض البلدان اعتمدت تلك التدابير لمواجهة تسريب المؤثرات العقلية من أجل تعاطيها في بلدان أخرى. وتأمل الهيئة في أن تمنع تدابير المراقبة المستحدثة تسريب البوبرينورفين الى السوق غير المشروعة في الهند وتهريبه الى خارج البلاد.

٨٢- وتعرب الهيئة عن تقديرها للتدابير التي اعتمدها عدة حكومات في القارة الأمريكية لوقف تسريب الفلونيترازيبام من قنوات التوزيع المحلية وتهريب تلك

جيم - تدابير المراقبة

خطط العمل التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

٨٩- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المنعقدة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ القرار د-٤/٢٠ ألف متضمنا خطة عمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلانفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع، والقرار د-٤/٢٠ بء متضمنا خطة عمل لمراقبة السلانف. وترحب الهيئة بهذين القرارين إذ تدرك أن من العناصر الرئيسية التي يؤكد عليها القراران ضرورة قيام جميع الحكومات بعمل متكامل وموحد لتطبيق أحكام اتفاقية سنة ١٩٧١ والمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، والامتنال الصارم للأحكام والاقتراحات الواردة بالقرارات المتصلة بهما والصادرة عن لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولتوصيات الهيئة ذات الصلة بمراقبة المؤثرات العقلية والسلانف.

٩٠- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الحكومات المثلة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قررت أن تعالج مشكلة المنشطات الأمفيتامينية في كافة جوانبها وأن تخصص هذه المشكلة بأولوية عليا. ووافقت الحكومات على تحسين الأساس التقني للصوابط وخاصة فيما يتعلق بزيادة المرونة في عملية إدراج المواد بالجدول، وأكدت تصميمها على كشف ومنع تسريب المنشطات الأمفيتامينية من القنوات المشروعة إلى القنوات غير المشروعة، وكذلك تسويق ووصف تلك المواد على نحو تعوزه المسؤولية.

٩١- وكما هو الحال بالنسبة للسلانف اتفقت الحكومات على تزويد الأمين العام، بناء على طلبه، بنوع من الإشعار قبل التصدير، ليس فحسب فيما يتعلق بجميع السواد المدرجة بالجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ بل أيضا فيما يتعلق بأنهيديريد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم، وهما مادتان أساسيتان للصنع غير المشروع للهيريون والكوكايين على التوالي. كذلك اتفقت الحكومات على ضرورة بذل نفس الجهود فيما يتعلق بسائر السواد المدرجة بالجدول الثاني. وقبلت الحكومات فضلا عن ذلك اقتراحات بمنع تسريب مواد كيميائية غير مدرجة وتستخدم في صنع المخدرات غير المشروعة،

و ٢٥ طنا من الم د م أ، و ١٣٠ طنا من الأمفيتامينات، ومئات الأطنان من الكوكايين.

٨٦- وفي معظم الحالات تمكنت الحكومات من منع التسريب بالتحقق من حكومات أخرى من مشروعية كل من الصفقات قبل تنفيذها. وقد ارتفع بسرعة خلال السنوات الأخيرة عدد حالات التسريب التي منعت بفضل هذا الإجراء. فالكثفت مثلا محاولات للتسريب وأوقفت شحنات المواد على أثر تحريات أجريت بشأن صفقات مشبوهة. وفي عدد كبير من حالات التسريب الأخرى، اعتبرت الصفقات لأول وهلة خلوا من الشبهة ولم يكتشف التسريب إلا بعد أن أرسلت الإشعارات السابقة على التصدير. وتتضمن أشيع أساليب التسريب التي استبينت تراخيص استيراد مزورة (أو إعلانات كاذبة من جانب المستعمل النهائي)، واستخدام شركات واجهة الغرض الوحيد من إنشائها هو بيع المواد الكيميائية للمتجرين بالمخدرات. والتعاون مع الصناعة أمر جوهري بالنظر إلى أن كثيرا من حالات التسريب هذه اكتشفت بعد أن قامت شركات ملتزمة بالقانون بتنبه سلطات إنفاذ القوانين إلى طلبات غير مألوفة.

٨٧- وفي نحو ١٥ في المائة من الحالات، أثبتت التحذيرات التي قدمتها الحكومات بصدد حالات تسريب ومحاولات تسريب لم تكتشف - أثبتت نفعها في مساعدة حكومات أخرى على استبانة طلبات شراء مشبوهة تتعلق بمواد كيميائية أساسية. ومرة أخرى تبرز تلك الحالات أهمية إبلاغ الحكومات الهيئة وأي حكومات معنية أخرى بأي عمليات تسريب أو محاولات تسريب أو طلبات شراء مشبوهة تتم استبانتها. وترجو الهيئة من الحكومات أن تواصل تقديم تلك المعلومات بأن تستخدم مثلا، حيثما أمكن، الاستمارة الموحدة التي وضعتها الهيئة لتقاسم المعلومات عن صفقات فردية معينة.

٨٨- ويورد تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ استنتاجات محددة استخلصت من حالات التسريب^(١٥).

الصناعة والحكومات نقطة انطلاق مفيدة في تلك العملية. فينبغي أن يطالب جميع الوسطاء بإبلاغ السلطات بالصفقات المشبوهة. كما ينبغي للحكومات أن تقر إنزال عقوبات بالوسطاء المشاركين في التسريب، سواء أحدث ذلك التسريب داخل اختصاصها القضائي أم لا. وتوصي الهيئة أيضا بأن تنظم الحكومات عمليات التسليم المراقب على نحو ما تنص عليه المادة ١١ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، في الحالات التي يشارك فيها وسطاء وحيثما أمكن ذلك.

٩٦- وينبغي للحكومات أن تنظر في أن تعتمد للوسطاء نفس التدابير التي تعتمدها لغيرهم من متعهدي التجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة. ويتضمن ذلك الإذن بالعمل أو التسجيل، وشروط حفظ السجلات والتفتيش على سجلات الوسطاء وعلى أماكن عملهم ومخزوناتهم^(١٧).

٩٧- وستواصل اللجنة رصد مشاركة الوسطاء في تسريب المؤثرات العقلية والسلائف.

نطاق المراقبة

مراقبة البوبرينورفين

٩٨- البوبرينورفين شبيه أفيون قوى مدرج بالجدول الثالث من اتفاقية سنة ١٩٧١، ويبلغ منذ عدة سنوات عن تزايد إساءة استعماله في بلدان بشتى المناطق، ولاسيما في جنوب آسيا. واستجابة لهذا الاتجاه، اقترحت الهيئة في تقريرها عن عامي ١٩٩٥^(١٨) و١٩٩٦^(١٩)، أن تقوم منظمة الصحة العالمية (الهو) ولجنة المخدرات باستعراض الوضع فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للبوبرينورفين. ونظرا للتقارير الواردة عن تزايد أعداد مسيئي استعماله وعدد البلدان التي تضار به، تعاود الهيئة حثها للهو ولحكومات البلدان المذكورة بأن تسارع دون تسوان الى استعراض الوضع فيما يتعلق بالبوبرينورفين.

مراقبة الفينيلبروبانولامين

٩٩- أجرت الهيئة في عام ١٩٩٨ تقييما للفينيلبروبانولامين للنظر في إدراجه بالجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ عملا بإشعار قدمته الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧^(٢٠).

١٠٠- ويصلح الفينيلبروبانولامين للاستخدام في الصنع غير المشروع للأمفيتامين ويمكن بناء على ذلك أن يلعب دورا هاما باعتباره سليفة. وفي اعتقاد الهيئة أن المراقبة الدولية الصارمة لتلك المادة ستحد من توافرها للمتجرين بالمخدرات وتقلل من كمية الأمفيتامين التي تصنع على نحو غير مشروع. غير أن الهيئة أرجأت لمدة سنة واحدة

وبالنظر في فرض عقوبات على تسريب مواد كيميائية غير مدرجة مع العلم بقصد استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، باعتبار ذلك التسريب فعلا جنائيا بالمعنى المقصود في المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وبالنظر أيضا في استحداث عقوبات جنائية ومدنية وإدارية في هذا المجال. ويورد تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، ملخصا للمقترحات الرئيسية بإجراءات تتخذها الحكومات، الواردة في القرار دأ-٤/٢٠ باء^(٢١).

٩٢- وستواصل الهيئة رصد ما تحرزه الحكومات من تقدم في تنفيذ التدابير الواردة في قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية دأ-٣/٢٠، المرفق)، وستظل على استعداد لمساعدة الحكومات في الشؤون الداخلة في نطاق وظائفها التعاقدية.

مراقبة الوسطاء

٩٣- في عام ١٩٩٧ أتمت الهيئة دراسة عن صياغة خطوط توجيهية محددة بشأن مراقبة الوسطاء في التجارة الدولية للمؤثرات العقلية. وأسفرت تلك الدراسة، التي أجريت استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٦، عن أنه على حين أن من الممكن صياغة خطوط توجيهية عامة بشأن مراقبة أولئك الوسطاء تطبق على صعيد العالم، فلن يكون من الملائم الأخذ بخطوط توجيهية محددة بالنظر الى خصوصية الأوضاع الوطنية.

٩٤- والتمست الهيئة وجهات نظر قرابة ٨٠ حكومة في كافة مناطق العالم فيما يتعلق بالدراسة آنفة الذكر. وتبين من المعلومات الواردة أن التسرب الذي يشارك فيه وسطاء يمكن خفضه بدرجة ملحوظة إذا نفذت جميع الحكومات توصيات الهيئة بتدابير إضافية لمراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية والسلائف، التي أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وكان من بين تلك التوصيات تطبيق نظام تراخيص الاستيراد والتصدير ونظام تقديرات المؤثرات العقلية، وفي حالة السلائف - تطبيق الإجراءات الخاصة بتبادل البلاغات.

٩٥- وبالإضافة الى ذلك، واستنادا الى الدراسة سالفه الذكر، توصي الهيئة على سبيل الخطوط التوجيهية العامة، بأن تنبه جميع الحكومات الصناعة - مع مراعاة كل منها لأوضاعها المحلية - الى أخطار التسريب الناشئ عن إشراك الوسطاء. وقد يكون إبرام مذكرة تفاهم بين

وتسجل الهيئة قرار حكومة هونغاريلا أن لا ترخص تلك الصفقات، وتأمل في أن يجري تحقيق في ملاساتها.

زراعة القنب لأغراض البحوث الطبية والعلمية

١٠٥- إن الهيئة لمدرسة لوجود حاجة الى بحث أوجه الاستخدام الطبية الممكنة للقنب في علاج الزرق (الجلوكوما)، وفي علاج متلازمة قصور المناعة المكتسب (الإيدز)، وفي التخفيف من حدة الآثار الجانبية للمعالجة الكيميائية للسرطان، كما تدرك تزايد اهتمام الأوساط الطبية وعامة الجمهور ووسائل الإعلام بتلك المسألة. وفي عام ١٩٩٨، وافقت حكومتا بلدين هما المملكة المتحدة وهولندا على مشاريع بحوث في هذا المجال فضلا عما بدأ من قبل من بحوث في الولايات المتحدة.

١٠٦- وتلاحظ الهيئة أنه ينبغي إجراء بحوث علمية سليمة في الخواص العلاجية الممكنة للقنب وأوجه استخدامه الطبية من أجل الحصول على بيانات أشد عولا عن مسألة ظلت تعالج حتى الآن على نحو سردي. ذلك أن أي استعمال طبي للقنب ينبغي أن يستند الى شواهد علمية وطبية واضحة. فمن الممكن أن يساء استغلال المبادرات السياسية وأصوات الجمهور من جانب جماعات تروج لإجازة جميع أوجه استخدام القنب و/أو لوصف القنب في شكل أدوية طبية من أجل استعماله لأغراض ترويجية.

١٠٧- وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات التي تنظر في الترخيص بزراعة القنب وإنتاجه وإضفاء الشرعية على الاستعمال غير المشروع للقنب، أن تضع نصب الأعين جميع الشروط التي تقتضيها الأحكام ذات الصلة في اتفاقية سنة ١٩٨٨، وكذلك تدابير الأمن التي قد يتطلبها الحد من احتمالات تسريب القنب أو إساءة استعماله.

الضوابط الإضافية على التجارة الدولية في المؤثرات العقلية

١٠٨- يتواصل التطبيق المرضي للضوابط على التجارة الدولية في المخدرات بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١، وكذلك نظم مراقبة التجارة الدولية المشروعة في المؤثرات العقلية المدرجة بالجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١.

١٠٩- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن معظم الحكومات قد أنشأت آليات فعالة لمراقبة التجارة الدولية في المؤثرات العقلية المدرجة بالجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١ بتنفيذ الأحكام التعاهدية وتدابير المراقبة الإضافية التي أوصت بها الهيئة. فحكومات كثير من البلدان المصدرة تستشير الهيئة بشأن شرعية طلبات استيراد

اتخاذ أي قرار بشأن إدراج الفينيلبيروبانولامين لكي تتيح الوقت لإجراء دراسة لما يمكن أن يكون تأثير ذلك الإدراج بموجب اتفاقية ١٩٨٨ على توافر المنتجات الصيدلانية المحتوية على تلك المادة للاستعمال في الأغراض الطبية. وعلى ذلك، فيإى أن يتم إجراء الدراسة أدرجت الهيئة الفينيلبيروبانولامين على قائمتها الدولية المحدودة بالمواد غير المدرجة بالجدول وتخضع لإشراف خاص.

١٠١- ويورد تقرير الهيئة لعام ١٩٨٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ تفاصيل كاملة عن تقييم الهيئة للفينيلبيروبانولامين^(١١).

التجارة الدولية في المواد الأفيونية الخام المضبوطة أو في المواد المشتقة منها

١٠٢- صدرت جمهورية إيران الاسلامية في عام ١٩٨٨ كميات كبيرة من فوسفات الكوديين الى بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية. ومنذ عام ١٩٧٩ لم تبلغ جمهورية إيران الاسلامية عن إنتاج مشروع للأفيون كما لم تستورد كميات يؤبه لها من المواد الأفيونية الخام، لذلك يعتبر أن كميات الكوديين المذكورة صنعت من مواد خام مضبوطة يرجح كثيرا أن تكون الأفيون.

١٠٣- وفي قراره ٢٥/١٩٩٨ بشأن طلب المواد الأفيونية وعرضها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية، أشاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالهيئة لحثها الحكومات على تجنب وقوع حالات غير منظورة من اختلال التوازن بين عرض المواد الأفيونية والطلب عليها المشروعين من جراء مبيعات المنتجات المصنوعة من المخدرات المضبوطة والمصادرة. وكانت الهيئة قد استرعت الانتباه في تقريرها لعام ١٩٩٤ الى مسألة احتمال قيام بلد ما بتصدير مواد أفيونية مصنوعة من أفيون مضبوط فيحدث بذلك اختلالا في التوازن بين عرض المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية والطلب عليها، ودعت جميع الحكومات الى تجنب أي تكاثر في مصادر العرض^(١٢). لذلك فإن الهيئة تناشد البلدان التي تصدر أو تنظر في تصدير مخدرات مضبوطة و/أو مواد مصنوعة من تلك المخدرات أن تمتنع عن ذلك، وتطلب الى البلدان المستوردة أن تضع في اعتبارها قرار المجلس ٢٥/١٩٩٨.

١٠٤- وفي عام ١٩٩٨، حاولت إحدى الشركات التي تصنع المواد الصيدلانية في هونغاريلا أن تستورد من بلدان في آسيا الوسطى كميات كبيرة من الأفيون ادعي أنها مضبوطة. وأسفرت التحريات عن أن تلك الكميات الكبيرة من الأفيون لم يحدث قط أن ضبطت في البلدان المعنية.

وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أن تنشئ تلك الضوابط بأسرع وقت ممكن.

١١٣- وتعرب الهيئة عن تقديرها للتدابير التي تتخذها سويسرا، التي انضمت مؤخرا الى اتفاقية سنة ١٩٧١، لتكفل تضمين تقاريرها الإحصائية المقبلة تفاصيل عن بلدان منشأ الواردات والبلدان التي توجه إليها الصادرات من جميع المؤثرات العقلية. ولم ترد بالتقرير الإحصائي السنوي الذي قدمته المملكة المتحدة لعام ١٩٩٧ أي تفاصيل عن التجارة في المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع. غير أن الهيئة كانت قد طلبت الى تلك الدولة في عام ١٩٩٣ تضمين تقاريرها الإحصائية المقبلة معلومات عن البلدان التي توجه إليها الصادرات من جميع المواد المدرجة بالجدول الرابع عملا بأحكام الفقرة ٥ من المادة ١٦ من اتفاقية سنة ١٩٧١، مما يجعل من تقديم تلك التفاصيل أمرا ملزما. وقد امتثلت سلطات المملكة المتحدة في الماضي لذلك الطلب، والهيئة تطلب إليها أن تستأنف تقديم تلك التفاصيل.

١١٤- وتعمم الهيئة بانتظام على جميع الحكومات تقديرات للاحتياجات المشروعة من المؤثرات العقلية بالنسبة لجميع البلدان والأقاليم. والهيئة يساورها القلق من أن بعض البلدان المصدرة في آسيا وأوروبا وافقت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على تصدير كميات كبيرة من المؤثرات العقلية على الرغم من أن تلك الكميات كانت تفوق تقديرات الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، مما يزيد احتمالات تسريب المؤثرات العقلية الى قنوات غير مشروعة. وفي واحدة من تلك الحالات، صدر الى شركة في الصين في عام ١٩٩٧ ترخيص بتصدير ١٨٠٠ كيلوغرام من الديازيبام الى سنغافورة على الرغم من أن التقييم الخاص بذلك البلد لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الديازيبام كان أقل من ٧٠٠ كيلوغرام. وأسفرت تحريات أجريت في سنغافورة عن أن الشركة التي ذكر المصدر أنها الشركة المستوردة للديازيبام لم يرخص لها بالاتجار في المؤثرات العقلية. وأنكرت الشركة وجود أي صلة لها بالصفقة. ولم يتم بعد تعقب مصير الشحنة المصدرة.

١١٥- وتعرب الهيئة عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها السلطات في الصين لمنع تكرار تلك الحالة. وتعاود الهيئة مناشدتها لجميع الحكومات أن تواظب على استخدام تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة للبلدان المستوردة والاسترشاد بها عند استعراض شرعية طلبات استيراد المؤثرات العقلية. وينبغي للسلطات

مشبوهة. وتود الهيئة أن تعرب عن ثناء خاص للسلطات المختصة في ألمانيا والدانمرك وفرنسا والهند لتيقظها في رصد التجارة الدولية في المؤثرات العقلية.

١١٠- وتشمل تدابير المراقبة الإضافية التي أوصت بها الهيئة بصدد التجارة الدولية في المواد المدرجة بالجدولين الثالث والرابع مراقبة استيراد وتصدير مواد هذين الجدولين بواسطة نظام لتراخيص الاستيراد والتصدير ونظام التقديرات. كما طلب الى الحكومات أن تضمن تقاريرها الإحصائية السنوية الى الهيئة تفاصيل عن بلدان منشأ الواردات وعن البلدان التي توجه إليها الصادرات. وجميع تلك التدابير، التي بدونها لا يكتمل رصد التجارة الدولية في المؤثرات العقلية أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرارا في قراراته التي يتمثل أحدثها في القرارين ٣٨/١٩٩٣ و ٣٠/١٩٩٦. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الجمعية العامة في دروتها الاستثنائية العشرين أوصت في قرارها دأ-٤/٢٠ ألف الدول بتنفيذ قرارات المجلس تلك.

١١١- وترحب الهيئة بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومات عدة بلدان، بما فيها بلدان لديها حركة استيراد أو تصدير هامة للمؤثرات العقلية، مثل الدانمرك وسويسرا والنمسا واليابان، بتوسيع نطاق تطبيق نظام الترخيص بالتصدير والاستيراد ليشمل جميع مواد الجدولين الثالث والرابع. وفي الوقت الحاضر، تشترط القوانين الوطنية طلب تراخيص استيراد وتصدير لجميع مواد الجدول الثالث في أكثر من ١٤٠ بلدا وإقليما، ولجميع مواد الجدول الرابع في ١٢٥ بلدا وإقليما. واستحدث شرط طلب تراخيص الاستيراد لبعض المواد على الأقل في أكثر من ٥٠ بلدا وإقليما إضافية. كذلك أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ نظام التقديرات (انظر الفقرات ٦٨-٧٠ أعلاه). وقدمت قرابة ٩٠ في المائة من الحكومات في تقاريرها الإحصائية السنوية الى الهيئة تفاصيل عن بلدان منشأ الواردات وعن البلدان التي توجه إليها الصادرات من جميع المؤثرات العقلية.

١١٢- وقد أثبتت تجربة تشغيل نظام المراقبة الدولية أنه الى أن تطبق تلك الضوابط الإضافية في جميع البلدان ستظل فعاليتها محدودة وسيستمر تسريب المؤثرات العقلية، ولاسيما عن طريق البلدان المقصرة. وبناء على ذلك تناشد الهيئة حكومات جميع البلدان التي لا تراقب بعد استيراد وتصدير عدة مؤثرات عقلية مدرجة بالجدولين الثالث والرابع من خلال نظام تراخيص الاستيراد والتصدير، ولاسيما بلدان متقدمة مثل بلجيكا وسنغافورة

تري أن من المفيد لها أن تتلقى طلبات رسمية لتلك الإشعارات من البلدان المستوردة، تحت الهيئة جميع حكومات البلدان المستوردة أن تطلب إشعارات سابقة على التصدير فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الأول بالاستناد الى الفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وبأنهيدر يد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم. وتلاحظ اللجنة مع التقدير أن حكومات اكادور وتركيا وكولومبيا، وهي بلدان واقعة في مناطق يجري فيها الصنع غير المشروع للمخدرات، وحكومة الإمارات العربية المتحدة، أحد البلدان الهامة لإعادة الشحن، قد طلبت إشعارات سابقة على التصدير فيما يتعلق بجميع المواد المدرجة بالجدول الثاني، بما في ذلك أنهيدر يد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم.

١١٨- كذلك يسر الهيئة أن تلاحظ أن البرلمان الأوروبي، بمراجعته إحدى لوائحه وأحد توجيهات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ينظر في إنشاء تعاون وثيق بين السلطات المختصة والصناعة بهدف استبانة الصفقات غير المألوفة والمتعلقة بمواد غير مدرجة بالجدول ويمكن أن تسرب لاستخدامها في صنع مخدرات أو مؤثرات عقلية غير مشروعة.

١١٩- كذلك ينبغي لكثير من البلدان المصدرة، بما في ذلك بلدان أوروبية، التي تستورد إليها مواد من الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ قصد إعادة تصديرها، أن تكفل رسدا فعالا للشحنات الداخلة الى أراضيها والخارجة منها. لذلك فإن الهيئة ترحب بالخطوات التي يجري الآن اتخاذها من جانب اللجنة الأوروبية للاستناد الى الفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ فيما يتعلق بالمواد المدرجة بالجدول الأول. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئة تعاود التأكيد على أنه يتعين على الدول المستوردة المعنية أن تقدم معلومات مرتدة في الوقت المناسب لكي تثبت الإشعارات السابقة على التصدير فعاليتها في منع التسريب: فينبغي لها إما أن تؤكد أنها لا اعتراض لها على الصفقات موضوع البحث أو أن تطلب الى سلطات البلدان المصدرة أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

النهج الاشكالية في مراقبة السلائف

١٢٠- أبرزت الهيئة مرارا في تقاريرها السابقة الأخطار التي تكتنف ما يعرف باسم النهج المستهدف حيث لا ترصد الحكومات إلا الشحنات القاصدة الى بلدان معينة تعتبر حساسة. فبالنظر الى أن المتجرين بالمخدرات كثيرا ما يسلكون سبلا معقدة لتجنب البلدان التي تعتبرها البلدان المصدرة حساسة، أوصت الهيئة الحكومات بأن

المختصة في البلدان المصدرة أن تتحقق مع السلطات المختصة في البلد المستورد، قبل الترخيص بصادرات المؤثرات العقلية، من مشروعية جميع طلبات تلك المواد التي تتجاوز التقييمات الخاصة بالبلد المستورد. والهيئة تعرض مساعداتها على السلطات المختصة في البلدان المصدرة في سعيها الى الاتصال بالسلطات المختصة في البلدان المستوردة، عند الاقتضاء.

ضوابط أشد فعالية على السلائف

١١٦- أصدرت الهيئة على مر السنين عددا من التوصيات بإجراءات تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وقد أعدت الهيئة التوصيات بناء على دراسة حالات للتسريب ومحاولات للتسريب تم اكتشافها، وصادقت عليها لجنة المخدرات أولا ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد ذلك. وتعتقد الهيئة، وقد تفحصت أحدث الحالات التي أطلعت عليها، أن التوصيات التي صدرت حتى الآن لا تزال صحيحة. وهي تدرك أن الحكومات بحاجة الى أن تتخذ الإجراءات المقترحة على نحو تدريجي، مع استعراض الكيفية التي ينبغي أن تتبع في تنفيذ كل توصية على ضوء الظروف المتغيرة التي تواجهها السلطات المختصة. وبناء على ذلك تدعو الهيئة جميع الحكومات الى أن تعاود فحص تلك التوصيات بقصد تهذيب الضوابط التي تطبقها في الوقت الراهن. كما تدعو جميع السلطات المختصة الى أن تزودها بأي معلومات مرتدة مبنية على تجاربها في تطبيق الإجراءات المقترحة. ويورد تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ملخصا لتلك التوصيات.

الإجراءات التي تتخذها الحكومات عملا بقرارات الجمعية العامة

١١٧- يسر الهيئة أن تسجل أن عددا مطرد الزيادة من الحكومات يستخدم الآن شكلا من أشكال الإشعار السابق على التصدير بالنسبة للسلائف بغية منع تسريبها على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في قرارها دأ-٤/٢٠. باء. من ذلك مثلا أن الهيئة بلغها أن الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تقدم الآن بانتظام إشعارات قبل التصدير بالنسبة لجميع الصفقات المتعلقة بالمواد المدرجة بالجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وكذلك لجميع الصفقات المتعلقة بالمواد المدرجة بالجدول الثاني من تلك الاتفاقية والموجهة الى بلدان حساسة. وبالنظر الى أن بعض البلدان المصدرة

عام ١٩٩٤ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨^(٢٥) أضافت الهيئة كلمة تحذير بهذا المعنى ذاكراً أنه عند اتخاذ قرار بوقف شحنة تصدير، ينبغي للسلطات المختصة أن تبذل قصارى جهودها للتحقق من مشروعية الصفقات كل على حدة وتحديد الظروف الدقيقة للحالة المعنية. وذكرت الهيئة على الأخص أن القدر الملائم من الرصد الحثيث لا ينبغي أن يحول دون التجارة المشروعة في المواد الكيميائية. وعلى ذلك فمن الجوهري في تلك الحالات التي تعلق فيها الشحنات، أن يسارع إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من جانب جميع المعنيين بغية التحقق من مشروعية الصفقات كل على حدة.

القائمة المحدودة بالكيماويات التي تخضع لمراقبة دولية خاصة

١٢٥- لقد سعى المتجرون بالمخدرات إلى الحصول على المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها كبديل للمواد الخاضعة لرصد أكثر صرامة. كما أنهم اكتشفوا واستخدموا طرقاً جديدة للتجهيز أو الصنع تتطلب مواد ليست مدرجة في الوقت الراهن بالجدول الأول أو الثاني من اتفاقية ١٩٨٨. وتوصلوا كذلك إلى صنع ما يعرف باسم العقارات المحوّرة التي يتطلب الكثير منها كمادة انطلاق مواد غير مدرجة في الوقت الراهن بالجدول الأول أو الثاني. وتتمثل كثير من المواد غير المدرجة التي بلغت بها الهيئة في أملاح ومذيبات تستخدم في التجهيز غير المشروع للكوكايين في بلدان أمريكا الجنوبية. ومن المواد الأخرى كيماويات معينة يتطلبها الصنع غير المشروع لمؤثرات عقلية يذكر منها على سبيل المثال المنشطات الأمفيتامينية.

١٢٦- وأنشأت الهيئة في عام ١٩٩٨ قائمة محدودة بمواد غير مدرجة في الجداول تخضع لمراقبة دولية خاصة، وذلك عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٦، الفرع أولاً^(٢٦). وهدف قائمة المراقبة الخاصة وما يقترن بها من توصيات باتخاذ إجراءات من جانب الحكومات هو مساعدة السلطات المختصة في منع تسريب المواد غير المدرجة بالجدول الأول أو الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ بتزويدها بنظام مراقبة أكثر مرونة وقادر على أن يستجيب بسرعة لما يستجد من اتجاهات وأوضاع.

١٢٧- ومن قائمة تضم نحو ٥٠٠ مادة توافرت معلومات بشأن استخدامها أو احتمال استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات، حددت الهيئة الآن ٢٧ مادة، يذكر منها الفينيلبروبانولامين (انظر الفقرات ٩٩-١٠١ أعلاه) لإدراجها في قائمة المراقبة الخاصة. وأصدرت الهيئة أيضاً توصيات بإجراءات تتخذها الحكومات، بما في ذلك

تعديد النظر في أساليب المراقبة هذه وتعديلها عند الاقتضاء^(٢٧). وقد أصبحت بعض البلدان المصدرة، بما في ذلك بلدان أوروبية، مصادر هامة للمواد المستخدمة في الإنتاج غير المشروع للمخدرات نظراً لأنه لا ترصد بفعالية إلا الصادرات الموجهة إلى البلدان الحساسة. ويسر الهيئة أن تلاحظ أن اللجنة الأوروبية على استعداد الآن لدراسة تلك المسألة. وتحت الهيئة الحكومات التي تتبع نهجاً مستهدفاً كهذا أن تكف عن اتباعه وترصد جميع الشحنات فلا تكتفي برصد الشحنات الموجهة إلى المناطق التي يُعرف أنه يجري فيها صنع غير مشروع للمخدرات.

العقوبات المقترنة بالضوابط المفروضة على مراقبة السلائف

١٢١- تعيد الهيئة تذكير الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ بأنه ينبغي لها أن تنشئ عقوبات جنائية و/أو إدارية على صنع أو نقل أو توزيع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني مع العلم بأنها ستستخدم في الصنع أو للصنع غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، على النحو المطلوب بموجب المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وعلى تلك الأطراف أيضاً أن تنشئ عقوبات على عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح الخاصة برصد الحركة المشروعة لتلك المواد.

١٢٢- وتذكر الهيئة جميع الحكومات التي أنشأت تلك العقوبات بضرورة تطبيقها في جميع الحالات التي تتضمن تسريباً أو محاولة تسريب، وكذلك في الحالات التي تتضمن عدم امتثال متعمد أو متكرر للوائح مراقبة المواد الكيميائية الأساسية ليكون ذلك رادعاً للسلوك الإجرامي أو السلوك المنطوي على إهمال أو تقصير.

التطبيق السليم للضوابط وحماية التجارة المشروعة في السلائف

١٢٣- تتوقع الهيئة من البلدان المصدرة أن تتحقق مع البلدان المستوردة من مشروعية كل صفقة على حدة عندما يبدو أن نسقاً تجارياً مستقراً هو بسبيله إلى التغيير بطريقة تثير القلق حتى وإن ادّعي أن الشحنات المعترضة موجهة إلى شركة غير معروفة. وبالنسبة لتلك الشحنات لا ينبغي للحكومات أن تواصل تلقائياً إرسال الصادرات، وقد تجد من الضروري أن تعلق تلك الشحنات أو تمنع عن الترخيص بشحنات مقبلة إلى أن يتم إجراء التحريات اللازمة.

١٢٤- وينبغي من جهة أخرى تجنب حظر الشحنات بحكم الواقع وبدون إجراء تلك التحريات. وفي تقريرها

عام ١٩٨٣. ويبدو مرجحاً تواصل هذا التصاعد الواضح في الاستهلاك.

١٣١- وعلى خلاف هذين التطورين، انخفض باطراد الاستهلاك العالمي للإثيل مورفين بعد عام ١٩٧٨ فهبط الى ٢.٢ طن بمكافئ المورفين لأربع سنوات متتالية، من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ ثم هبط الى ٦.٢ في عام ١٩٩٧.

إنتاج المواد الأفيونية الخام

١٣٢- نتيجة لظروف جوية غير مؤاتية جاء المحصول الفعلي في البلدان الرئيسية المنتجة للمواد الأفيونية الخام أدنى مستوى من التنبؤات مما أسهم في انخفاض المخزون من تلك المواد.

١٣٣- وبالنظر الى الحاجة الى تكوين مخزون كاف من المواد الأفيونية الخام لتلبية للطلب على تلك المواد حتى في سنوات انخفاض المحصول، بذل مزيد من الجهود لزيادة الإنتاج أثناء السنتين الماضيتين من جانب البلدان الرئيسية المنتجة لتلك المواد.

١٣٤- وفي عام ١٩٩٨، وعلى الرغم من حدوث انخفاض ملحوظ في الهند، ارتفع مجمل إنتاج المواد الأفيونية الخام نتيجة لزيادة الإنتاج في أسبانيا (بمقدار ٥.٢ طن)، وفرنسا (بمقدار ٢.٤ طن)، وأستراليا (بمقدار ٢٩.٧ طن)، وبوجه خاص تركيا (بمقدار ٣١ طن). ووفقاً للبيانات الإحصائية المؤقتة الواردة من تلك البلدان، يقدر الإنتاج العالمي في عام ١٩٩٨ بقرابة ٢٨٩ طن بمكافئ المورفين (انظر الجدول)، مما يشكل ثاني أرفع مستوى إنتاجي في ٢٠ عاماً.

١٣٥- وفي الهند، هبط إنتاج المواد الأفيونية الخام في عام ١٩٩٨ الى ٢٦.٦ طن بمكافئ المورفين، بنقص مقداره ٧٣.٧ طن بالمقارنة بالعام السابق، مما يشكل أدنى مستوى إنتاجي سجل في هذا البلد. وجاء هذا النقص نتيجة لانخفاض حاد في المساحة المحصودة في ذلك البلد في عام ١٩٩٨: فمن مساحة ٧١٤ ٣٠ هكتاراً رخص بزراعتها، لم تحصد بالفعل إلا ١٠ ٠٩٨ هكتاراً، مما يرجع أساساً الى ظروف جوية سيئة غير متوقعة.

١٣٦- وعلى نقيض هذا التطور، ارتفع إنتاج المواد الأفيونية الخام في أسبانيا وأستراليا وتركيا وفرنسا، فبلغ أعلى مستويات الإنتاج التي سجلت في كل من تلك البلدان أثناء السنوات الثلاث الماضية. وواصلت أستراليا تصدرها لقائمة البلدان المنتجة لقرص الخشخاش الذي تستخرج منه أشباه القلويدات، إذ أنتجت ٩٣.٨ طن بمكافئ المورفين في عام ١٩٩٨. وتبعتها فرنسا التي

مقترحات بتدابير للرصد فيما يتعلق بالمواد المدرجة بالقائمة. وقد صممت تدابير الرصد المقترحة لاستكمال الضوابط الأشد صرامة المنصوص عليها في المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ بالنسبة للمواد المدرجة بالجدول. ووزعت على الحكومات كل من القائمة والتوصيات بإجراءات. وأكدت الهيئة أن تدابير الرصد المقترحة ينبغي أن تطبق على المواد المدرجة بقائمة المراقبة الخاصة في تعاون طوعي وثيق مع الصناعات الكيميائية. ويورد تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ مزيداً من الملاحظات عن قائمة المراقبة الخاصة^(٢٧).

دال - ضمان توافر المخدرات للأغراض الطبية

طلب المواد الأفيونية وعرضها

استهلاك المواد الأفيونية

١٢٨- بعد أن تجاوز الاستهلاك العالمي للمواد الأفيونية ٢١٠ أطنان بمكافئ المورفين لأول مرة في عام ١٩٩١، بلغ في المتوسط ٢٣٥ طناً في السنوات الخمس الماضية. ومن المرجح أيضاً أن يتأرجح مجموع الاستهلاك السنوي في العامين القادمين حول ٢٣٥ طناً بمكافئ المورفين.

١٢٩- ويشكل استهلاك الكوبيين وحده نحو ٧٥ في المائة من مجموع استهلاك المواد الأفيونية. وهو يستخدم بصفة رئيسية ككابت للسعال في شكل مستحضرات مدرجة بالجدول الثالث من اتفاقية سنة ١٩٦١. وفي عام ١٩٩٧، استهلك ١٧٣.٩ طن من الكوبيين بمكافئ المورفين. ولا تزال أهم البلدان التي تستعمل الكوبيين هي الولايات المتحدة وفرنسا تليهما المملكة المتحدة وكندا والهند.

١٣٠- وتواصل في عام ١٩٩٧ تصاعد استهلاك ثنائي الهيدروكوبيين الذي لوحظ طوال العقدين الماضيين. فارتفعت بالتدرج نسبة استهلاك ثنائي الهيدروكوبيين الى الاستهلاك العالمي من المواد الأفيونية من ٨ في المائة في المتوسط أثناء الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وجاء ذلك نتيجة لزيادة استخدام ثنائي الهيدروكوبيين في صنع مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث في أهم البلدان المستخدمة للعقار مثل ألمانيا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة واليابان. وبالارقام المطلقة، استهلك في عام ١٩٩٧ ٣١.٦ طن من ثنائي الهيدروكوبيين بمكافئ المورفين، وهو أعلى مستوى للاستهلاك سجل حتى الآن. واتبع استهلاك المورفين نسقاً مماثلاً حتى بلغ ذروة جديدة هي ١٧.٨ طن في عام ١٩٩٧ مقابل مستوى بلغ ٢.٢ طن سنوياً في المتوسط قبل

المورفين في المتوسط. وكان البلدان المستوردان الرئيسيان هما الولايات المتحدة واليابان.

١٤٢- وتستورد فرنسا أيضا الأفيون من الهند وإن كانت تعتمد بصفة رئيسية على المواد الخام المنتجة محليا في استخراج أشباه القلويدات. كذلك تندرج هنغاريا والمملكة المتحدة في عداد البلدان المستوردة للأفيون. أما الاتحاد الروسي فلم يبلغ عن أي واردات للأفيون طوال أربع سنوات متتالية.

١٤٣- وزاد باطراد مجموع صادرات مركز قش الخشخاش بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ عندما بلغ مستوى قياسيا يبلغ ١٣٣,٥ طن بمكافئ المورفين. غير أن الصادرات العالمية ظلت تنخفض منذ ذلك التاريخ حتى بلغت ١٠٣,٥ طن في عام ١٩٩٧. ويعزى الانخفاض بصفة رئيسية الى تركيا التي خفضت صادراتها بمقدار ٢٥,٥ طن، والى هنغاريا بدرجة أقل التي خفضت صادراتها بمقدار ٤,٥ طن.

١٤٤- وظلت استراليا أكبر مصدر لمركز قش الخشخاش في عام ١٩٩٧ إذ صدرت ٤٦,٥ طن بمكافئ المورفين مما شكل ٤٥ في المائة من المجموع العالمي في ذلك العام. وهبط نصيب تركيا في المجموع العالمي من الصادرات من ٥٧ في المائة عام ١٩٩٥ الى ٤٠ في المائة عام ١٩٩٧.

مخزونات المواد الأفيونية الخام

١٤٥- أدى ازدياد الإنتاج أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ الى تجديد هام لمخزونات الأفيون التي تحتفظ بها الهند والتي بلغت ١٠٠,٧ طن بمكافئ المورفين في نهاية عام ١٩٩٧. وكان ذلك أكثر من ضعفي كمية مخزونات الأفيون التي كانت لدى الهند في نهاية عام ١٩٩٤ (٣٦,٩ طن) حيث بلغت أدنى مستوياتها في ٢٠ عاما. وستسجل مخزونات الأفيون مرة أخرى نقضا كبيرا على أثر انخفاض المحصول في عام ١٩٩٨. وانخفضت مخزونات مركز قش الخشخاش لدى تركيا من ٥٠,٩ طن بمكافئ المورفين في نهاية عام ١٩٩٣ الى ٥ أطنان في نهاية عام ١٩٩٧، وهو أدنى مستوى سجلته تركيا منذ عام ١٩٨٢. وبلغ مجموع مخزونات مركز خشخاش الأفيون لدى استراليا وفرنسا وأسبانيا ٩,٤ طن بمكافئ المورفين في نهاية عام ١٩٩٧، وأبلغ عن محصول جيد في عام ١٩٩٨ في جميع تلك البلدان.

١٤٦- وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/١٩٩٨ تواصل الهيئة حث الحكومات المعنية على التوفيق بين الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام وبين

أنتجت ٧٦,٢ طن بمكافئ المورفين. وزادت تركيا إنتاجها الى ٦٩,٣ طن بمكافئ المورفين في عام ١٩٩٨ نتيجة لزيادة في المساحة المحصودة بالفعل وفي الغلة لكل هكتار. وأنتجت أسبانيا ٧,١ طن بمكافئ المورفين في عام ١٩٩٨، مما يشكل قرابة أربعة أضعاف ما أنتجته في عام ١٩٩٧ (١,٩ طن).

١٣٧- وفي جهد لبناء مخزونها من أجل ضمان مدد كاف من المواد الأفيونية الخام أثناء سنوات انخفاض المحصول، رفعت استراليا تقديرها لعام ١٩٩٩ للمساحة التي ستزرع بخشخاش الأفيون الى ١٥ ٥٠٠ هكتار علما بأن تلك المساحة هي عند أعلى مستوى بلغته في ذلك البلد. أما تقديرات عام ١٩٩٩ في فرنسا (٨٠٠٠ هكتار) وفي أسبانيا (٦٠٠٠ هكتار) فهي عند نفس المستوى الذي كانت عليه في العام السابق.

١٣٨- وبالنظر الى ما يتوقع من نفاذ لمخزون الأفيون في موسم حصاد عام ١٩٩٩، رفعت الهند الى ٣٢ ٠٠٠ هكتار المساحة التي ستزرع بخشخاش الأفيون عام ١٩٩٩ مقابل ٣٠ ٠٠٠ في العام السابق. ونظرا لأن متوسط الغلة الدنيا للهكتار حددت بـ ٣٩ كيلوغراما لعام ١٩٩٩، فمن المتوقع أن يبلغ الإنتاج في الهند مستوى قياسيا جديدا هو ١١٢,٣ طن بمكافئ المورفين.

١٣٩- وبلاستناد الى التقديرات التي قدمتها البلدان المنتجة الرئيسية والى أدائها في الأعوام السابقة، من المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام في عام ١٩٩٩ الى قرابة ٣٦٠ طنا بمكافئ المورفين في ظل ظروف جوية عادية.

التوازن بين إنتاج المواد الأفيونية الخام واستهلاك المواد الأفيونية

١٤٠- كان للانخفاض النسبي لمستوى الإنتاج في عام ١٩٩٦ تأثير سلبي على التوازن بين الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام واستهلاك المواد الأفيونية. ومن جهة أخرى، فإن الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام فاق مجموع الاستهلاك بمقدار ٣٠,٢ طن في عام ١٩٩٧ وبمقدار ٤٩,٢ طن في عام ١٩٩٨. وجاء ذلك في جانب منه نتيجة لزيادة الإنتاج في جميع البلدان المنتجة الرئيسية باستثناء الهند.

الصادرات والواردات من المواد الأفيونية الخام

١٤١- منذ بداية تسعينيات هذا القرن بلغت كمية الأفيون التي تصدرها الهند سنويا قرابة ٦٠ طنا بمكافئ

البيد	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	(ب) ١٩٩٩
استراليا	٤ ٨٥١	٣ ٩٩٤	٣ ٧٧٤	٣ ٤٦٢	٣ ٨٨٨	٥ ٥٨١	٧ ١٥٥	٨ ٠٣٠	٦ ٠٢٦	٦ ٧٣٥	٨ ١٣٩	٨ ٣٦٠	٩ ٥٢٠	١١ ٤٩١	١٣ ٥٩٦
الإنتاج	٤٩,٤	٣٨,٥	٣١,٨	٣٨,٨	٤٣,٠	٦٧,٥	٨٩,٨	٨٩,٨	٦٦,٩	٦٦,٠	٥٥,٦	٦٩,٠	٦٤,١	٩٣,٨	١١٤,٩
فرنسا	٤ ٠٢٩	٣ ٢٠٠	٣ ٣٠٠	٣ ١١٣	٢ ٦٤٤	٢ ٦٥٦	٣ ٠٩٨	٣ ٦٤٨	٤ ١٥٨	٤ ٤٣١	٤ ٩١٨	٤ ٧٧٧	٦ ٨٨١	٧ ٨٨٤	٧ ٤٠٧
الإنتاج	٢٠,٧	١٥,٧	١٦,٦	٢١,٤	١٩,٥	٣٠,٢	٣٠,٢	٢١,٨	٢٨,٨	٣٢,٩	٤٨,٩	٤٧,٣	٥٢,٠	٧٦,٢	٦٥,٧
الهند	٢٥ ١٥٣	٢٣ ٨١١	٢٢ ٨٢٣	١٩ ٨٥٨	١٥ ٠١٩	١٤ ٢٥٣	١٤ ١٤٥	١٤ ٣٦١	١١ ٩٠٧	١٢ ٦٩٤	٢٢ ٧٩٨	٢٢ ٥٩٦	٢٤ ٥٩١	١٠ ٠٩٨	٢٨ ٨٠٠
الإنتاج	٨٦,٨	٧٥,١	٧٦,٨	٦٣,٨	٥٣,٩	٤٨,٠	٤٣,١	٥٤,٣	٣٨,١	٤٦,٨	٨٠,٧	٨٣,٧	١٠٠,٣	٢٦,٦	١١٢,٣
اسبانيا	٤ ٠٤٢	٣ ٤٥٨	٣ ٢٥٢	٢ ٩٣٥	٢ ١٥١	١ ٤٦٤	٤ ٢٠٠	٣ ٠٨٤	٣ ٩٣٠	٢ ٥٣٩	٣ ٦٢٢	٣ ١٨٠	١ ٠٠٢	١ ٦٤٠	٣ ٠٠٠
الإنتاج	١١,٢	٥,٦	١٢,٣	١٠,٨	٥,٧	٨,٠	٢٤,٢	١٣,٨	٩,٠	٥,٢	٤,٢	٤,٤	١,٩	٧,١	٧,٧
تركيا	٤ ٩٠٢	٤ ٤٠٤	٤ ١٣٧	١٨ ٢٦٠	٨ ٣٧٨	٩ ٠٢٥	٢٧ ٠٣٠	١٦ ٣٩٣	٦ ٩٣٠	٢٥ ٣٢١	٦٠ ٠٥١	١٦ ١٤٢	٢٩ ٦٨١	٤٩ ٢٠٧	٣١ ٨١٨
الإنتاج	٩,٢	٨,٤	٩,٢	٢٤,٧	٧,٢	١٣,٣	٥٧,٩	١٨,٧	٧,٨	٤١,١	٧٥,٢	١٦,١	٣٨,٣	٦٩,٣	٤٤,٦
بلدان أخرى	المجموع	٢٤,٦	٢٧,١	٣٠,٣	٣٦,٩	٤٨,٤	٢١,٢	١٤,٩	١٣,٢	٢١,٥	٢٥,٥	١٦,٩	١٦,١	١٦,٢	١٦,٠
الإنتاج	٢٤,٦	٢٧,١	٣٠,٣	٣٦,٩	٤٨,٤	٢١,٢	٢١,٢	١٤,٩	١٣,٢	٢١,٥	٢٥,٥	١٦,٩	١٦,١	١٦,٢	١٦,٠
المساحة المحصورة الكلية	٢١١,٩	١٧٠,٤	١٧٧	١٩٦,١	١٣٧,٤	١٦٩,٨	٢٥٤,١	٢١٢,٣	١٦٣,٨	٢١٣,٥	٢٩٠,١	٣٣٧,٤	٢٦٢,٧	٢٨٩,٢	٣٦٠,٧
الإنتاج (١)	٢١١,٩	١٧٠,٤	١٧٧	١٩٦,١	١٣٧,٤	١٦٩,٨	٢٥٤,١	٢١٢,٣	١٦٣,٨	٢١٣,٥	٢٩٠,١	٣٣٧,٤	٢٦٢,٧	٢٨٩,٢	٣٦٠,٧
الاستهلاك الكلي (٢)	٢٠٢,١	٢٠٣,١	٢٠٦,٨	٢٠٠,٨	٢٠٤,١	١٩٦,٠	٢١٧,٦	٢١٢,٣	٢٣٦,٥	٢٢٥,٥	٢٣٧,٨	٢٤٣,٩	٢٣٦,٨	٢٤٠,٠	٢٤٠,٠
الفرق	٩,٨	٣٢,٧-	٢٩,٨-	٤,٧-	٦٦,٧-	٢٦,٢-	٣٦,٥	-	٧٢,٧-	١٢,٠-	٥٢,٣	٦,٥-	٣٠,٩	٤٩,٢	١٣٥,٧
(١) ناقصا (٢)	٩,٨	٣٢,٧-	٢٩,٨-	٤,٧-	٦٦,٧-	٢٦,٢-	٣٦,٥	-	٧٢,٧-	١٢,٠-	٥٢,٣	٦,٥-	٣٠,٩	٤٩,٢	١٣٥,٧

إنتاج المواد الأفيونية^(١)، واستهلاك المواد الأفيونية، والفرق بينهما، ١٩٨٥-١٩٩٩
(المساحة المحصورة بالمكدرات؛ والإنتاج والاستهلاك والفرق بينهما بأطنان مكافئ الورفين)

ملاحظة: تشير النقطتان (.) إلى أن البيانات غير متاحة أو لم يبلغ عنها على حدة. أما الشرطة (-) فتعني أن المقارن مدموم أو لا يستحق الذكر.

(أ) الأفيون أو مركز قش الغشقات.

(ب) أرقام عام ١٩٩٩ (في الخانة المظلمة) هي إحصائيات الهيئة الدولية لراقية المخدرات.

يقترن بذلك من علاج طبي لا مبرر له باستخدام فينيدات الميثيل أو غيره من المنشطات.

١٤٩- وفي عهد قريب، طرأت على استهلاك فينيدات الميثيل زيادة في أكثر من ٥٠ بلدا أبلغ معظمها عن زيادات سنوية تفوق ١٠٠ في المائة في استهلاك تلك المادة. وبالنسبة لأكثرية تلك البلدان لم يترتب بعد على ارتفاع معدل الزيادة هذا ارتفاع في مستويات استهلاك فينيدات الميثيل نظرا لأن مستويات الاستهلاك السابقة كانت منخفضة. وفي بلدان أخرى ظل الاستهلاك ينمو باطراد طوال عدة سنوات ويمكن أن يبلغ مستويات تعادل مستويات استخدامه في الولايات المتحدة، وذلك إذا استمر ذلك الاتجاه دون هوادة. وتشمل تلك المجموعة من البلدان أسبانيا وألمانيا وأيرلندا وأيسلندا وأستراليا وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا. لذلك تعاود الهيئة طلبها إلى جميع الحكومات أن ترصد مستويات وصف فينيدات الميثيل لكي تحدد ما قد يكون هناك من فرط تشخيص اضطراب نقص الانتباه وتمنع الاستخدام الطبي غير الملائم لتلك المادة.

١٥٠- ومن العوامل التي تسهم في إحداث زيادة استهلاك فينيدات الميثيل زيادة عدد المرضى الذين يعالجون بتلك المادة. ففي أوائل التسعينيات، كان أكثر الأطفال الذين يعالجون بها من تلاميذ المدارس الابتدائية. ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق المرضى ليشمل الأطفال والمراهقين والكبار. كذلك زاد عدد المرضى من الإناث. ووفقا لتقارير حديثة العهد، يشخص اضطراب نقص الانتباه لدى أطفال عمرهم سنة واحدة في الولايات المتحدة. وقد طرأت زيادة على عدد أطفال فئة العمر دون الخامسة الذين يعالجون بفينيدات الميثيل في ذلك البلد.

١٥١- وتفتقر حكومات كثير من البلدان التي تمر بفترة نمو سريع مفاجئ في استخدام فينيدات الميثيل لعلاج اضطراب نقص الانتباه إلى الخبرة والمعلومات الخلفية اللازمة لتقييم المبررات الطبية لتلك الزيادة في استخدامه. وقد طلب إلى الهيئة في مناسبات عدة أن تزود الحكومات بخطوط توجيهية أو معلومات أخرى عن كيفية تحديد أو منع فرط تشخيص اضطراب نقص الانتباه والعلاج بفينيدات الميثيل أو غيره من المنشطات دون مبررات طبية كافية. لذلك فإن الهيئة تعاود طلبها إلى الهو تقييم معايير تشخيص اضطراب نقص الانتباه واستخدام فينيدات الميثيل وغيره من المنشطات في علاج الأطفال، وإطلاع السلطات الوطنية المسؤولة عن الصحة العامة على نتائج

مستوى يناظر الاحتياجات المشروعة الفعلية منه، وتجنب حالات عدم التوازن غير المتوقعة بين العرض المشروع للمواد الأفيونية وبين الطلب المشروع عليها. وقد عقد أثناء الدورة الحادية والعشرين للهيئة في آذار/مارس ١٩٩٨ اجتماع مشاورات غير رسمية بشأن طلب المواد الأفيونية وعرضها لتلبية للاحتياجات الطبية والعلمية، وذلك عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٩٧.

استهلاك المؤثرات العقلية

استهلاك منشطات الجهاز العصبي المركزي

١٤٧- تستعمل المنشطات الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١ لعلاج اضطراب نقص الانتباه (ADD) (ويعرف في الولايات المتحدة باسم اضطراب نقص/فرط نشاط الانتباه (ADHD)) والنوم الانتبائي (السُّبْح) وبعابها كإباحة للشهية في علاج السمعة. وحتى أوائل سبعينيات هذا القرن استخدمت الأمفيتامينات ككوابح للشهية، غير أن هذا الاستخدام قد أبطل منذ ذلك التاريخ أو خفض بحيث لا يستهلك منها إلا كميات ضئيلة. كذلك أبطل على صعيد العالم الاستخدام الطبي للفينيميترازين في حين لا يوصف الفينيتيلين إلا في عدد قليل من البلدان وبكميات محدودة للغاية. ومن جهة أخرى يستخدم فينيدات الميثيل على نحو متزايد في بلدان كثيرة لعلاج اضطراب نقص الانتباه. كذلك تستخدم الأمفيتامينات والبيمولين لهذا الغرض في بعض البلدان، كما تستخدم عدة منشطات أمفيتامينية مدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١ بوصفها كوابح للشهية.

استخدام فينيدات الميثيل في علاج اضطراب نقص الانتباه

١٤٨- منذ عام ١٩٩٣، تتابع الهيئة عن كثب تطورات استخدام فينيدات الميثيل في علاج الأطفال المصابين باضطراب نقص الانتباه وتتمثل المجالات الرئيسية لاهتمام الهيئة في اتجاهات تشخيص اضطراب نقص الانتباه ووصف فينيدات الميثيل في علاجه بالولايات المتحدة التي تستهلك أكثر من ٨٥ في المائة من مجمل الاستهلاك العالمي. وإذ تدرك الهيئة أن ما يجري من تطورات في الولايات المتحدة قد يكون له تأثير على سائر البلدان، فقد طلبت في تقريرها لعام ١٩٩٥^(٢٨) من جميع الحكومات أن تتوخى أقصى قدر من اليقظة لمنع فرط تشخيص اضطراب نقص الانتباه لدى الأطفال مع ما

١٩٩٧. وكان الفينفلورامين يستخدم في حالات كثيرة بالاقتران مع الفيننتيرمين في علاج شاعت الإشارة إليه بـ "phen/fen" (Phentermine/fenfluramine). وتود الهيئة أن تعاود طلبها السابق الى الولايات المتحدة أن تواصل رصد الوصفات الطبية لكوابح الشهية.

١٥٥- وفي عهد قريب، زاد استهلاك المنشطات المستخدمة ككوابح للشهية في بعض أجزاء آسيا، ولاسيما في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة للصين وفي ماليزيا وسنغافورة حتى بلغ المستويات التي بلغها من قبل في بلدان أمريكا اللاتينية التي بلغت أعلى مستويات استهلاك تلك المواد. كما بلغ عن إساءة استعمال المنشطات ككوابح للشهية في عدد من بلدان آسيا. لذلك تطلب الهيئة الى الحكومات المعنية أن تتوخى العناية في رصد استخدام تلك المواد بغية تجنب فرط وصفها واحتمالات إساءة استعمالها.

استهلاك المؤثرات العقلية الأخرى

١٥٦- يستخدم معظم المؤثرات العقلية الأخرى الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١ باعتبارها مزيلة للقلق أو مسكنة أو منومة أو مضادة للصرع. وقد توقف أو خفض الى حد كبير في جميع البلدان استهلاك تلك المواد المدرجة بالجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١. ويستخدم أرباب المهن الطبية مواد مدرجة بالجدولين الثالث والرابع، التي يستخدم بعضها على نطاق واسع. وأوسع المؤثرات العقلية استهلاكها هي الديازيبام، وهو بينزوديازيبين يستخدم بصفة رئيسية كمضاد للقلق، والفينوباربيتال، وهو باربيتوريت يوصف على الأخص باعتباره مضادا للصرع. وهاتان المادتان مدرجتان على قائمة العقاقير الأساسية التي وضعتها الهو. وباستثناء الفينوباربيتال، فإن استعمال الباربيتوريتات آخذ في التناقص. كما انخفض كثيرا استهلاك مضادات القلق غير الباربيتورية، مثل الميروبامات. وقد حلت البينزوديازيبينات محل الجانب الأكبر من تلك المواد.

١٥٧- ويختلف توافر المؤثرات العقلية اختلافا بينا من منطقة لأخرى. ففي حين سجلت البلدان المتقدمة مستويات عالية من استهلاك مضادات القلق والمسكنات والمنومات ومضادات الصرع، لم يبلغ كثير من البلدان النامية إلا عن استهلاك بالغ الانخفاض لتلك المواد. وتهرّب كميات كبيرة من المؤثرات العقلية الى بعض من تلك البلدان وخاصة في أفريقيا. ففي تلك البلدان يمكن أن يؤدي نقص المعروض على نحو مشروع من المؤثرات العقلية الى نشوء أسواق موازية غير رسمية لا تلبي احتياجات

ذلك التقييم وتدعو الهيئة حكومة الولايات المتحدة الى أن تعلمها بما يجري من تقدم بصدد هذه المسألة.

استهلاك المنشطات ككوابح للشهية

١٥٢- في تقريرها عن عامي ١٩٩٦^(٢٩) و ١٩٩٧^(٣٠) أوردت الهيئة معلومات عن الارتفاع المقلق للمنشطات الأمفيتامينية المستخدمة ككوابح للشهية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، كما ضمنها بلاغات متزايدة عن الاتجار غير المشروع في تلك المواد وإساءة استعمالها. ويسر الهيئة أن تلاحظ أن التدابير الحاسمة التي اتخذت في بعض من أشد البلدان معاناة من ذلك قد بدأت تؤتي نتائج إيجابية. فقد أدت التغييرات التشريعية التي أجريت في كل من الأرجنتين وشيلي الى خفض كبير في مستوى استهلاك المنشطات الأمفيتامينية في هذين البلدين. كما ترحب الهيئة ببدا حملات تثقيفية لإعلام الأوساط الطبية والصيدلانية والوسائط في هذين البلدين وفي غيرها عن إساءة استخدام كوابح الشهية.

١٥٣- وفي تموز/يوليه ١٩٩٨ عقد اجتماع دون إقليمي في سانتياغو، شيلي، نظمتها منظمة الدول الأمريكية للصحة، والمكتب الإقليمي للهو في الأمريكتين، والهيئة، بالتعاون مع وزارة الصحة في شيلي واليونديسيب. ونظرا لأنه ارتئي أن الجهود المشتركة بين التخصصات من شأنها أن تسفر عن أكفأ استخدام للموارد الشحيحة في استبانة التدابير العلاجية أو الوقائية الممكنة، ضم الاجتماع مشاركين من ذوي الاختصاص في ميادين مختلفة ومن جميع بلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي) ومن بوليفيا وبيرو. واختتم الاجتماع بعدد من التوصيات العملية بشأن ما يلي: التدابير التنظيمية المحسنة، وتحرير أو تقييد الشكل الذي تستخدم به كوابح الشهية على أوسع نطاق (صيغ الوصفات)؛ وتثقيف الأطباء والصيدالة وعامة الجمهور؛ ووسائل الحصول على تأييد وسائط الإعلام. وترحب الهيئة بتلك المبادرات وتأمل في أن تحظى المتابعة المقررة لذلك الاجتماع بقدر كاف من مساندة الحكومات المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

١٥٤- وفي الولايات المتحدة، انخفض حجم استهلاك المنشطات الخاضعة للمراقبة الدولية ككوابح للشهية بعد أن بلغ مستوى قياسيا في عام ١٩٩٦، ولكنه لا يزال بالغ الارتفاع. ويعزى الجانب الأكبر من ذلك الهبوط الى انخفاض مستوى استخدام الفيننتيرمين نتيجة لسحب الفينفلورامين، وهو كوابح للشهية غير خاضع للمراقبة الدولية، من السوق في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر

بلدان متقدمة مماثلة في مناطق أخرى، أن تنمي وعي ممارسي الطب فيها بضرورة استعمال تلك المواد بطريقة أكثر عقلانية.

١٦٠- وتلاحظ الهيئة بقلق أنه في بعض البلدان كثيرا ما يتسنى الحصول على البينزوديازيبينات من الصيدليات بدون وصفات طبية. وتشدد الهيئة الطلب من الحكومات إنفاذ الالتزام بشروط الوصفات الطبية بالنسبة لجميع المؤثرات العقلية، بما في ذلك البينزوديازيبينات.

واو - التدابير الرامية الى ضمان تنفيذ الحكومات لأحكام اتفاقية ١٩٦١

واتفاقية ١٩٧١

١٦١- تخول المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، والمادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١، الهيئة اتخاذ تدابير معينة لضمان تنفيذ أحكام هاتين الاتفاقيتين. وتبين للهيئة أن الاحتكام الى هاتين المادتين يساعد على ضمان تنفيذ أحكام اتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ عندما تخفق في محاولاتها التشجيع على الامتثال لهما بوسائل أخرى.

الإجراءات التي تنص عليها المادة ١٤ من اتفاقية ١٩٦١ والمادة ١٩ من اتفاقية ١٩٧١

١٦٢- تتألف الإجراءات التي تنص عليها المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ والمادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١ من ثلاث خطوات متصاعدة الصرامة. وتتمثل الخطوة الأولى في إبلاغ الحكومة المعنية بقرار الهيئة الاحتكام الى هاتين المادتين لكي توضح لتلك الحكومة الأسس التي ينهض عليها ذلك الاحتكام وتطلب إليها إيضاحات أو الشروع في مشاورات. وتحدد اتفاقيتا ١٩٦١ و ١٩٧١ ما ينبغي الوفاء به من معايير من أجل الاحتكام الى تلك الأحكام: يجب أن يكون لدى الهيئة أسباب تدعوها الى الاعتقاد بأن أهداف هاتين الاتفاقيتين يتهددهما خطر جسيم من جراء قصور أي بلد أو إقليم عن تنفيذ الأحكام. وتذكر شروح اتفاقية سنة ١٩٦١^(٣٠) واتفاقية سنة ١٩٧١^(٣١) أن هذا الشرط ينبغي تفسيره على أنه يعني أن انعدام المراقبة أو نقص المراقبة في بلد أو إقليم ما يجب أن يتضح أنه يتهدد فعالية المراقبة في بلد أو إقليم آخر. وللهيئة أيضا الحق في أن تقترح على الحكومة المعنية فتح باب المشاورات إذا تبين - حتى بدون أي تقصير في تنفيذ أحكام الاتفاقية - أن طرفا أو بلدا أو إقليما قد أصبح، أو أن ثمة من الشواهد ما يشير الى احتمال جاد لأن يصبح، مركزا هاما لزراعة

مسيئي استعمال تلك المواد وحدهم، بل يستعين بها أيضا مرضى حقيقيون عاجزون عن الحصول على الأدوية المطلوبة عبر قنوات التوزيع المشروعة. وتلاحظ الهيئة مع القلق أن المؤثرات العقلية الأساسية توزع عبر أسواق موازية غير خاضعة لأي مراقبة رسمية ولا تزود المستهلكين بأي إرشاد طبي. وتعاود الهيئة طلبها الى الحكومات المعنية أن تعيد النظر في احتياجاتها من المؤثرات العقلية وأن تكفل عرض مدد كاف من تلك السواد للأغراض الطبية عبر قنوات توزيع تخضع لعدد ملائم من المراقبة. وتدعو الهيئة منظمة الصحة العالمية أن تساند ما تبذله تلك البلدان من مساع.

١٥٨- وثمة عوامل شتى تكمن وراء الاستهلاك غير الكافي للمؤثرات العقلية في كثير من البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل السياسية والاقتصادية المستمرة. وفي بعض البلدان علاوة على ذلك، وخاصة في أفريقيا، لا تؤدي السلطات المختصة بمراقبة المؤثرات العقلية المشروعة وظائفها كما ينبغي. ويترتب على ذلك أن المستوردين الى تلك البلدان يلاقون صعوبات في الحصول على تراخيص الاستيراد اللازمة لجلب الأدوية الأساسية. ولهذا السبب نفسه، كثيرا ما تجد البلدان المصدرة صعوبات في التحقق من مشروعية الواردات المقترحة نظرا لأن السلطات في البلدان المستوردة كثيرا ما تقصر دون الرد في الوقت المناسب على الاستفسارات أو لا ترد عليها على الاطلاق. وأوضاع كهذه يمكن أن تؤدي الى تأجيل إن لم يكن إلغاء شحنات المؤثرات العقلية المطلوبة للأغراض الطبية. لذلك تطلب الهيئة الى الحكومات المعنية أن تتحقق من حسن أداء السلطات المختصة بمراقبة المؤثرات العقلية المشروعة. وتدعو الهيئة اليونسيد الى مساندة تلك الجهود ولاسيما في أفريقيا.

١٥٩- وفي عدد من البلدان النامية، يشكل توافر البينزوديازيبينات على نطاق واسع واحدا من عوامل تزايد إساءة استعمالها. وتكرر الهيئة ما سبق أن طلبته من حكومات البلدان ذات المستوى المرتفع من استهلاك البينزوديازيبينات وإساءة استعمالها المتزايدة بأن تجري، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالعلاج وإعادة التأهيل، استقصاءات شاملة لتحديد عدد السكان الذين يسيئون استعمال تلك المواد. وثمة من الشواهد ما يشير الى أنه في عدة بلدان، يصف بعض الأطباء البينزوديازيبينات لفترات تطول أكثر مما ينبغي ولأغراض قد لا تقتضي ذلك العلاج. وتدعو الهيئة حكومات بلدان أوروبا التي سجلت مستويات بالغة الارتفاع من استهلاك البينزوديازيبين، أي مستويات تفوق كثيرا نظيراتها في

أمثلة حديثة العهد

١٦٦- احتكمت الهيئة مؤخرا الى المادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١ فيما يتعلق بدولتين كلتيهما طرف في اتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١، كانتا قد عاودتا إرجاء سن لوائح تكفل تنفيذ تدابير مراقبة إلزامية معينة بموجب اتفاقية سنة ١٩٧١. وكان غياب تلك الضوابط الإلزامية سيزيد احتمالات تسريب المؤثرات العقلية من التجارة الدولية المشروعة بالنظر الى حجم النشاط التجاري الذي تشارك فيه الدولتان المعنيتان. وعلى أثر الاحتكام الى المادة ١٩، تلقت الهيئة ردودا من الحكومتين المعنيتين حيث ذكرتا أنهما سوف تعجلان باتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الوضع. وعلى ذلك قررت الهيئة تعليق اتخاذ أي إجراءات أخرى في الوقت الراهن بموجب المادة ١٩، على أن تستعرض الوضع في دورتها السادسة والستين عام ١٩٩٩.

١٦٧- وبالإضافة الى ذلك، احتكمت الهيئة الى المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ والمادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١ فيما يتعلق بأربع دول أخرى دأبت على عدم تقديم المعلومات المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وعدم الرد على استفسارات الهيئة على الرغم من تذكيرها إياها عدة مرات ومن المساعدة التقنية، بما فيها التدريب، التي تقدم لها في مجال مكافحة المخدرات. وتذكر الهيئة أنها قد بدأت حوارا مع حكومات جميع تلك الدول، وهي تأمل أنها لن تلبث أن تفي بالكامل بالتزاماتها بمقتضى تلك الاتفاقيات.

١٦٨- وفي حالة أخرى أشد خطورة، احتكمت الهيئة الى المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ والمادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١ فيما يتعلق بدولة توقفت عن إرسال تقارير الى الهيئة، ولاسيما بشأن زراعة خشخاش الأفيون في أراضيها، ولم تعط أي رد إيجابي على طلب الهيئة إيفاد بعثة إليها أو على استفسارات الهيئة على الرغم من تعدد الفرص التي أتيحت لها لتوضيح حالة مكافحة المخدرات على أراضيها. وتذكر الهيئة أن حكومة تلك الدولة قد وافقت في النهاية على الشروع في إجراء حوار على مستوى تقني. وتأمل الهيئة أن يفضي ذلك الحوار الى قبول اقتراحها إيفاد بعثة الى ذلك البلد.

عقاقير مخدرة أو إنتاجها أو صنعها أو الاتجار بها أو استهلاكها على نحو غير مشروع.

١٦٣- وتتمثل الخطوة الثانية في أنه إذا لم تقدم الحكومة المعنية إيضاحات مرضية عندما يطلب إليها ذلك، أو إذا امتنعت عن اتخاذ أي تدابير تصحيحية توصي بها الهيئة بناء على إيضاحات الحكومة، أو إذا وجد وضع خطير يقتضي تصحيحه عملا تعاونيا على الصعيد الدولي، فللهيئة أن تطلع على الأمر أطراف الاتفاقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات من خلال إصدار تقرير بذلك.

١٦٤- وفي الخطوة الثالثة، إذا فشلت جميع الإجراءات آنفة الذكر، للهيئة أن توصي الأطراف، بموجب المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ أو المادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١، بوقف استيراد أو تصدير العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية من أو الى البلد أو الإقليم المعني، إما لفترة معينة أو الى أن ترضى الهيئة عن الوضع في ذلك البلد أو الإقليم.

١٦٥- وبالنظر الى خطورة هذه التدابير، أقر عدد من الإجراءات الوقائية لصالح البلدان التي تتعرض لتدابير بموجب المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ أو المادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١. فالاتصالات مع الحكومة المعنية يجب أن تظل سرية حتى تقرر الهيئة أن تعلنها وتطلع على الأمر أطراف الاتفاقية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات. وجميع القرارات التي تتخذها الهيئة بموجب هاتين المادتين تعتمد بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الهيئة. ويجب أن تدعى الدولة التي يتخذ في حقها إجراء بموجب أحكام هاتين المادتين الى إرسال ممثلين عنها الى أي اجتماع للهيئة تنظر فيه بموجب هاتين المادتين في أي مسألة تعنيها. ويجب أن تنشر وجهات نظر الحكومة المعنية في تقارير تقدمها الهيئة الى المجلس إذا طلبت الحكومة ذلك. وأخيرا، إذا وجدت أي حالة لم يتخذ فيها بالإجماع قرار الهيئة الذي ينشر بموجب هاتين المادتين، وجب ذكر وجهات نظر الأقلية التي لم توافق عليه، وتنشئ الهيئة لكل دولة يحتكم بصدها الى المادة ١٤ من اتفاقية سنة ١٩٦١ أو المادة ١٩ من اتفاقية سنة ١٩٧١، ملفا تحتفظ فيه بسجل لجميع القرارات المتخذة، والاتصالات بين الهيئة وبين الحكومة، وما يجدر من تطورات في الدولة المعنية فيما يتعلق بتلك القرارات.

ثالثاً - تحليل الوضع العالمي

ألف - أفريقيا

التطورات الرئيسية

١٦٩- من القيود الخطيرة التي تعوق تقييم حالة المخدرات في معظم البلدان الأفريقية، قلة توافر البيانات الموثوقة عن زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها والاتجار بها وتعاطيها. وعلى الرغم من أن قدراً من التحسن قد طرأ على نوعية الإبلاغ وتواتره، ترى الهيئة أن تقييم حالة المخدرات لا يزال أمراً صعباً، وهي تشجع الحكومات في أفريقيا على تكثيف جهودها الرامية إلى إجراء تقييم أكثر دقة للوضع، وعلى تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

١٧٠- وفي حين أن زراعة القنب والاتجار به وإساءة استعماله لا تزال مسائل رئيسية بالنسبة لمراقبة المخدرات في كافة أنحاء المنطقة، فإن المدن الكبرى والموانئ البحرية تستخدم على نحو متزايد في إعادة شحن الهيروين والكوكايين، وتعاطي المخدرات المترتب على ذلك آخذ في التزايد.

١٧١- وتتواصل بلا هوادة في المنطقة إساءة استعمال المؤثرات العقلية المسربة من القنوات المشروعة. وفي الوقت نفسه يظل عدم توافر العقاقير المخدرة لتلبية الاحتياجات المشروعة وجهاً هاماً من أوجه قصور نظم الصحة الوطنية في كثير من بلدان المنطقة.

١٧٢- وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية ذات الصلة بالمخدرات في عدة بلدان أفريقية في إساءة استعمال أطفال الشوارع للمذيبات الطيارة (تنشق الغراء)؛ ففي جنوب أفريقيا مثلاً يقدر أن ٩ من كل ١٠ من أطفال الشوارع يتعاطون تلك المواد بانتظام.

١٧٣- وترحب الهيئة بما تبذله كل من حكومتي سيراليون وليبيريا من جهود لاستئناف تشغيل النظام الوطني لمراقبة المخدرات بعد انتهاء فترة الحرب الأهلية.

الانضمام إلى المعاهدات

١٧٤- منذ أن صدر آخر تقرير للهيئة، أصبحت موزامبيق طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية سنة ١٩٨٨، وأصبحت ناميبيا طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١.

١٧٥- وتحث الهيئة حكومة كل من إريتريا وأنغولا وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وغينيا

الاستوائية والكونغو، التي ليست أطرافاً في أي من المعاهدات الرئيسية الثلاث بشأن مكافحة الدولية للمخدرات، على المشاركة في نظام مكافحة الدولية للمخدرات بالانضمام إلى تلك المعاهدات.

١٧٦- وفي الوقت الذي يستمر فيه تحسن الوضع فيما يتعلق بالانضمام الرسمي إلى المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، لا تزال عدة بلدان أفريقية تفتقر إلى التشريعات الملزمة لتنفيذ أحكام تلك المعاهدات، كما تعوزها القدرة الإدارية على الإنفاذ الكامل لقوانينها ولوائحها الوطنية.

التعاون الإقليمي

١٧٧- في نيسان/أبريل ١٩٩٨، أعد اجتماع وزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ورقة موقفية مشتركة أعرب فيها عن رفض قاطع لإجازة تعاطي القنب أو رفع طابع الجرم عنه، وطلب مساعدة اليونسيف في صوغ خطة خاصة للقضاء على القنب في أفريقيا. ونظر الاجتماع أيضاً في مسائل تتعلق بإدارة العدالة الجنائية ونوه بأهمية استحداث بدائل للسجن، ولاسيما لمن يرتكبون الجريمة لأول مرة.

١٧٨- ووافقت الدول الأعضاء في رابطة التنمية للجنوب الأفريقي (سادك)^(٣١) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ على استراتيجية جديدة بشأن المخدرات في الجنوب الأفريقي. وتلاحظ الهيئة أن استراتيجية سادك تستتبع الأخذ بنهج متعدد التخصصات إزاء مكافحة المخدرات وإنشاء هيئات تنسيق وطنية لمكافحة المخدرات يشارك فيها مسؤولون من أجهزة إنفاذ القوانين ومن السلطات القضائية وكذلك ممثلون لوسائل الإعلام ونظم التعليم.

١٧٩- وتعرب الهيئة عن تقديرها لعقد اجتماعات منتظمة منذ عام ١٩٩٦ بشأن المخدرات تضم رؤساء دوائر التحقيق الجنائي ووحدات مكافحة المخدرات في بلدان شرق أفريقيا. وتلاحظ الهيئة أن مشروعاً لمراقبة الموانئ البحرية لبلدان شرق أفريقيا وجنوبها، يتضمن إنشاء وتدريب وحدات استخبارات عن المخدرات تعمل على الموانئ البحرية - قد حقق نتائج بالفعل. ومن المزمع توسيع المنطقة التي يشملها المشروع لكي تشمل إريتريا وجنوب أفريقيا وجيبوتي والصومال في عام ١٩٩٩، وموزامبيق في عام ٢٠٠٠.

١٨٠- وتلاحظ الهيئة وجود صكوك للتعاون القانوني على الصعيد دون الإقليمي، تذكر منها معاهدات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)^(٣٢) بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل السجناء.

المنهج التعليمية بالمدارس. ومن أمثلة هذه المبادرات ما أنشئ في نيجيريا من أندية متحررة من المخدرات في معاهد التعليم. وفي عدد آخر من البلدان أقامت المنظمات غير الحكومية شبكات لخفض الطلب على المخدرات منها ما ينظم أنشطة ليعد انتهاء اليوم المدرسي ومنها ما يمارس أنشطة خفض الطلب داخل الجامعات.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

المخدرات

١٨٧- يعد القنب، من حيث المساحة المزروعة وعمليات الضبط المبلغ عنها والتعاطي، أكثر المخدرات شيوعاً في أفريقيا. ولا تزال القارة مورداً رئيسياً للقنب وراتينج القنب لأوروبا.

١٨٨- واستمرت زراعة القنب على نطاق واسع في المغرب. ولئن لم تتوفر استقصاءات حكومية عن مدى واتجاهات زراعته، فإن الهيئة تلاحظ أن حكومة المغرب تخطط لاستقبال بعثة لليونسكو لتقدير المساحة المزروعة بالقنب. وتقدر مصادر من خارج المغرب أن المساحة المزروعة بالقنب في ذلك البلد لا تقل عن ٦٠ ٠٠٠ هكتار. ويقدر إنتاج عام ١٩٩٨ من راتينج القنب بألفي طن. ووفقاً لنفس المصادر، مر المغرب بتجربة ثلاثة محاصيل قنب متتابعة منذ عام ١٩٩٦ ضربت أرقاماً قياسية نتيجة لظروف مناخية مؤاتية للغاية ولاتباع أساليب زراعة متطورة أحياناً. وتلاحظ الهيئة أن سلطات إنفاذ القوانين المغربية تضبط كميات كبيرة من القنب مطردة التزايد. كذلك أدى تعاون السلطات المغربية مع نظرائها في بلدان أخرى إلى عمليات ضبط واسعة النطاق عبر العالم لكميات من القنب مصدرها المغرب.

١٨٩- وأهم منتجي القنب في غرب أفريقيا لا يزال يفترض أنهما غانا ونيجيريا يتبعهما السنغال وكوت ديفوار. وعلى الرغم من شن حملة للقضاء على القنب في نيجيريا، ثمة تقديرات بأن إنتاج القنب في ذلك البلد لا يزال آخذاً في الزيادة نظراً لأن زراعة القنب غير المشروعة تجري الآن على نطاق أوسع من ذي قبل. ودمرت مؤخراً في كل من توغو وغامبيا مواقع لزراعة القنب غير المشروعة.

١٩٠- وفي أفريقيا الوسطى تتفاقم المشاكل الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالقنب وتعاطيه. واكتشفت في معظم بلدان تلك المنطقة الفرعية مواقع لزراعة القنب غير المشروعة.

وتشجع الهيئة الدول الأفريقية على أن تواصل إعداد اتفاقات عملية، دون إقليمية وثنائية، للمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في قضايا الاتجار بالمخدرات. وفي أحد الأمثلة الناجحة لمثل هذا التعاون، أدى العمل التعاوني لسلطات إنفاذ القوانين في كل من النيجر ونيجيريا إلى القبض على عدد من تجار المخدرات.

١٨١- وترحب الهيئة بقيام الإيكواس بإنشاء صندوق يحمل اسم "Ecodrug Fund"، وهو صندوق إقليمي لمكافحة المخدرات في غرب أفريقيا، وتناشد الجهات المانحة الدولية النظر في دعم الصندوق.

١٨٢- وتلاحظ الهيئة مشاركة المنظمات غير الحكومية في بلدان أفريقية مختلفة في الجهود الرامية إلى الحد من الطلب غير المشروع على المخدرات وتشجعها على تعزيز الدعم المتبادل على الصعيد الإقليمي.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

١٨٣- أنشئت في بلدان أفريقية كثيرة لجان مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات كما صيغت فيها خطط رئيسية لمكافحة المخدرات. غير أن عدم توافر المعلومات الكافية والموثوقة عن حالة مكافحة المخدرات يشكل عقبة كأداء في سبيل كفاءة التخطيط والعمل. وفي عدة بلدان أعاق نجاح هيئات تنسيق مكافحة المخدرات الافتقار إلى السلطة والتقدير ونقص عام في الموارد البشرية والمالية. وتشجع الهيئة الحكومات المعنية على أن تطلب، عند الاقتضاء، المساعدة الدولية في تلك المجالات.

١٨٤- وتلاحظ اللجنة مع الارتياح أن كلا من توغو ومدغشقر قد اعتمدت تشريعات جديدة لمكافحة المخدرات وأن تحديث التشريعات على وشك أن يعتمد في كل من أوغندا وبوركينا فاسو وسوازيلاند وليسوتو والمغرب.

١٨٥- وترحب الهيئة بعزم الحكومات في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا على تدريب ما لديها من قضاة وموظفين قضائيين ومدعين عامين ومحققين في الشؤون المتعلقة بالمخدرات، مع الاستعانة بمؤسسات التدريب في مجال العدالة بالمنطقة الفرعية، وبموظفين قضائيين ومدعين عامين منتدبين لتقديم تدريب عملي. والهدف من التدريب هو إنشاء "محاكم إرشادية" في البلدان المشاركة بحيث يستطيع موظفو نظم العدالة فيها أن يتلقوا التدريب "في موقع العمل" لا في قاعات الدراسة.

١٨٦- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح جهود المنع المبذولة في عدد من البلدان الأفريقية حيث تعبأ المجتمع المحلي على نحو متزايد ويدرج منع تعاطي المخدرات في

يعرب عن قلق إزاء نشوء الصنع السري لـ الإكستاسي وتعاطيه في المنطقة الفرعية.

١٩٦- ويبدو أن بلدان غرب أفريقيا ووسطها تُضارّ على نحو متزايد بتعاطي المؤثرات العقلية، على ما شاهدته البعثات التي أوفدها الهيئة إلى كل من غابون وكوت ديفوار.

١٩٧- وفي السنوات الأخيرة، استوردت إلى البلدان الأفريقية كميات كبيرة من الإيفيدرين. وفي رأي اللجنة أن الإيفيدرين أسيء استعماله في المنطقة وإن لم يستخدم في الصنع غير المشروع للميتامفيتامين. من ذلك مثلاً أن كميات كبيرة من الإيفيدرين استوردت إلى ليبيريا لكي يستعملها الجنود. وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن الهو اقترحت إدراج الإيفيدرين بالجدول الرابع من اتفاقية سنة ١٩٧١.

مسائل أخرى

١٩٨- من المعروف أن القاط (*Catha edulis*) يزرع على نطاق واسع في شرق أفريقيا. وهو يزرع بصفة رئيسية في إثيوبيا وأوغندا وكينيا (في إقليم نيامبي) واليمن وفي أجزاء من جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر، حيث تصدر أطنان منه إلى جيبوتي والصومال واليمن. وقد ترتب على صناعة القاط تحول واحدة من أغزر وأوفر المناطق الزراعية إلى مستورد صاف للأغذية. ويستهلك معظم القاط في شرق أفريقيا. ومما يحد بعض الشيء من الاتجار في القاط أنه يفقد مفعوله بعد مهلة قصيرة من حصاده؛ غير أنه توجد شواهد على أن هناك أساليب جديدة تجعل من الممكن نقل أوراق القاط النضرة إلى بعض المدن الكبرى في أوروبا وفي أماكن أخرى.

البعثات

١٩٩- زارت بعثة للهيئة كوت ديفوار في آذار/مارس ١٩٩٨. وسجلت الهيئة جهود مكافحة المخدرات المبذولة في ذلك البلد. وتتوقع الهيئة من الحكومة، وقد صدقت على اتفاقية سنة ١٩٨٨، أن تعجل باعتماد القوانين واللوائح المحلية ذات الصلة، ولاسيما بشأن غسل الأموال والسلاخ. وعلى الرغم من أن كوت ديفوار ليست لديها صناعة صيدلانية ولا تصنع أي سليفة، فإن من الممكن أن يستخدم ذلك البلد، ولاسيما موانئه البحرية الرئيسية، كنقاط عبور.

٢٠٠- والقنب هو أشيع المخدرات تعاطيا في كوت ديفوار. وينشأ بعض الخطر المحتمل من تعاطي المؤثرات

١٩١- ولا تزال أفريقيا الجنوبية والشرقية مصدرا هاما للقنب الذي يتجر به في أنحاء المنطقة وفي أماكن أخرى. وتظل جنوب أفريقيا واحدا من أكبر منتجي القنب في القارة.

١٩٢- وتستخدم الموانئ البحرية والجوية في كافة أنحاء أفريقيا لإعادة شحن الهيروين القادم من آسيا والكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية. وجاء هذا الاتجار نتيجة لزيادة تعاطي الهيروين والكوكايين كليهما، وخاصة في المدن الكبرى بالمنطقة. وقد أعربت الحكومة المغربية عن قلق بالغ إزاء ما يجري على امتداد سواحلها الشاسعة من اتجار بالكوكايين والهيروين المرسلين إلى أوروبا بصفة رئيسية وأسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة عن ضبط كميات كبيرة من الكوكايين على سواحل المغرب.

١٩٣- وأبلغت مصر عن بذل جهود للقضاء على زراعة الخشخاش والقنب غير المشروعة. وتحت الهيئة حكومة مصر على إنشاء نظام لرصد الزراعة غير المشروعة، وتوفير قياسات أرضية سواء لدى الزراعة غير المشروعة أو لنتائج الحملات الرامية إلى القضاء عليها.

المؤثرات العقلية

١٩٤- يوجد في أفريقيا قلق متنام إزاء نقص مراقبة المنتجات الصيدلانية، بما في ذلك العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية التي يسهل الحصول عليها دون وصفة طبية. ففي كثير من البلدان الأفريقية لا تمتلك السلطات الوسائل التي تمكنها من إجراء تقديرات لاحتياجاتها الوطنية المشروعة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (التي على أساسها تقر الهيئة تقديرات وطنية)، ولا وسائل الحد من كميات العقاقير المستوردة أو زيادتها من أجل تغطية احتياجاتها المشروعة. والهيئة تؤيد استنتاجات وتوصيات الاجتماع العاشر لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، الذي انعقد في أبوجا من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، بشأن تدابير خفض كمية المخدرات المعروضة للبيع على قارة الطريق.

١٩٥- وفي أثناء عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، كان الميتاكوالون يهرب أكثره من الهند إلى بلدان في شرق أفريقيا وجنوبها وهو الآن يصنع على نحو متزايد في تلك البلدان في أفريقيا. وفي السنوات القليلة الأخيرة اكتشفت مختبرات سرية لصنع الميتاكوالون في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا. وفي آذار/مارس ١٩٩٨ ضبطت آلة لتجهيز المخدرات على نطاق واسع في ميناء دار السلام. كذلك

استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل بذلك من جرائم في القارة الأمريكية.

٢٠٦- وتود الهيئة أن تؤكد على أهمية النظام الإحصائي المقنن لإساءة استعمال المخدرات وإنفاذ القوانين الذي بدأ تشغيله بتنسيق من جانب سيكاد. ذلك أن آلية لجمع وحفظ واسترجاع وتحليل البيانات المقارنة عن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها على الصعيد الإقليمي، تعد أداة بالغة النفع. وعلى الرغم من أن هذه الآلية لا تزال في مرحلتها الأولى، فمن الممكن أن تصبح يوماً نموذجاً تحتذيها مناطق أخرى.

أمريكا الوسطى والكاربيبي

التطورات الرئيسية

٢٠٧- تسجل الهيئة مع الحزن والأسى الخسائر البشرية والاقتصادية التي نجمت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن إعصار أصاب أمريكا الوسطى، ولاسيما هندوراس ونيكاراغوا. وإن تدرك الهيئة أبعاد مهام إعادة البناء التي يتعين الاضطلاع بها وحاجة حكومات المنطقة الفرعية إلى إعادة توجيه أولوياتها، تناشد المجتمع الدولي دعم ومساعدة بلدان منطقة أمريكا الوسطى في كافة المجالات بما في ذلك مجال مكافحة المخدرات.

٢٠٨- وما زالت منطقة أمريكا الوسطى والكاربيبي شديدة التعرض لتجارة العبور غير المشروعة في المخدرات وسلائفها بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وللأنشطة الإجرامية المترتبة على هذا الاتجار، مثل غسل الأموال والفساد. وقد زادت تجارة العبور في الكوكايين توافر تلك المادة وغذت ارتفاعاً في تعاطي المخدرات في المنطقة بأسرها. وينبغي للحكومات أن تظل على يقظتها وتضاعف جهودها الرامية إلى مواءمة أطرها القانونية والمؤسسية لكي تتمكن من التصدي على نحو أكثر ملاءمة لأخطار الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات.

الانضمام إلى المعاهدات

٢٠٩- ترحب الهيئة بانضمام السلفادور إلى اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١، وبانضمام غرينادا إلى اتفاقية سنة ١٩٦١.

٢١٠- وجميع دول أمريكا الوسطى والكاربيبي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وليست بليز طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٦١ أو في اتفاقية سنة ١٩٧١. ولم تصبح سانت فنسنت وغرينادين وسانت لوسيا وهايتي وهندوراس بعد أطرافاً

العقلية في شكل منتجات دوائية. وتأمل الهيئة أن تشدد الحكومة تدابير الرصد التي تتخذها بالنسبة لواردات تلك المنتجات وتوزيعها.

٢٠١- وتسجل الهيئة قيام حكومة كوت ديفوار بإعادة تنظيم اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بمكافحة المخدرات، وتدعوها إلى توفير الدعم اللازم لتمكين اللجنة من حسن أداء وظائفها. وتوصي الهيئة فضلاً عن ذلك بتحسين قدرة المرافق الصحية بغية تمكينها من التصدي لتوافر المؤثرات العقلية وغيرها من العقاقير دون ضوابط.

٢٠٢- وزارت بعثة للهيئة غابون في آذار/مارس ١٩٩٨. وتحث الهيئة الحكومة على التصديق دون مزيد من الإبطاء على اتفاقية سنة ١٩٨٨ والامتثال للالتزامات التي تنص عليها تلك المعاهدة بإدخال التغييرات اللازمة على تشريعاتها ولوائحها الوطنية، خصوصاً في مجالي غسل الأموال ومراقبة السلائف.

٢٠٣- وتدعو الهيئة حكومة غابون إلى تقدير احتياجات البلد الطبية الحقيقية من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتعزيز قدرة مرافقها الصحية لكي ترصد بمزيد من الفعالية توزيع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وتفي بمقتضيات الإبلاغ الدولي.

باء - القارة الأمريكية

٢٠٤- عقدت قمة القارة الأمريكية في سانتياغو في نيسان/أبريل ١٩٩٨، والجمعية العامة الثامنة والعشرون لمنطقة الدول الأمريكية في كاراكاس في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وعاود الاجتماعان كلاهما الإعراب عن عزم والتزام الحكومات في كافة أنحاء القارة بالتصدي لمشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها على سبيل الأولوية وبأن تفعل ذلك بطريقة متكافئة. وبسر الهيئة أن تلاحظ أنه، ولاسيما منذ انعقاد قمة القارة الأمريكية في ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اتخذت عدة مبادرات إقليمية ودون إقليمية، في مجالات شديدة التنوع يذكر منها منع إساءة استعمال المخدرات، وإنفاذ قوانين المخدرات، وسن التشريعات المناهضة لغسل الأموال والتعاون القضائي، وتقاسم عائدات الجريمة.

٢٠٥- وترحب الهيئة بالمبادرات آتفة الذكر وبالجهد التي تبذلها الحكومات ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير (سيكاد) التابعة لتلك المنظمة - من أجل إنشاء آلية تقييم متعددة الأطراف تتخذ أساساً لاستراتيجية فعالة لمكافحة إساءة

٢١٤- كذلك ترحب الهيئة بمواصلة العمليات المشتركة لإنفاذ قوانين المخدرات التي تضطلع بها بلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف. غير أن الهيئة تود التنبيه إلى أن المنطقة في مجموعها يمكن أن تحقق نفعا من وجود آليات تشغيل ذات معالم أشد وضوحا للتبادل السريع للبيانات عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولتخطيط العمليات وتنفيذها. وربما يكون إنشاء كاريكوم لمكتب إقليمي لتنسيق شؤون المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٢١٥- تلاحظ الهيئة مع الارتياح ما اتخذته بلدان وأقاليم بمنطقة الكاريبي من مبادرات تستهدف تحديث أطرها القانونية وتعزيز قدرتها على التصدي للجرائم ذات الصلة بالمخدرات ولاسيما جرائم غسل الأموال. وترحب الهيئة بما سُنَّ مؤخرا من تشريعات لمكافحة غسل الأموال في جزر فرجن البريطانية وفي سانت كيتس ونيفيس. وتأمل الهيئة أن تبادر كل من بربادوس وترينيداد وتوباغو إلى سن تشريعات مماثلة يجري الآن التحضير لها. كذلك ترحب الهيئة باعتماد جزر كايمان في عام ١٩٩٧ التشريعات المطلوبة لتنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. وفي أمريكا الوسطى، سنت كل من بليز وبنما وكوستاريكا وهندوراس تشريعات لمكافحة غسل الأموال على غرار تشريعات سيكاد النموذجية. وتحث الهيئة سلطات كل من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا بالتعجيل بالعمليات التشريعية التي شرعت فيها بهذا الصدد.

٢١٦- وتسجل الهيئة ما يجري في جامايكا، في سياق مكافحة الجرائم ذات الصلة بالمخدرات، من تعزيز للمرافق الوطنية العامة للشرطة والملاحقة القضائية. وتأمل الهيئة في أن يتم سريعا اعتماد التشريعات الرامية إلى مكافحة غسل عائدات الجريمة وإلى مراقبة السلائف، التي يجري النظر فيها في الوقت الحاضر. وجامايكا، شأنها شأن بلدان أخرى بالمنطقة، وقّعت مع الولايات المتحدة اتفاقا بشأن التعاون المتبادل في عمليات إنفاذ قوانين المخدرات.

٢١٧- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن ترينيداد وتوباغو وقّعت مع المملكة المتحدة مؤخرا معاهدة مساعدة قانونية متبادلة وأنها بصدد إعادة التفاوض بشأن عدد من معاهدات تسليم المجرمين بهدف زيادة فعاليتها. كذلك تلاحظ الهيئة الموقف الواضح ضد الفساد وغسل الأموال،

في اتفاقية سنة ١٩٧١. وتحث تلك الدول بشدة على الانضمام إلى تلك الاتفاقيات بأسرع وقت ممكن بالنظر إلى أن تنفيذ اتفاقية سنة ١٩٨٨ لا يمكن فصله عن تنفيذ الاتفاقيتين السابقتين.

التعاون الإقليمي

٢١١- متابعة لخطة العمل من أجل التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي، المعروفة باسم خطة عمل بربادوس، عقد اجتماع ثان بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي، في سانتو دومينغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وعاودت بلدان الكاريبي والجهات المانحة الدولية الإعراب عن التزامها بتنفيذ خطة عمل بربادوس واستراتيجية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة المخدرات في القارة الأمريكية، اللتين اعتمدتا في عام ١٩٩٦. وترحب الهيئة بإعطاء الأولوية لعدد من المبادرات من بينها إنشاء أطر قانونية لتشغيل الهيئات الوطنية لمراقبة المخدرات وتخصيص الأصول المصادرة لخفض الطلب على المخدرات ولأغراض تنفيذ قوانين المخدرات، والحصول على أموال لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات، وتعزيز سلطات التحري والملاحقة القانونية للأجهزة الوطنية المختصة. وتسجل الهيئة مع الاهتمام ما قامت به من أعمال أفرقة العمل المشتركة فيما بين الحكومات والمعنية بالمخدرات التي أنشأتها أمانة الاتحاد الكاريبي (كاريكوم) بهدف تحسين تنسيق السياسات الخاصة بمسائل مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي.

٢١٢- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أنه في إطار آلية تعاون أنشئت بين بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك واليونان، تمت صياغة برنامج دون إقليمي للتعاون التقني في مجال مكافحة المخدرات أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ وقد شرع بالفعل في تنفيذ عدد من المبادرات. وتأمل الهيئة أن تستطيع الحكومات المعنية عما قريب، بدعم من الجهات المانحة الدولية، توفير الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج بالكامل.

٢١٣- وترحب الهيئة بمشروع يستهدف تحسين خدمات مختبرات الطب الشرعي في منطقة الكاريبي، استهل في أيار/مايو ١٩٩٨. وسوف يعزز المشروع قدرة تلك المختبرات في ٢١ دولة وإقليما بمنطقة الكاريبي، وتتوقع الهيئة أنه سيحسن قدرات تلك البلدان على دعم أجهزة إنفاذ القوانين ونظم القضاء في ملاحقة الجرائم ذات الصلة بالمخدرات.

الكاربيبي طوال عدد من السنوات عن مضبوطات الكراك ، وانتشر بسرعة تعاطي الكراك في أمريكا الوسطى. وبالنظر الى ارتفاع احتمالات الإدمان في حالة الكراك والانخفاض النسبي لأسعاره، ينبغي للسلطات المعنية بالصحة والسلطات إنفاذ القوانين أن ترصد الاتجاهات المحلية في تعاطي هذا النوع من الكوكايين وفي الاتجار غير المشروع به، وأن تعتمد بمساعدة من المجتمع الدولي، الى اتخاذ التدابير المضادة المناسبة.

٢٢٣- واكتشفت في معظم بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ظاهرة تكوين مخزون احتياطي من الكوكايين. فعلى هذا النحو يحاول تجار المخدرات الحد من مخاطر الاتهام في الولايات المتحدة واحتمالات تسليمهم لها، وخفض كميات الكوكايين التي تنقل في أي وقت معين الى المستويات التي يطلبها بالفعل تجار المخدرات في أمريكا الشمالية، عوضا عن الاضطرار الى نقل شحنات كاملة وأيسر اكتشافا. ويبدو أن بعض البلدان في الكاريبي هي بسبيلها الى العودة الى الظهور بوصفها نقاط عبور للاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٢٤- أما المؤثرات العقلية، والبيزنوديازيبينات بصفة رئيسية، فتصنع بطرق مشروعة في كل من بنما وغواتيمالا وكوبا. وعلى الرغم من أنه لم يلحظ أي تسريب لهذه العقاقير في التجارة المشروعة داخل المنطقة، فإن الضوابط على توزيع وبيع بعض أنواع المؤثرات العقلية يعوزها الكثير من الصرامة في عدة بلدان، حيث أبلغ - على سبيل المثال - عن أن الديازيبام يسهل شراؤه وبيعه علنا.

٢٢٥- وتلاحظ الهيئة مع القلق أن البيانات الموثوقة عن تعاطي المخدرات ليست متاحة ببسر في المنطقة عموما. وقد لوحظ قدر من التحسن في أمريكا الوسطى ولاسيما منذ أن استحدثت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة (سيكاد) نظامها المركزي للمعلومات عن تعاطي المخدرات. وينبغي للحكومات في تلك المنطقة الفرعية أن تنظر في إجراء تلك الاستقصاءات بالنظر الى أنها تعد أداة لا غنى عنها لصوغ سياسات مكافحة المخدرات.

٢٢٦- وينبغي للحكومات، بغية خفض إمكانية تسريب السلانف بالمنطقة، وخاصة في أمريكا الوسطى، أن تتوخى العناية في استعراض احتياجاتها المشروعة من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، ولاسيما الايفيدرين الذي اكتشف تسريبه في بعض البلدان من أجل استخدامه في صنع الأمفيتامينات غير المشروع.

الذي اتخذته سلطات جزر كايمان حيث أغلقت مؤسسات مصرفية من جراء مخالفات مالية ارتكبتها، وتأمل الهيئة في أن تُعتمد تشريعات ملائمة.

٢١٨- وتلاحظ الهيئة مع القلق ببطء معدل التقدم نحو اعتماد خطط وطنية رئيسية لمكافحة المخدرات بمنطقة الكاريبي. وهي تحث بلدان تلك المنطقة الفرعية التي لم تعتمد بعد خططها الرئيسية على أن تسارع الى فعل ذلك. فالخطط الرئيسية مفيدة للتصدي لمشاكل معقدة تعقد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

٢١٩- على حين أن القنب يجري إنتاجه على نحو غير مشروع في أمريكا الوسطى من أجل التعاطي المحلي وحده تقريبا، فهو ينتج في منطقة الكاريبي، في بلدان يذكر منها جامايكا وسانت فنسنت وغرينادين، بقصد تصديره الى كندا والولايات المتحدة. وفي جميع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، باستثناء قلة منها، يعد القنب أكثر المخدرات غير المشروعة تعاطيا وأشيعها استخداما بين اليافعين كمستهل لتعاطي المخدرات. وفيما عدا جامايكا والسلفادور، ارتفعت كميات القنب المضبوطة باطراد في سائر بلدان المنطقة أثناء السنوات الخمس الماضية.

٢٢٠- وأبلغ عن مواصلة الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون على نطاق ضيق في غواتيمالا. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات موثوقة عن المدى الفعلي لتلك الزراعة، فإن على السلطات أن تظل على يقظتها لكفالة عدم الرجوع عما أبلغ عنه من هبوط في المساحة المزروعة. وتنفرد بنما بين سائر بلدان أمريكا الوسطى في إبلاغها عن مضبوطات للهيروين وإن استمر ضبط كميات ضئيلة منه في كافة أنحاء الكاريبي. ولم يبلغ عن أي تعاطٍ للهيروين بالمنطقة في مجموعها.

٢٢١- ويتاح بسهولة في كافة أنحاء المنطقة كل من هيدروكلوريد الكوكايين و الكراك . ففي أمريكا الوسطى، أصبح الكراك في بضع سنوات ثاني أكثر المخدرات تعاطيا ولاسيما بين القطاعات الاجتماعية الفقيرة والمهمشة من المدن الكبرى وعلى طول ساحل الأطلنطي. أما في منطقة الكاريبي، فتعاطي الكراك ظاهرة ملموسة وكثيرا ما يقترن بوقوع أعمال العنف المتزايدة.

٢٢٢- وارتفعت باطراد أثناء السنوات الخمس الأخيرة مضبوطات الكوكايين في جميع بلدان المنطقة، وخاصة في الرواق الأوسط بمنطقة الكاريبي. وأبلغ كثير من بلدان

البعثات

٢٢٧- زارت بعثة للهيئة بليز في نيسان/ابريل ١٩٩٨. وبليز طرف في اتفاقية سنة ١٩٨٨، ولكنها لم تنضم بعد الى اتفاقية سنة ١٩٦١ أو الى اتفاقية سنة ١٩٧١. بل إن بليز هي البلد الوحيد في أمريكا الوسطى الذي لم ينضم الى اتفاقية سنة ١٩٦١.

٢٢٨- وتحت الهيئة حكومة بليز بشدة على الانضمام الى اتفاقيتي سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٧١ على سبيل الأولوية. فأهداف اتفاقية سنة ١٩٨٨ لا يمكن بلوغها ما لم تكن أحكام الاتفاقيتين السابقتين قد نفذت بالكامل.

٢٢٩- وتطلب الهيئة الى حكومة بليز أن تستحدث آليات مراقبة لتلك المواد التي قد تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو ما تقضي به المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وينبغي لحكومة بليز أن تنشئ الآليات المطلوبة لجمع البيانات عن احتياجاتها المحلية المشروعة من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة وأن تتحقق من مشروعية الواردات من المواد الكيميائية، مما قد يسهم بقسط وافر في وفائها بالتزاماتها الإبلاغية بموجب المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

أمريكا الشمالية

التطورات الرئيسية

٢٣٠- لا يزال القنب أشيع المخدرات تعاطيا في بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة. وثمة اتجاه نحو ارتفاع محتوى التتراهيدرو كنبابنول (THC) في القنب الذي يزرع في الدفيئات في كل من كندا والأجزاء الغربية من الولايات المتحدة ويتجر به في الجنوب وفي الشرق. ويتمثل اتجاه آخر في ارتفاع مستويات نقاوة الهيروين المتاح في أمريكا الشمالية، مما أدى الى زيادة تدخين الهيروين ولاسيما في أوساط الشباب. ونصيب سوق الهيروين القادم من جنوب شرقي آسيا للتعاطي في الولايات المتحدة مستمر في التراجع أمام الهيروين القادم من أمريكا اللاتينية، ولكن الهيروين المصنوع في جنوب شرقي آسيا لا يزال يستأثر بنصيب غالب في السوق غير المشروعة في كندا. وتظل الجريمة المنظمة ذات الصلة بالمخدرات ماثراً لقلق عميق في كافة أنحاء المنطقة.

٢٣١- وفي غضون العام الماضي، أسفرت استفتاءات أجريت في عدد من الولايات بالولايات المتحدة عن الموافقة، بدرجات متفاوتة، على استعمال القنب في

أغراض طبية معينة ولا تزال المسألة ماثراً للجدل. وتود الهيئة أن تؤكد على أن القرارات الطبية والعلمية بشأن جميع العقاقير ينبغي أن تندرج في اختصاصات السلطات الصحية الوطنية الرسمية، وفي هذا السياق تجدد الهيئة نداءها بضرورة إجراء مزيد من البحوث في هذا الشأن.

٢٣٢- ولا تزال شبكة الانترنت تعج بالأدلة المباشرة اصنعها بنفسك التي تمكن قراءها من تحضير وتعاطي المواد الخاضعة للمراقبة. وعلى حين أن المشكلة لا تقتصر على أمريكا الشمالية وحدها فإن كثيرا من الصفحات المرجعية تقع على ملقمات موجودة في كندا والولايات المتحدة.

٢٣٣- وفي نيسان/ابريل ١٩٩٨، استضافت كندا منتدى شبابيا هاما وناجحا حول منع المخدرات على الصعيد الدولي، على سبيل التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وفي ذلك المنتدى تقاسم شباب وافدون من ٢٤ بلدا خبرات مجتمعاتهم في التصدي، بدعم المنظمات غير الحكومية، لمشكلة تعاطي المخدرات. وفي وقت لاحق خاطب عدد من هؤلاء الشباب الجمعية العامة في دورتها العشرين حيث دافعوا عن أسلوب حياة متحرر من المخدرات.

الانضمام الى المعاهدات

٢٣٤- دول أمريكا الشمالية الثلاث أطراف كلها في اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية سنة ١٩٨٨.

التعاون الإقليمي

٢٣٥- لا يزال التعاون يشكل عنصرا هاما من عناصر استراتيجيات مكافحة المخدرات التي تنفذها حكومات أمريكا الشمالية، كما تحتل الاستراتيجيات الثنائية ومتعددة الأطراف مكان الصدارة في جداول الأعمال السياسية بالمنطقة. ويعد تبادل المعلومات أمرا حاسما بوجه خاص فيما يتعلق بغسل الأموال ومراقبة السلائف.

٢٣٦- والأمل معقود على أن تؤدي الاستراتيجية الثنائية لمكافحة المخدرات، التي أعلنتها حكومتا المكسيك والولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٨، الى تعزيز التعاون بين الدولتين في مجالات مثل جهود مناهضة الفساد، وتدابير مكافحة غسل الأموال، ومصادرة الأصول، والحجر، وتقاسم المعلومات من أجل خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة، وتقاسم التكنولوجيا، والتدريب، وتحديد السلائف، وملاحقة

هاما لبرامج الشباب والجهود المجتمعية الرامية الى مكافحة مشكلة المخدرات.

٢٤١- وتضطلع الولايات المتحدة في الوقت الحاضر بقدر كبير من العمل لكي تبث عبر شبكة الانترنت معلومات دقيقة عن منع المخدرات وإدمانها ومعالجتها الى أولياء الأمور ممن لديهم أبناء مدمنون، والى الأطباء والباحثين عبر العالم. وتسجل الهيئة الحملة التي تشنها الوسائط ضد تعاطي المخدرات منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة بهدف التصدي لتكاثر الرسائل التي تبث عبر التلفزيون وشبكة الانترنت لإباحة تعاطي المخدرات إن لم يكن لتعزيزه، وهو موضوع تناوله بالتفصيل تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٧^(٣٣).

٢٤٢- وتعرب الهيئة عن تقديرها للعمل الهام الذي تنهض به المنظمات المحلية غير الحكومية في المكسيك من أجل خفض الطلب غير المشروع على المخدرات. وتسجل الهيئة شن حملة تلفزيونية في أيار/مايو ١٩٩٨ لإعلام الجمهور بشأن خفض الطلب على المخدرات، نظمتها مؤسسة من القطاع الخاص استكمالا للجهود التي تبذلها الحكومة المكسيكية.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

المخدرات

٢٤٣- سجلت زيادة هامة زراعة القنب داخل البيوت في كندا. وتشير بيانات الضبط الى وجود حركة نقل للقنب ذي المحتوى العالي من التتراهيدروكنايبينول (THC) من مقاطعة كولومبيا البريطانية الى الولايات المتحدة، وكذلك من غرب الولايات المتحدة الى شرقها.

٢٤٤- ويظل القنب أكثر المخدرات تعاطيا في أمريكا الشمالية، وهو العقار الذي يفضله متعاطو المخدرات في بلدان المنطقة الثلاثة. وأسفرت الاستقصاءات التي أجريت في الولايات المتحدة عن أن الارتفاع المفاجئ لتعاطي القنب في أوساط الشباب أمر يقترن على نحو مباشر بالترويج لفكرة مؤداها أن تعاطي القنب لا ينطوي على ضرر أو أذى.

٢٤٥- وتواصل حكومة المكسيك جهودها الرامية الى القضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون. ولا يزال خشخاش الأفيون يزرع بطرق غير مشروعة على مساحات محدودة يقع معظمها في المرتفعات. ويوجه الهيروين المصنوع من الخشخاش الذي يزرع في غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك، في المقام الأول، الى الأسواق غير

المجرمين المتورطين في جرائم المخدرات وتسليمهم. وفي المؤتمر الأول بشأن خفض الطلب بين المكسيك والولايات المتحدة، الذي انعقد في إلباسو، تكساس، في آذار/مارس ١٩٩٨، أعدت استراتيجيات وبرامج مشتركة لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات. وتسجل الهيئة التعاون بين موظفي إنفاذ القوانين في كل من المكسيك والولايات المتحدة بهدف الحد من تدفق المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للميتامفيتامين في الجزء الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة، والتعاون بين كولومبيا والولايات المتحدة بهدف إحباط الاتجار غير المشروع في برمنغامات البوتاسيوم المرسل الى كولومبيا من بلدان في آسيا.

٢٣٧- وترحب الهيئة بإبرام عدة اتفاقات بين بلدان المنطقة وبينها وبين بلدان ثالثة، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة المخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٢٣٨- تلاحظ الهيئة أن كندا شرعت في إعداد لوائح تنظيمية للتحقق من أن تشريعاتها الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالبينزوديازيبينات تتفق وأحكام اتفاقية سنة ١٩٧١. وتحث الهيئة الحكومة على إصدار تلك اللوائح دون إبطاء. كذلك يجري استحداث تشريعات في كندا تستكمل بها القوانين السارية المناهضة غسل الأموال، وذلك بإقرار شروط جديدة للإبلاغ عن البيانات المالية فيما يتعلق بالصفقات المشبوهة وبحركة النقد عبر الحدود. وتشجع الهيئة كندا على اتخاذ تدابير مماثلة دون إبطاء للتحقق من أن لديها من قواعد لتنظيم السلائف وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية يفي بالمعايير الدولية.

٢٣٩- وترحب الهيئة بقيام حكومة المكسيك في عام ١٩٩٨ بسن تشريعات لمراقبة السلائف تشمل جميع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ فضلا عن مواد إضافية. وتأمل الهيئة في أن تقر الحكومة عما قريب إطارا تنظيميا شاملا للتحقق من التنفيذ الفعال لتلك التشريعات. وترحب الهيئة بقيام مكتب المدعي العام في المكسيك بإنشاء وحدة لتحري جرائم غسل الأموال.

٢٤٠- وواصلت الولايات المتحدة جهودها الرامية، بالاستناد الى استراتيجيتها المعلنة في عام ١٩٩٧، الى خفض الاستعمال غير المشروع للمخدرات وخفض توافرها في ذلك البلد الى النصف على امتداد عشر سنوات. وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن حكومة الولايات المتحدة تقدم تمويلا

من اليقظة لمنع إمكانية التشخيص الخاطئ ووصف الميثيلفينيدات وغيره من المنشطات في غير محلها.

٢٥٠- ويجري بيع وتوزيع الـ د س د الذي ينتج بطرق غير مشروعة ويحظى بشعبية كبيرة على الساحل الغربي للولايات المتحدة في كل أنحاء العالم في صورة طلبيات ترسل بالبريد.

مسائل أخرى

٢٥١- أبلغ عن زيادة في تواتر تعاطي أكثر من مخدر واحد معا في الولايات المتحدة. من ذلك مثلا أن speedballing (أي الجمع بين الكوكايين والهيروين من خلال الحقن أو التنشق) يحظى بشعبية متزايدة في كافة أنحاء ذلك البلد. كذلك فإن من السهل الحصول في أجزاء كثيرة من الولايات المتحدة على لفافات القنب المزوج بمواد أخرى مثل هيدروكلوريد الكوكايين أو "الكراك" أو الفنسيكليدين أو الكوديين.

٢٥٢- ومن المخدرات الآخذة في الظهور في الولايات المتحدة أوكسيبيات الصوديوم (غاما هيدروكسي الزبدة) (GHB)، ولاسيما في "أوساط النوادي".

البعثات

٢٥٣- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أوفدت الهيئة بعثة الى الولايات المتحدة.

٢٥٤- وتعرب الهيئة عن تقديرها العميق لعزم حكومة الولايات المتحدة القاطع على إحداث خفض كبير في إمدادات المخدرات والطلب عليها أثناء السنوات العشر المقبلة، وعلى تصميمها استراتيجية أنشطة مسددة الأهداف وتتضمن آلية ثابتة لتقييم ما يضطلع به من أنشطة في السنوات المقبلة.

٢٥٥- وتدعو الهيئة حكومة الولايات المتحدة الى أن تتقاسم مع غيرها من الحكومات المهتمة ما مرت به من تجارب وأحزته من نتائج في حملتها الوسائطية التي لم يسبق لها مثيل والهادفة الى منع الشباب من تعاطي المخدرات، والتي ركزت على مواقفهم إزاء تعاطي المخدرات لأغراض ترويحية.

٢٥٦- وتحت الهيئة حكومة الولايات المتحدة على إيجاد سبل جديدة للتصدي بفعالية لتعاطي المخدرات في أوساط الغارقين في الإدمان الذين يعزى إليهم النصيب الأكبر من الطلب على المخدرات على نحو ما أقرت به الاستراتيجية آنفة الذكر.

المشروعة في الولايات المتحدة. ونظرا لأن الأفيون المنتج في المكسيك يعتقد أنه يستخدم في صنع الهيروين داخل حدود ذلك البلد، فإن الهيئة تشجع الحكومة على توخي مزيد من اليقظة في مراقبة السلائف المستخدمة في صنع الهيروين وعلى تعزيز تعاونها مع الهيئة. ومستوى نقاوة الهيروين المصنوع في أمريكا اللاتينية والمنقول نحو الشمال آخذ في الارتفاع.

٢٤٦- وتشير البيانات عن المضبوطات الى أنه لا يزال هناك قدر كبير من الاتجار غير المشروع في الكوكايين من أمريكا الجنوبية عبر المكسيك.

٢٤٧- وفي كندا والولايات المتحدة يتزايد عدد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة، ربما نتيجة لارتفاع مستويات نقاوة الهيروين. وعلى حين أن مستويات تعاطي المخدرات في المكسيك ظلت عموما منخفضة بالمقارنة بنظيراتها في الولايات المتحدة، فإن تعاطي الكوكايين و الكراك في الولايات المتحدة يبدو أنه آخذ في التناقص. ومن دواعي الأسف أن المستعملين الجدد والناشئين يجتذبهم الهيروين لأسباب أهمها يسر الحصول عليه والانخفاض النسبي لأسعاره وارتفاع مستوى نقاوته. وأثناء السنوات القليلة الماضية أبلغ عن انتشار العدوى بفيروس العوز المناعي البشري (HIV) في أوساط متعاطي المخدرات في كثير من المناطق الحضرية في كندا، مما يعزى الى تزايد عدد المدمنين الذين يؤثرون الحقن بالكوكايين ومعه مخدرات أخرى كالهيروين مثلا.

المؤثرات العقلية

٢٤٨- يواصل تزايد الاتجار بالميتامفيتامين وتعاطيه في الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، تحولت المنظمات الإجرامية التي تتخذ مقرها في المكسيك وكانت تتجر بالقنب والكوكايين الى الاتجار بالأمفيتامين، وذلك لكي تمد به السوق غير المشروعة في الولايات المتحدة. ويبدو أن استخدام شبكات التوزيع القائمة ييسر الانتشار السريع لتعاطي الأمفيتامين في كافة أنحاء الولايات المتحدة.

٢٤٩- وبعد أن سجل الاستهلاك الطبي للميثيلفينيدات زيادة مطردة على امتداد عشر سنوات آخرها عام ١٩٩٦. يبدو أنه توقف عن الزيادة في عام ١٩٩٧؛ ومن جهة أخرى، سجل زيادة حادة استخدام الأمفيتامين والدكسامفيتامين لعلاج اضطراب نقص الانتباه (ADD). وتعاود الهيئة الإعراب عن حرصها الذي أعربت عنه في تقريرها عن عام ١٩٩٧^(٣١) على ضرورة توخي أقصى قدر

المشروعة في كافة أنحاء المنطقة. وقد يتعين على الحكومات أن تولي مزيداً من الانتباه لإزالة مواقع الزراعة الجديدة. وتتوقع الهيئة من حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا أن تضع تلك الاعتبارات نصب عينيها عند قيامها بتنفيذ استراتيجيات الإزالة بهدف الوفاء الكامل بما أخذته على عاتقها من التزامات أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، المنعقدة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

الانضمام إلى المعاهدات

٢٦٢- ما زالت غيانا هي البلد الوحيد في أمريكا الجنوبية التي لم تصبح بعد طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٦١. وجميع الدول الأخرى بالمنطقة أطراف في المعاهدات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات.

٢٦٣- لذلك تناشد الهيئة حكومة غيانا أن لا تؤجل انضمامها إلى اتفاقية سنة ١٩٦١ أكثر من ذلك. وتود الهيئة أن تكرر الإعراب عن رأيها بأن التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدتين الدوليتين الأحدث لمكافحة المخدرات لن يكون ممكناً إلا إذا نفذت بالكامل أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١.

التعاون الإقليمي

٢٦٤- في المؤتمر الأول لمجموعة بلدان الأنديز الإقليمية بشأن مكافحة المخدرات، المنعقد في أركيبا، بيرو، في آب/أغسطس ١٩٩٨، اتفقت البرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا على إنشاء مركز إقليمي للتدريب على إنفاذ قوانين المخدرات. والأمل معقود على أن تثبت هاتان المبادرتان نفعهما في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات بالمنطقة وفي توحيد تقنيات التحري وأساليب جمع البيانات ونظم بث المعلومات.

٢٦٥- وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد تلك الآليات دون الإقليمية البلدان المعنية في تطوير مراقبة لحدودها المشتركة تكون أكثر فعالية وأفضل تنسيقاً، ولاسيما إذا اشركت فيها أيضاً أطراف أخرى معنية مثل إكوادور وسورينام وغيانا. وتتسم المراقبة الفعالة للحدود بصعوبة خاصة في منطقة كثيفة الغابات المطيرة المدارية، كما في حوضي نهري الأمازون والأورينوكو، حيث يكون من الصعب غابة الصعوبة مكافحة التهريب عبر الحدود.

٢٦٦- وفي عام ١٩٩٨، اتفقت إكوادور وبيرو على إنهاء نزاع على الحدود طال أمده. ويتضمن الاتفاق إنشاء لجان

٢٥٧- وتلاحظ الهيئة مع التقدير ما أحرزته جهود الحَجْر من نتائج، ولاسيما ارتفاع معدل قطع السبيل على الكوكايين والجهود الناجحة في منع تسريب عدد من المواد الكيميائية من الصنع والتجارة المشروعين للمخدرات داخل الولايات المتحدة وخارجها.

٢٥٨- وتأمل الهيئة في أن يسهم اجتماع لاتفاق الرأي حول تشخيص وعلاج الـ ADD (اضطراب نقص الانتباه) عقد في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في تحقيق فهم مشترك للمعايير الطبية والعلمية الصحيحة التي أصبحت أثناء العقد الماضي أقل صرامة بكثير من المعايير التي أقرتها الهو وتستخدمها معظم البلدان الأخرى. ويجب إيجاد سبل للتحقق من أن الأساليب المتبعة في تشخيص الـ ADD ووصف المنشطات في الولايات المتحدة تتوافق مع المعايير الثابتة ولا تتعرض للفروق الشاسعة الراهنة، وذلك من أجل الحد من مخاطر التشخيص الخاطئ وفرط الوصفات الطبية وإساءة استعمال العقاقير.

٢٥٩- وتأمل الهيئة في أن تتوخى الولايات المتحدة الصرامة في إنفاذ قانونها الاتحادي، الذي يتوافق مع المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، في الولايات التي أخذت بنتائج استفتاءات ورخصت استعمال القنب بما يخالف القانون الاتحادي الذي يحرم الاستخدام الطبي وغير الطبي للقنب على السواء. وقد اتخذ دائماً قرار البت فيما إذا كان ينبغي أم لا ينبغي الترخيص باستخدام مادة ما للأغراض الطبية، وينبغي أن يستمر اتخاذه في جميع البلدان، من جانب الهيئات المعنية بتنظيم الأدوية وتسجيلها. وينبغي أن تكون تلك القرارات مبنية على أسس طبية وعلمية سليمة، وينبغي أن لا تتخذ بناء على نتائج استفتاءات تنظمها جماعات من أصحاب المصالح الخاصة.

أمريكا الجنوبية

التطورات الرئيسية

٢٦٠- ترتب على جهود الحكومات والمنظمات الدولية نقص في المساحات المزروعة بشجيرات الكوكا وفي إنتاج أوراق الكوكا التي تعد أهم محصول غير مشروع في أمريكا الجنوبية. ومن جهة أخرى فإن ما يطرأ من انخفاض على زراعة شجيرات الكوكا في بعض المناطق سرعان ما تعوضه مواقع زراعة جديدة في مناطق أخرى.

٢٦١- ونتائج الإزالة الجيدة يجب أن يتبعها خفض فعال ودعوب للمساحات المزروعة بالمحاصيل غير

٢٧١- وقد أحاطت الهيئة علماً بحملة محاربة الفساد التي شنتها في أوائل عام ١٩٩٨ سلطة ولاية ريو دي جانيرو بدعم كامل من الحكومة. ووفقاً لبعض الروايات، فُصل عدد كبير من ضباط الشرطة بتهمة الفساد. وينبغي أن يكون ذلك مثلاً تحتذيه بلدان أخرى على صعيد العالم وعلى كافة مستويات الخدمة العامة. ويذكر علاوة على ذلك أن الشرطة الاتحادية البرازيلية فككت بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ثلاثة على الأقل من منظمات الاتجار بالمخدرات في الجزء الجنوبي من البلد واستهلت برنامجاً وطنياً لمراقبة السلائف.

٢٧٢- وتسجل الهيئة أنه في عام ١٩٩٨ أقرت المحكمة الدستورية في كولومبيا مبدأ تسليم المجرمين من مواطني كولومبيا على أن لا ينطبق ذلك إلا في حالات الجرائم المقترفة بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. كما استحدثت كولومبيا في عام ١٩٩٨ أيضاً تشريعات تسمح بالإفراج المبكر عن المجرمين المحكوم عليهم بالسجن ويكونون قد أمضوا ٦٠ في المائة على الأقل من المدة المحكوم عليهم بها، وتشريعات تسمح بمنح إجازة سنوية بغير إشراف لأولئك الذين أمضوا ٨٠ في المائة على الأقل من المدة المحكوم عليهم بها. وتلاحظ الهيئة أن تلك التشريعات ستبعد من منح الإفراج المبكر تجار المخدرات المحكوم عليهم بالسجن، وأن الحكومة أصدرت تعليمات صريحة إلى السلطات المعنية بأن لا تنظر في منح أولئك الأشخاص مزية الإجازة السنوية.

٢٧٣- وتلاحظ الهيئة أنه في عام ١٩٩٨ في كولومبيا، حكم بالسجن على عدد من كبار الموظفين السابقين بتهمة الفساد وأنه بموجب تشريعات سنت في عام ١٩٩٧ زِيدت كثيراً مدد السجن المحكوم بها على بعض كبار تجار المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك فككت سلطات إنفاذ القوانين منظمين ناشئين من منظمات الاتجار بالمخدرات.

٢٧٤- وفي بيرو، علقت مؤقتاً تشريعات ضد غسل الأموال ولوائح مصرفية سنت في تموز/يوليه ١٩٩٨، وذلك ريثما تعتمد تعديلات يقصد بها حل عدد من مشاكل التنفيذ. وتشجع الهيئة الحكومة على أن تعجل بعملية إدخال التعديلات واستئناف العمل بالتشريعات المعدلة بأسرع وقت ممكن.

ثنائية تعنى بالتجارة والملاحة والتعاون عبر الحدود ورسم الحدود والثقة المتبادلة والأمن. ومن المأمول أن يسهم ذلك الاتفاق، شأنه شأن الاتفاق المبرم بين إكوادور وكولومبيا، في التعاون الفعال بين البلدين في مراقبة المخدرات والمواد الكيميائية.

٢٦٧- ومن المقرر أن تجري حكومات الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي لأول مرة أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٨ استقصاء مشتركاً عن إساءة استعمال المخدرات. وترحب الهيئة بهذه المبادرة وتأمل أن تسفر عن بيانات قابلة للمقارنة بشأن مستويات واتجاهات إساءة استعمال المخدرات. والهيئة تشجع الحكومات المعنية على أن تمضي إلى تنفيذ المشروع وأن تتقاسم الخبرات مع حكومات أخرى بناء على طلبها.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٢٦٨- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، استهلت بوليفيا استراتيجية مكافحة المخدرات ١٩٩٨-٢٠٠٢، المعروفة أيضاً باسم خطة الكرامة التي ترسم معالم أهدافها وسياساتها في مكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها على نحو غير مشروع حتى عام ٢٠٠٢. وقد صممت الخطة على أساس اتفاق عريض في الرأي على الصعيد الوطني برغم قدر من المعارضة في البداية. وترحب الهيئة باعتماد تلك الخطة وتأمل أن تساند جهات التمويل الدولية تلك الجهود المبذولة من جانب الحكومات.

٢٦٩- وفي البرازيل، أدرج غسل الأموال في عداد الجرائم وأرخيت اللوائح التنظيمية التي تحمي السرية المصرفية وسنت تشريعات جديدة ضد غسل الأموال وإخفاء الأصول، وتم ذلك كله في الربع الأول من عام ١٩٩٨ على أثر خطوات أوصت الهيئة باتخاذها في عدة مناسبات وسبقت إلى اتخاذها بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية. وبالنظر إلى أن البرازيل لديها أكبر اقتصاد وسوق مالية في المنطقة، فإن اتخاذ تلك التدابير تعد ضرورة لا غنى عنها. وتأمل الهيئة في أن تنفذ التشريعات الجديدة بالكامل وفي أن يرصد تأثيرها عن كثب.

٢٧٠- وفي عام ١٩٩٨، في البرازيل أيضاً، شرع في بذل جهد كبير لإعادة تشكيل بنى مكافحة المخدرات، ورسم سياسة للمخدرات. ويشكل جزء لا يتجزأ من الحكومة مجلس جديد يتولى مسؤولية صوغ وتنسيق وسياسات منع إساءة استعمال المخدرات وإنفاذ قوانين المخدرات.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي المخدرات

نقص على زراعة شجيرات الكوكا بالمنطقة. وكما ذكرت الهيئة مرارا في الماضي، يقتضي القضاء على زراعة أوراق الكوكا جهودا كبيرة تتعلق في وقت معا بالإنفاذ الفعال للقوانين وبرامج التنمية البديلة.

٢٨٠- وفيما يتعلق بالصنع غير المشروع للكوكايين، لا تزال كولومبيا أكبر منتج للكوكايين في العالم. ومن جهة أخرى، ظلت منظمات الاتجار غير المشروع في كل من بوليفيا وبيرو تعزز إنتاجها للكوكايين وقدراتها على تهريبه طوال السنوات القليلة الماضية. ويجدر تنبيه الحكومات الى الأخطار التي يمكن أن تتهدد بها المنظمات الإجرامية التي تجمع بين حسن التنظيم والاكتفاء الذاتي المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٨١- تتحسن في الوقت الحاضر معرفة الأنساق الإقليمية لتسريب وتجارة المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين. وقد نجحت حكومات عدد من البلدان المصدرة في إيقاف شحنات مشبوهة من المواد الكيميائية، بما في ذلك شحنات متزايدة الحجم من برمنغانات البوتاسيوم، متجهة نحو مناطق تجهيز الكوكايين في أمريكا الجنوبية. وقد ضبظت بلدان في المنطقة، وعلى الأخص كولومبيا، كميات كبيرة من تلك المواد. ومن أمثلة ذلك أن كميات الأحماض والمذيبات التي أبلغ عن ضبطها كانت أكبر كميات في خمس سنوات؛ كما أن كمية برمنغانات البوتاسيوم التي ضبطت في عام ١٩٩٧ (١١٢ طنا) كانت أكبر كمية أبلغ عنها منذ عام ١٩٨٩ وتفوق الكميات التي أبلغ عن ضبطها طوال السنوات الأربع السابقة مجتمعة.

٢٨٢- وأبلغ عن ضبط عدد كبير من المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وبالمقابل لا يعرف إلا القليل عن تسريب وتجارة المواد الكيميائية الحرجة المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين، ولاسيما أنهيدريد الخل.

٢٨٣- وقد أفضى التحقق من مشروعية صفقات فردية الى اكتشاف شحنات مشبوهة. وحكومات المنطقة مدعوة الى الاقتداء بمثال إكوادور وكولومبيا والاستشهاد بالفقرة ١٠(أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، بالنظر الى انطباقها على أنهيدريد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم ومواد أخرى بالجدول الثاني بموجب اتفاقات تم التوصل إليها أثناء الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها دأ-٤/٢٠، بآء بشأن مراقبة السلائف، بأن تطبق على أنهيدريد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم التدابير الرئيسية ذات الصلة

٢٧٥- ليس من المعروف مدى زراعة القنب غير المشروعة في أمريكا الجنوبية. ويزرع القنب عادة للاستهلاك المحلي؛ وفي باراغواي والبرازيل وسورينام وغيانا وكولومبيا، يزرع أيضا لتهريبه الى بلدان أخرى. وواصلت كميات القنب المضبوطة زيادتها في معظم بلدان المنطقة. ووفقا لبعض الاستقصاءات، لا يزال القنب أشيع المخدرات تعاطيا، ولاسيما في أوساط السكان الأحدث سنا (فئة العمر ١٥-١٩ سنة)، ومخدر بدء التعاطي الذي يستأثر بأكثر البلاغات.

٢٧٦- وظلت على حالها في عام ١٩٩٨ اتجاهات الإنتاج غير المشروع للأفيون وصنع الهيروين. وتشير بعض الاستقصاءات الى أن زراعة خشخاش الأفيون في كولومبيا لم يطرأ عليها تغيير طوال السنوات الثلاث الماضية وإن طرأت زيادة على كمية الهيروين المضبوطة في العام الماضي. ومع ذلك فإنه بخلاف ما كان عليه الوضع منذ عشر سنوات، يبلغ عدد من بلدان المنطقة الآن عن بعض على الأقل من حالات تعاطي الهيروين. وقد يكون ذلك مشيرا الى تزايد توافر الهيروين، الأمر الذي ينبغي ألا تغفله الحكومات التي تخطط استراتيجياتها الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

٢٧٧- ولا تزال على ندرتها البيانات الموثوقة عن الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا وإنتاج أوراق الكوكا وصنع هيدروكلوريد الكوكايين. والزيادة التي طرأت على المساحة المزروعة بشجيرات الكوكا في كولومبيا يعوض عنها الى حد كبير ما طرأ من نقص على المساحات المزروعة بشجيرات الكوكا في بوليفيا وبيرو. وبالنظر الى ارتفاع غلة أوراق الكوكا في بيرو، يبدو أن ذلك البلد قد ظل المنتج الرئيسي لأوراق الكوكا في العالم.

٢٧٨- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الجهات المانحة الدولية قد أيدت في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ خطة أعدتها بيرو للقضاء على زراعة شجيرات الكوكا وللتنمية الاقتصادية المتكاملة. وتأمل الهيئة أن يتوافر للحكومة ما تحتاج إليه من أموال لهذا الغرض.

٢٧٩- وترحب الهيئة بحقيقة أن بوليفيا وبيرو وكولومبيا قد قطعت شوطا بعيدا نحو بلوغ أهدافها لعام ١٩٩٨ للقضاء على زراعة شجيرات الكوكا. وتأمل الهيئة في أن يستمر في الأمد البعيد ما يطرأ في الوقت الحاضر من

٢٨٩- وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء تزايد استعمال المهدئات والمواد الأمفيتامينية مثل الاكستاسي ، الأمر الذي لوحظ في استقصاءات لغرف الطوارئ في المستشفيات، وخاصة في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي. ولئن كانت البيانات الإحصائية نادرة، فإن على سلطات الصحة العامة في أمريكا الجنوبية في مجموعها أن تجمع بيانات حول الموضوع على نحو أكثر انتظاما بهدف تحديد المدى الحقيقي لمثل هذا التعاطي.

البعثات

٢٩٠- زارت بعثة للهيئة سورينام في نيسان/ابريل ١٩٩٨. وعلى الرغم من وجود تشريعات لمراقبة المخدرات وبعض اللوائح التنظيمية لمناهضة غسل الأموال، ليس غسل الأموال بعد جريمة في حد ذاته ولا تزال ثمة حاجة الى تشريع لمناهضة غسل الأموال.

٢٩١- وترحب الهيئة بإنشاء هيئة تنسيق وطنية لشؤون مكافحة المخدرات في سورينام: المجلس الوطني لمكافحة المخدرات الذي يتولى مسؤوليات من بينها تقديم المشورة الى الحكومة بشأن سياسة مكافحة المخدرات، ومن أجل إعداد سياسات في مجالات منها إنفاذ قوانين المخدرات وخفض الطلب غير المشروع على المخدرات، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. ومن شأن اعتماد خطة وطنية لمكافحة المخدرات، وهي خطة موجودة بالفعل في شكل مسودة، أن ييسر كثيرا قيام المجلس بأداء وظائفه، مما سيحتاج أيضا الى موارد كافية.

٢٩٢- ولا يزال الإنتاج غير المشروع للقنب والاتجار به، وكذلك الاتجار غير المشروع بالكوكايين الذي يتجه الى أوروبا بصفة رئيسية، يطرعان مشاكل هامة في سورينام. ذلك أن ساحلها البحري الشاسع ومرتفعاتها التي يتعذر بلوغها تصعب للغاية مراقبتها، فضلا عن قربها من المناطق الرئيسية لصنع الكوكايين غير المشروع وروابطها التجارية والاتصالية الوثيقة مع بلدان في أوروبا، ولاسيما هولندا - كل ذلك يجعل من سورينام نقطة إعادة شحن مثالية لشحنات المخدرات والسلائف غير المشروعة. وتحث الهيئة حكومة سورينام على أن تعزز ما تتخذه من تدابير المراقبة وتطبق سياسة تعاون أوثق، ثنائي ومتعدد الأطراف، مع حكومات البلدان المجاورة.

٢٩٣- وحتى الآن بذلت حكومة سورينام بعض الجهود الرامية الى تقدير احتياجات البلد المشروعة من السلائف

بتبادل المعلومات عن مواد الجدول الأول، مما يقتضي من البلدان المصدرة أن تقدم نوعا من الإشعار السابق على التصدير بناء على الطلب.

٢٨٤- وتود الهيئة أن تؤكد ضرورة أن تتوخى حكومات البلدان المستوردة في أمريكا الجنوبية العناية في استعراضها لأوجه استخدامها المشروعة للمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة واحتياجاتها منها، ولاسيما أنهيدريد الخل وبرمنغنات البوتاسيوم، بالنظر الى ما سجل في المنطقة من واردات كبيرة زائدة على الحاجة، من عدة مواد كيميائية من الممكن أن يسرب الكثير منها الى قنوات غير مشروعة.

٢٨٥- ويواصل المتجرون بالكوكايين الموجه صوب الأسواق غير المشروعة في أوروبا وأمريكا الشمالية استخدام أساليب وسلوك مسارات أشد تنوعا. ولم يستطع أي من بلدان المنطقة أن يفلت من اتخاذه نقطة عبور لتهرب الكوكايين. وفي معظم البلدان واصلت زيادتها كميات الكوكايين المضبوطة أثناء العام الماضي مع استثنائين اثنين هما أوروغواي وبيرو.

٢٨٦- وتشير استقصاءات غرف الطوارئ بالمستشفيات الى أن تعاطي هيدروكلوريد الكوكايين يسود بين الأشخاص من فئات الأعمار الواقعة بين ٣٠ و٣٩ سنة، والى أن التعاطي المتزايد لـ الكراك الشائع في المنطقة برمتها، هو أكثر وضوحا في إكوادور والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا.

المؤثرات العقلية

٢٨٧- وبالنسبة للمؤثرات العقلية، لا يزال أحد أهم دواعي القلق في المنطقة يتمثل في إساءة استعمال المنشطات في شكل كوابح للشهية^(٣٥)، وقد اتخذت البلدان الثلاثة الأكثر تضررا بذلك، وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي، بناء على توصية الهيئة، خطوات تشريعية و/أو إدارية لمعالجة المشكلة. وقد أبلغ بالفعل عن انخفاض في إساءة الاستعمال هذه في شيلي، في حين أن الأرجنتين والبرازيل لا تزالان تحاولان التغلب على بعض صعاب التنفيذ الناجمة عن اتساع مساحة أراضيها.

٢٨٨- وينبغي للبلدان المجاورة التي لا تواجه بعد مشاكل خطيرة ذات صلة بإساءة استعمال المنشطات، وهي أوروغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو، أن تتخذ كل ما تراه مناسباً من تدابير وقائية لكي تتجنب استخدام الوصفات الطبية ذريعة لوصف المنشطات، وهي تدابير ينبغي لحكومات أخرى أن تنظر فيها كذلك.

القضائية بالولايات، وذلك من أجل التحقق من كفاءة تلك الأنشطة.

٢٩٨- وتعرب الهيئة عن تقديرها للدور الذي تقوم به حكومة الأرجنتين في مراقبة المخدرات والكيمائيات على الصعيد دون الإقليمي، ولاسيما جهودها ضمن إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، من أجل تحقيق التوافق بين القوائم الحالية للسلائف والكيمائيات الأساسية، وكذلك بين إجراءات مكافحة المخدرات.

٢٩٩- وينبغي دعم الإدارة الوطنية لمراقبة المخدرات، التابعة لوزارة الصحة بالأرجنتين، ولاسيما في قدرتها على ممارسة مراقبة فعالة على إساءة استخدام الوصفات الطبية المحتوية على مؤثرات عقلية. من ذلك مثلا، ينبغي التشجيع على قيام تعاون أوثق بين السلطات المسؤولة عن الصحة وبين الأوساط الطبية والصيدلانية، بهدف تحسين قدرات التفتيش على صعيد الولايات والصعيد الوطني.

٣٠٠- وترحب الهيئة بتدابير المراقبة التي استحدثت مؤخرا في الأرجنتين فيما يتعلق بارتفاع مستوى استهلاك كوابح الشهية، بما في ذلك رصد الوصفات الطبية والاستخدام الطبي للبيمولين، مما ترتب عليه خفض كبير لمستوى استهلاك تلك المادة.

الزيارات التقنية

٣٠١- في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، توجهت زيارة تقنية الى البرازيل لاستعراض مراقبة الصنع المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية ولاسيما مراقبة التوزيع المحلي للمنشطات. وتسجل الهيئة اعتماد لائحة تنظيمية جديدة في أيار/مايو ١٩٩٨ بشأن المواد الخاضعة لمراقبة خاصة. وتشمل اللائحة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، وهي تجمع عددا من اللوائح الصادرة بشأن الموضوع منذ ١٩٧٤. ومن المتوقع أن تتاح الموارد اللازمة لتنفيذ اللائحة الجديدة للسلطات المعنية.

٣٠٢- وبغية منع إساءة وسوء استعمال المؤثرات العقلية المشروعة الصنع في البرازيل، ينبغي تعزيز القدرة التشغيلية للسلطات المسؤولة عن الحركة المحلية المشروعة للمخدرات، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التسجيل والمراقبة والتفتيش.

٣٠٣- وربما يتعين وقف استخدام الوصفات الطبية لوصف المؤثرات العقلية وتركيبها من جانب الصيدالة، وعلى الأخص من جانب أشخاص غير مؤهلين. فتلك الممارسة عامل رئيسي من عوامل الإسهام في إساءة

المواد الكيميائية. وتشجع الهيئة الحكومة على مواصلة تلك الجهود، واستخدام ما تحصل عليه على هذا النحو من معلومات في إنشاء نظام كفاء وفعال لمنع تسريب المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الى قنوات غير مشروعة. وينبغي تعزيز التعاون مع البلدان المصدرة في هذا المجال.

٢٩٤- وزارت بعثة للهيئة الأرجنتين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتعرب الهيئة عن تقديرها للدور الذي تضطلع به أمانة تخطيط منع إدمان المخدرات ومحاربة الاتجار بالمخدرات (سيدرونار)، الهيئة الوطنية لصوغ سياسة المخدرات في الأرجنتين، والتي يرجع تاريخ إنشائها الى عام ١٩٨٩، في سن التشريعات المطلوبة في مجالات مكافحة المخدرات وخفض الطلب على المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن جهة أخرى، لا يزال قيد النظر قانون شامل لمناهضة غسل الأموال. وتحت الهيئة حكومة الأرجنتين على أن تشرع في أسرع وقت ممكن قانون مناهضة غسل الأموال الذي طال أمد تعليقه.

٢٩٥- وتشجع الهيئة حكومة الأرجنتين على تعزيز قدرة السيدرونار على تنسيق سياساتها وإجراءاتها مع الأجهزة التابعة للحكومات الأخرى والمسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالمخدرات، ولاسيما الأجهزة المعنية بالمراقبة الوطنية والدولية للمخدرات على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني، وتشجعها أيضا على أن تكفل حضور السيدرونار في جميع الولايات.

٢٩٦- وتدرك الهيئة أن الأرجنتين تحتاج الى موارد كبيرة لكي تكفل القدر الملائم من المراقبة على مرور الأشخاص والسلع على طول حدودها مع باراغواي والبرازيل وبوليفيا، وهي حدود شديدة التعرض للتهريب بكافة أنواعه، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها. فمراقبة الحدود التي تتسم بهذا القدر من التعقد لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا على أساس متعدد الأطراف. لذلك تشجع الهيئة حكومة الأرجنتين، الى جانب حكومات البلدان المجاورة، على أن تعزز جهودها الرامية الى رفع مستوى تنسيق سياسات مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وإجراء عمليات مشتركة لإنفاذ قوانين المخدرات.

٢٩٧- وتقوم ٢٩ وحدة مستقلة من وحدات قوى الشرطة، فيما تقوم به، بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة به في الأرجنتين على مستوى الولايات والمستوى الوطني. وتأمل الهيئة في أن يكون هناك رصد مركزي لأنشطة تلك الوحدات، وتنسيق يشمل أيضا أجهزة أخرى ذات صلة يذكر منها النظم

الانضمام الى المعاهدات

٣٠٧- انضمت حكومة فييت نام الى جميع المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات في أواخر عام ١٩٩٧. غير أن الهيئة تلاحظ مع القلق ما أبدته فييت نام من تحفظات على الأحكام المتعلقة بتسليم المجرمين في المعاهدات الثلاث (المادة ٣٦، الفقرة ٢ (ب) من اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢؛ والمادة ٢٢، الفقرة ٢ (ب) من اتفاقية سنة ١٩٧١؛ والمادة ٦ من اتفاقية سنة ١٩٨٨). وبالنظر الى أن تسليم المجرمين آلية جوهرية في تحقيق التعاون الدولي بمقتضى المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، فإن الهيئة تحث فييت نام على أن تعيد النظر في موقفها من هذا الأمر وأن تسحب تحفظاتها.

٣٠٨- وفي حين أن البرلمان الإندونيسي صدق على اتفاقية سنة ١٩٨٨ في أوائل عام ١٩٩٧، فإن الحكومة لم تودع بعد صك التصديق لدى الأمين العام. وتحث الهيئة الحكومة على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

٣٠٩- وتظل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكمبوديا البلدين الوحيدين بالمنطقة اللذين لا يزال عليهما أن يصبحا طرفا في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، وإن وجدت علائم تشير الى أن كمبوديا هي بصدد اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه (انظر الفقرتين ٣١٩ و ٣٢١ أدناه). وليست منغوليا بعد طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١ أو اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتأمل الهيئة في أن تكون تايلند عما قريب في وضع يمكنها من أن تصبح طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

التعاون الإقليمي

٣١٠- ترحب الهيئة بالتعاون التنفيذي المتزايد الجاري بين البلدان الستة الموقعة على مذكرة التفاهم لسنة ١٩٩٣ بشأن مكافحة المخدرات (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار) من خلال تنفيذ البرنامج دون الإقليمي الذي يتلقى المساعدة من اليونديسيب ويستهدف مراقبة السلائف، والتعاون عبر الحدود، والتدريب في مجال إنفاذ القوانين، وخفض الاستعمال غير المشروع للمخدرات في المرتفعات وبين الجماعات شديدة التعرض للخطر، واستحداث برامج التنمية البديلة بين زارعي الخشخاش من السكان. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، وقع وزراء خارجية

استعمال المنشطات وغيرها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

جيم - آسيا

شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا

التطورات الرئيسية

٣٠٤- تخلف الأزمة الاقتصادية التي حلت بشرق آسيا وجنوب شرقي آسيا أثرها على جميع جوانب الحياة بالمنطقة حيث خفضت بدرجة ملحوظة الميزانيات السنوية المخصصة لمراقبة المخدرات في بعض البلدان. ومن جهة أخرى لا يزال من الصعب أن يحدد بأي قدر من الثقة تأثير الانكماش الاقتصادي على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعلى أنساق استهلاكها وعلى أسعار بيعها في الشوارع.

٣٠٥- وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الراهنة، تواصل الجهود الرامية الى ترويج التجارة وحركة السلع بين البلدان الواقعة على نهر الميكونغ (تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار). ولئن كانت الاقتراحات برصف الطرق وفتح المزيد من نقاط الحدود ستسهل بلا شك الانتعاش والنمو الاقتصادي في المنطقة، فإن الهيئة تؤكد على أهمية إدراج آليات ملائمة في مرحلة تصميم تلك المشاريع تهدف الى أن لا تيسر تحسينات البنى الأساسية وزيادة سهولة الحركة في أنحاء المنطقة - عن غير قصد - حدوث زيادة في الاتجار غير المشروع بالمواد الخاضعة للمراقبة.

٣٠٦- ولا تزال المشاكل الرئيسية التي تكتنف مراقبة المخدرات في المنطقة تتمثل في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون (في المناطق الواقعة على الحدود بين ميانمار والبلدان المجاورة لها)، وتهريب أنهيدريد الخل والايغيدرين والافيدرين الكاذب الى المثلث الذهبي حيث تستخدم تلك المواد في صنع الهيروين والمنشطات الأمفيتامينية في مختبرات سرية. وتمتد طرق الاتجار بالمخدرات من تلك المنطقة الى الأسواق غير المشروعة داخل المنطقة وخارجها، ويسهم توافر المخدرات غير المشروعة في تفاقم مشاكل تعاطي المخدرات بما في ذلك سرعة انتشار العدوى بفيروس العوز المناعي البشري في أوساط أولئك الذين يتعاطون تلك المواد بطرق الحقن.

٣١٤- وتعرّب الهيئة عن تقديرها للعمل الجاري في عدد من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا في مجال منع سوء استعمال المخدرات، بما في ذلك أنشطة يراها عدد من المنظمات المحلية غير الحكومية على مستوى القاعدة الشعبية في بلدان يذكر منها تايلند والفلبين. وقد أسهمت تلك المنظمات بقسط وافر في الجهود الرامية الى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة في تلك البلدان.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

المخدرات

٣١٥- تتواصل زراعة القنب في كثير من بلدان المنطقة للاستهلاك المحلي والتصدير كليهما. وقد أصبحت كمبوديا مصدرًا رئيسيًا للقنب إذ تزود به الأسواق غير المشروعة في كافة أنحاء العالم. كذلك أبلغ عن زيادة في الاتجار بالقنب في ماليزيا.

٣١٦- ولا يزال الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية وتعاطيها يمثلان مشكلة خطيرة في المنطقة. وتظل ميانمار مصدر نسبة كبيرة من العرض غير المشروع للمواد الأفيونية في العالم وإن كان قيام الحكومة بتعزيز جهودها لإنفاذ القوانين يبدو أنه قد أسفر عن ضبط كميات أكبر من المواد الأفيونية والقضاء على زراعة خشخاش الأفيون في عدد أكبر من المواقع. ولا تتواصل زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون وصنع الهيروين في ميانمار وحدها وعلى طول حدودها، بل يحدث ذلك في بلدان أخرى أيضا. وقد عمدت حكومة فييت نام الى إزالة زراعة خشخاش الأفيون من مساحات كبيرة. وتعد تايلند والصين مركزين رئيسيين من مراكز الاتجار في الهيروين القادم من المثلث الذهبي وإن وجدت أيضا مسارات لذلك الاتجار عبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا. وسجل هبوطا كبيرا تهريب الهيروين عبر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين تعزى فيما يبدو الى نقل عصابات تهريب المخدرات مخازنهم الى الصين القارية وتحولهم الى الاتجار في كميات أصغر مما يجعل من الصعب اكتشاف أنشطتهم.

٣١٧- وفي منطقة الميكونغ، عوض الاتجاه الصاعد لحقن المواد الأفيونية عن الاتجاه الهابط لابتلاع تلك المواد وتدخينها وتنشقها. وفي الصين وميانمار، حيث يشيع حقن المخدرات، أسهم تقاسم أدوات الحقن في انتشار عدوى فيروس العوز المناعي البشري. وأدت زيادة توافر المواد الأفيونية، ربما نتيجة لزيادة أنشطة الاتجار في

الدول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) على إعلان مشترك لآسيان متحررة من المخدرات يستهدف تحرير المنطقة الفرعية من الإنتاج غير المشروع للمخدرات ومن تعاطيه والاتجار به بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١١- وبالنظر الى مدى الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا ومدى تهريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع بين بلدان تلك المنطقة وبلدان جنوب آسيا، تعتقد الهيئة أن زيادة التعاون مع بلدان جنوب آسيا قد يكون لها ما يبررها.

٣١٢- وفيما يتعلق بالمبادرات الثنائية، تعرب الهيئة عن تقديرها لزيادة التعاون بين تايلند وكمبوديا في اتخاذ الإجراءات ضد المتجرين بالمخدرات، وهو تعاون يتجلى فيما يلي: وتوقيع معاهدة لتسليم المجرمين في أيار/مايو ١٩٩٨ بين حكومتي البلدين؛ توقيع اتفاق في تموز/يوليه ١٩٩٨ بين لجنة الحدود الإقليمية لكمبوديا وبين تايلند على شن حملة لقمع الاتجار بالمخدرات على الحدود المشتركة بين البلدين؛ وتوقيع اتفاق في تموز/يوليه ١٩٩٨ بين أسطولي البلدين للخروج في دوريات مشتركة للتصدي للاتجار بالمخدرات والقرصنة في المياه الإقليمية المشتركة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، وقعت أيضا بروتوكولات لإنشاء تعاون في مجالي العدالة المدنية والجنائية من جانب حكومتي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، وقعت فييت نام وكمبوديا بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ توصلت تايلند وفييت نام اتفاقات بشأن التعاون التشريعي والقضائي والاضطلاع بأنشطة مشتركة تستهدف قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٣١٣- تلاحظ الهيئة أن من المنتظر أن يوقع برلمان تايلند عما قريب مشروع قانون للحد من غسل الأموال. وتشجع الهيئة الحكومة على سن ذلك القانون دون تأخير باعتباره خطوة إضافية تمكنها من الوفاء بمتطلبات اتفاقية سنة ١٩٨٨ ومن أن تصبح طرفا فيها. وتسجل الهيئة الحملة التي يشنها مكتب مجلس مكافحة المخدرات في تايلند لإقناع الوسائط بعدم إفساح مجال في برامجها لظهور المشاهير الذين يتورطون في تعاطي المخدرات. ويقصد بهذه المبادرة احتواء تمجيد تعاطي المخدرات لأغراض ترويحية، وهو موضوع نوقش بإسهاب في تقرير الهيئة عن عام ١٩٩٧^(٣١).

السلائف من الصين الى ميانمار، فقد اكتشفت السلطات الهندية عمليات تهريب للإيفيدرين من الهند الى ميانمار.

مسائل أخرى

٣٢٢- استمر في عام ١٩٩٨ الاتجاه الصاعد في تعاطي أكثر من مخدر بالمنطقة، يشهد بذلك العدد الكبير من الأشخاص الذين يتعاطون، في الصين وفي فييت نام، المهدئات والأمفيتامينات في آن معا.

٣٢٣- وأبلغ عن أن إساءة استعمال المذيبات الطيارة، ولاسيما تنشق الغراء، آخذ في الزيادة في عدة بلدان بالمنطقة يذكر منها تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. وكثيرا ما يقرن هذا الشكل من أشكال تعاطي المخدرات بصغار الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة عادة في المناطق الحضرية التي يتفشى فيها الفقر والبطالة. وفي اليابان، تقوم جماعات إجرامية ببيع التولوين - وهو مذيب صناعي يستخدم في صناعة مرقق الطلاء ومدرج باعتباره سليفة بالجدول الثاني من اتفاقية ١٩٨٨ - لأغراض التعاطي.

البعثات

٣٢٤- أوفدت الهيئة بعثة الى ميانمار في آذار/مارس ١٩٩٨. وتظل ميانمار أكبر منتج للأفيون والهيروين في العالم، إذ في ذلك البلد يتم الصنع غير المشروع لنسبة هامة من الميثامفيتامين في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا. وقد قطعت اللجنة المركزية لمراقبة تعاطي المخدرات، في ميانمار، على نفسها التزاما سياسيا واضحا بمكافحة المخدرات وتنفيذ برامج التنمية البديلة. من ذلك مثلا أن إعادة تنظيم اللجنة وتعزيزها هي وأنشطة إنفاذ القوانين قد أسفرا عن جهود مكثفة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة وعن زيادة عدد عمليات ضبط المخدرات. وتشجع الهيئة جميع الوزارات الحكومية بالتعاون الكامل مع اللجنة المذكورة.

٣٢٥- ومنذ عام ١٩٨٨، ظلت المساعدة الدولية المقدمة الى ميانمار عند حدها الأدنى. وتلاحظ الهيئة أن نطاق برامج مكافحة المخدرات محدود في ميانمار، وتأمل الهيئة أن تفي الحكومة بالتزامها بموجب خطة القضاء على المخدرات. وتدعو الحاجة الى مساعدات دولية لتحقيق نتائج بعيدة المدى، وخاصة لتوفير موارد دخل بديلة لأولئك الذين يعتمدون في الوقت الراهن على زراعة خشخاش الأفيون كمورد يكفل لهم أسباب العيش.

المنطقة، الى ارتفاع في حَقن المواد الأفيونية في أوساط الشباب في كافة أنحاء فييت نام. أما الأسلوب التقليدي لتدخين الأفيون وما يترتب عليه من إدمان فيسود خاصة في أوساط فئات السكان الأكبر سنا في المرتفعات.

٣١٨- ولم ترد إلا بلاغات متفرقة عن الاتجار بالكوكايين وتعاطيه في المنطقة.

المؤثرات العقلية

٣١٩- لوحظ أن الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية والاتجار فيها آخذان في الانتشار وقد بلغا مستويات قياسية في بعض بلدان المنطقة. وتشير البيانات عن حالات الضبط الى أن الصين وميانمار مصدران رئيسيان للميثامفيتامينات المصنوعة والموجودة في الأسواق غير المشروعة في هذين البلدين وفي غيرهما، وإن وجدت مختبرات للصنع غير المشروع لتلك المادة في بلدان أخرى بالمنطقة كذلك. وشهدت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة زيادة حادة في عمليات ضبط شحنات الميثامفيتامينات المصنوعة في أراضي الصين القارية، وهي في طريقها الى الأسواق غير المشروعة في عدد من بلدان المنطقة يذكر منها الفلبين واليابان. وعلى الرغم من أن المدمم أ (الإكستاسي) المضبوط في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا يصنع في أوروبا، فقد عثرت قوات الشرطة لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على مختبر في الصين يصنع تلك المادة. كذلك أبلغ عن صنع المدمم أ في إندونيسيا.

٣٢٠- ويشهد توسعا كبيرا في بعض بلدان المنطقة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية ولاسيما الأمفيتامين والميثامفيتامين. وفي حين أن مستويات إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها كانت متأرجحة في اليابان منذ عقد الخمسينيات، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة اتجاه صاعد جديد في عدد الموقوفين بتهمة تعاطي المنشطات أو الاتجار بها. ومن الجدير بالذكر من جهة أخرى أن نسبة متعاطي المخدرات الى مجموع السكان في اليابان ظلت فيما يبدو منخفضة بالمقارنة بمعظم البلدان الغربية. وتلاحظ الهيئة مع القلق أن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية آخذ في الانتشار السريع في أوساط الشباب في تايلند والفلبين. ففي تايلند، أبلغ عن ارتفاع في إساءة استعمال المدمم أ وفي عدد مضبوطات تلك المادة. ولا يزال تعاطي المدمم أ يمثل مشكلة في إندونيسيا كذلك.

٣٢١- وفي حين يبدو أنه يجري اتخاذ خطوات لتعزيز جهود إنفاذ القوانين الرامية الى اعتراض سبيل حركة

لقنوات التوزيع المحلية. ومن دواعي القلق حديثة العهد، زيادة تعاطي المؤثرات العقلية وإساءة استعمال مخدرات متعددة معا.

الانضمام الى المعاهدات

٣٢٩- من الدول الست في جنوب آسيا، أربع دول أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١، وثلاث في اتفاقية ١٩٧١، وخمس في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتحث الهيئة حكومة بوتان التي ليست طرفا في اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١، وحكومة نيبال، التي ليست طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١، على أن تنضما الى هاتين الاتفاقيتين بأسرع وقت ممكن. كذلك ترحب الهيئة بإعلان حكومة المالديف، التي ليست طرفا في أي معاهدة دولية لمكافحة المخدرات، أنها لن تلبث أن تتخذ الخطوات اللازمة للانضمام الى تلك المعاهدات.

التعاون الإقليمي

٣٣٠- تلاحظ الهيئة مع التقدير توقيع معاهدات لتسليم المجرمين وللمساعدة القانونية المتبادلة بين سلطات الهند وسلطات تسعة بلدان أخرى. وترحب الهيئة بالتعاون الجاري على الصعيد دون الإقليمي بما في ذلك الأنشطة التي تنفذها الهيئات الإقليمية مثل البرنامج الاستشاري للعقاقير الذي تنفذه أمانة مكتب خطة كولومبو وأمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعدد من المنظمات غير الحكومية - في تنفيذ برامج مكافحة المخدرات. وتأمل الهيئة في أن يواصل تطوير التعاون الذي بدأ في عام ١٩٩٦ بين حكومة الهند وحكومتها باكستان والصين.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٣٣١- تعرب الهيئة عن تقديرها لقيام حكومة المالديف في عام ١٩٩٧ بإنشاء مجلس مكافحة المخدرات ولعزمها إعداد استقصاء تقييمي سريع وخطة رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات. وفي نيبال، أدرجت في خطة السنوات الخمس سياسة جديدة لمكافحة المخدرات واستراتيجية جديدة لخفض الطلب على المخدرات. وتعاود الهيئة^(٣٧) حث حكومة نيبال على اعتماد مشاريع القوانين الخمسة بشأن مكافحة المخدرات، التي كانت قد صيغت بمساعدة اليونديسب.

٣٣٢- كذلك تحث الهيئة حكومتها بنغلاديش وسري لانكا على أن تواصل نظرها في مشاريع التعديلات الرامية الى تحديث التشريعات السارية تمشيا مع أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتشجع الهيئة حكومة الهند على تعجيل

٣٢٦- وتناشد الهيئة حكومة ميانمار أن تدرج في قوانينها الوطنية للمخدرات جميع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الخاضعة للمراقبة بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، وأن تطبق بالكامل الضوابط المنصوص عليها في تلك المعاهدات، بما في ذلك الأحكام الجنائية، من أجل أن تتخذ التدابير اللازمة ضد أي اتجاهات جديدة في تعاطي المخدرات وصنعها غير المشروع، وخاصة المؤثرات العقلية. كذلك تدعو الهيئة السلطات المختصة الى أن تفحص آلية جمع البيانات وإبلاغها الى الهيئة في الوقت المناسب على نحو ما تقتضيه تلك المعاهدات.

٣٢٧- وقد أصبح من الضروري بدرجة متزايدة تحذير مصادر السلائف التي تُهرَّب الى ميانمار، وكذلك المسارات التي تتبع في تهريب تلك السلائف، والكشف عن أي أساليب جديدة تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وتأمل الهيئة في أن تبذل الحكومة جهودا خاصة لكشف مواقع المختبرات السرية لصنع الميثامفيتامينات، فضلا عن مختبرات صنع الهيروين، وأن تتعاون حسب الاقتضاء مع البلدان المجاورة من أجل منع تسريب وتهريب السلائف المطلوبة لذلك النشاط غير المشروع. وتدعو الهيئة الحكومة الى بذل مزيد من الجهود لتحديد مدى إساءة استعمال المخدرات في ميانمار، وخاصة على ضوء الانتشار السريع لعدوى فيروس العوز المناعي البشري، والى تطوير تدابير مضادة ملائمة.

جنوب آسيا

التطورات الرئيسية

٣٢٨- يواصل الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في جنوب آسيا اقترانهما الى حد بعيد بتجارة العبور نتيجة لقرب المنطقة من أهم منطقتين لإنتاج المواد الأفيونية في العالم: الهلال الذهبي والمثلث الذهبي. وظلت الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة في بلدان جنوب آسيا محدودة نسبيا وتوجه منتجات المخدرات غير المشروعة الناجمة عن ذلك نحو الأسواق غير المشروعة داخل المنطقة بصفة رئيسية. وتواصل الهند تعاونها الوثيق مع الهيئة في جهد يرمي الى مراقبة التجارة الدولية في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وفي مناسبات كبيرة، منعت الهند تسريب مواد خاضعة للمراقبة الى قنوات غير مشروعة. وتعزى مشاكل مكافحة المخدرات في جنوب آسيا الى حد كبير الى نقص الموارد اللازمة لتنفيذ التشريعات أو اللوائح الوطنية، كما تعزى - في حالة المنتجات الصيدلانية والسلائف - الى المراقبة غير الكافية

لانكا استثناء من تلك القاعدة: فاستنشاق أبخرة الهيروين المسخن هو الطريقة السائدة لتعاطي ذلك المخدر.

٣٣٧- وفي الهند، كانت معظم المواد الأفيونية التي ضبطت في عام ١٩٩٨ قادمة من جنوب غربي آسيا وبلغت الهند إما برا أو بحرا؛ وقدمت كميات صغيرة منها من مصادر محلية (مشروعة أو غير مشروعة). والهيروين الذي اشتملت عليه أضخم الضبطيات التي تحققت في الهند في عام ١٩٩٨، قدم من كابول وأحضر أولا الى بشاور في باكستان. وبلغ مجموع كمية الهيروين التي ضبطت في الهند في عام ١٩٩٧ قرابة طن واحد. وفي سري لانكا، تجلب كمية كبيرة من الهيروين الذي يساء استعماله من الهند في قوارب ينظم حركتها تجار يعملون بين جنوب الهند والساحل الغربي لسري لانكا.

٣٣٨- ويستمر تعاطي أدوية السعال المحتوية على الكوديين على نطاق واسع في جنوب آسيا. فأصناف مثل الفينيسيديل، مسربة كانت أم في شكل منتجات مزيفة تتعاطى في بنغلاديش ونيبال والهند. وهي تهرب عبر حدود تتعذر حراستها. وقد وردت بلاغات عن ضبطيات من أدوية السعال المحتوية على الكوديين بكمية أعلى من نظيرتها المصنوعة طبقا للمعايير القانونية. وقيل إن بنغلاديش زودت بمنتجات مزيفة، كما أبلغ عن تعاطي عقاقير مخدرة تركيبية، مثل البييتيدين، في بلدان بالمنطقة.

٣٣٩- وفي الهند، بالنظر الى تطبيق نظام معقد لرصد حركة أنهيدريد الخل وتوزيعه، سجل عدد مضبوطات أنهيدريد الخل انخفاضا كبيرا أثناء السنوات القليلة الماضية. ويشتهر في أن أنهيدريد الخل يسرب الآن بكميات متزايدة الى قنوات غير مشروعة باستغلال حيلة البيع في أعالي البحار، وهي ممارسة تجارية مقبولة تتيح للمستورد الفعلي أن يبيع الشحنة، حتى في آخر لحظة، الى شخص آخر. وتم منذ عهد قريب منع تسريب أنهيدريد الخل في سري لانكا. وقد يشير ذلك الى أن سري لانكا كانت مستهدفة من جانب متجري المخدرات باعتبارها بلد عبور يستخدم في شحن أنهيدريد الخل الى بلدان قريبة منتجة للهيروين.

٣٤٠- وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء ما هو متبع الآن في بنغلاديش من استخدام كيمائيات خاضعة للمراقبة بمقتضى اتفاقية ١٩٨٨ في مجالات يذكر منها على سبيل المثال صناعة النسيج وصنع الثياب والدايعة والصبغة التي يقال إنها غير مشمولة باللوائح التنظيمية السارية ولا توجد أي وسيلة لتنظيم صنعها أو وارداتها أو صادراتها أو لرصد استخدامها. وفي ذلك باعث على القلق بوجه خاص

تحديث تشريعاتها السارية بتعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية واعتماد قانون إدارة النقد الأجنبي ومشروع القانون الخاص بغسل الأموال. فمن شأن هذا المشروع الأخير أن يشكل أول تشريع شامل في الهند لمكافحة غسل الأموال، امتثالا لالتزاماتها بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٣٣٣- وتعرب الهيئة عن تقديرها للأنشطة التي نفذت مؤخرا لخفض الطلب في بنغلاديش والمالديف والهند. ففي عام ١٩٩٨ شرعت المالديف في تنفيذ برنامج لتنمية وعي تلاميذ المدارس بخطورة المخدرات. وفي بنغلاديش صيغت استراتيجية وطنية لخفض الطلب على المخدرات وقام عدد من المنظمات غير الحكومية ومعها الحكومة بإنشاء مراكز جديدة لعلاج مدمني المخدرات. وتأمل الهيئة أن تحظى جميع هذه المبادرات بما يلزمها من دعم. ونفذت في الهند أنشطة كثيرة في مجال خفض الطلب، بما في ذلك أنشطة تستهدف منع تعاطي المخدرات في مكان العمل.

٣٣٤- تلاحظ الهيئة أنه فيما يتعلق بخفض الطلب، درب في بلدان بالمنطقة عدد كبير من موظفي إنفاذ القوانين. وقد وسعت الهند نطاق مراقبة التصدير ليشمل عددا إضافيا من السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات وبرمنغانات البوتاسيوم.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

المخدرات

٣٣٥- تشن حملات منتظمة للقضاء على القنب في سري لانكا ونيبال والهند وإن كانت زراعته قد استمرت. ويخصص معظم ما يحصد من القنب للاستعمال داخل منطقة جنوب آسيا وإن هربت كميات صغيرة نسبيا منه الى بلدان خارج المنطقة. وورد عدد قليل من البلاغات عن تعاطي وبيع زيت الحشيش في المالديف.

٣٣٦- وهربت كميات كبيرة من الهيروين الى بلدان جنوب آسيا قادمة من أفغانستان وباكستان وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، لكي يشحن معظمه الى أسواق غير مشروعة خارج المنطقة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وإن استهلك جانب منه محليا. وفي حوالي عام ١٩٨٩، بدأ تعاطي الهيروين بطريق الحقن في بنغلاديش ونيبال والهند. ويسود اليوم قلق بالغ في عدة أماكن بالمنطقة، ولاسيما في المراكز الحضرية، إزاء الرابطة بين انتشار الإيدز وتعاطي المخدرات بطريق الحقن، وهي رابطة ثبت وجودها بوضوح في المنطقة. ولا تزال سري

البعثات

٣٤٥- زارت بعثة للهيئة الهند في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، لتناقش مع الحكومة بوجه خاص مسائل ذات صلة بالزراعة المشروعة لخشخاش الأفيون ومخزونات الأفيون في ذلك البلد. وتعرب الهيئة عن تقديرها لما تبديه الحكومة من التزام وتبذله من جهود للحفاظ على مصدر مستديم ومستقر للأفيون المشروع لتلبية الطلب العالمي عليه، ولما اتخذته أيضا من تدابير مراقبة إضافية تستهدف منع التسريب.

٣٤٦- وتناشد الهيئة حكومة الهند، لكي تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها، أن تنشئ هيئة تنسيق فعالة وتعتمد على سبيل الاستعجال الخطة الرئيسية لمكافحة المخدرات، التي صيغت في عام ١٩٩٤، حتى يتسنى إعداد سياسة واستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات من أجل ضمان مشاركة وتكافل جهود الوزارات والأجهزة المعنية في مختلف جوانب مكافحة المخدرات.

٣٤٧- ويسر الهيئة أن تلاحظ أنه قد اتخذت في الهند سلسلة من تدابير المراقبة لمنع تعاطي البوبرينورفين، وهي تأمل في أن يبذل مزيد من الجهود لضمان تنفيذها الفعال. وتشجع الهيئة الحكومة على إقامة تعاون وثيق مع حكومات البلدان المجاورة، مثل بنغلاديش ونيبال، بهدف وضع حد لتهريب البوبرينورفين من الهند إلى تلك البلدان.

٣٤٨- وبالنظر إلى أن الاستهلاك المحلي للمورفين قد هبط إلى مستوى بالغ الانخفاض أثناء السنوات القليلة الماضية، ينبغي لحكومة الهند أن تتخذ تدابير فعالة لضمان توافره بكميات وافية للأغراض الطبية.

٣٤٩- وأوفدت الهيئة بعثة إلى بنغلاديش في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وتعرب الهيئة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق التوافق بين تشريعاتها الوطنية لمكافحة المخدرات والمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. وتأمل الهيئة في أن يدخل القانون الوطني لمكافحة المخدرات لسنة ١٩٩٠ والقواعد التي صيغت بموجبه حيز النفاذ في نهاية عام ١٩٩٨ حسبما هو مقرر.

٣٥٠- وتلاحظ الهيئة مع القلق مواطن الضعف في نظام المراقبة الراهن في بنغلاديش، وخاصة فيما يتعلق بنظام التوزيع والتفتيش، وتأمل أن تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لتصحيح الوضع ومن ثم لمنع إساءة استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المسربة من مصادر

بالنظر إلى أن الحجم الكبير لصناعات النسيج والثياب في ذلك البلد يتطلب استيراد كميات كبيرة من أنهيدريد الخل. ويرد بالتقارير كذلك أن حامض الكبريتيك يصنع أيضا بكميات كبيرة في ذلك البلد.

المؤثرات العقلية

٣٤١- تترد زيادة تعاطي البوبرينورفين المسكن في جنوب آسيا، وقد أصبح بالفعل أحد المخدرات الرئيسية التي يساء استعمالها في بعض أجزاء المنطقة. وتذكر التقارير أن البوبرينورفين يتعاطاه في الأغلب شباب يعيشون بالمراكز الحضرية في بنغلاديش ونيبال والهند. وتشير تلك التقارير إلى أنه وجدت في السنوات الأخيرة حالات لتعاطي و/أو ضبط البوبرينورفين القادم من الهند في بنغلاديش ونيبال وكذلك في بلدان خارج المنطقة مثل أذربيجان وأرمينيا. واستجابة للتقارير عن تنامي تعاطي البوبرينورفين طلبت السلطات المختصة في الهند من صانعي تلك المادة أن يستحدثوا عددا من تدابير المراقبة. وتناشد الهيئة حكومة الهند أن تضاعف جهودها لضمان التزام الصيدليات بشروط وصف البوبرينورفين.

٣٤٢- ويستمر تعاطي منتجات دوائية أخرى، مثل المنومات والمسكنات ومضادات القلق (الباربيتورات والبينزوديازيبينات) في معظم بلدان جنوب آسيا. وأبلغت نيبال عن زيادة في تعاطي النيترازيبام (نيتروسن) المهرب من الهند، كما أبلغت الهند عن تعاطي الديازيبام وسري لانكا عن تعاطي الديازيبام والفلونيترازيبام على نطاق محدود. ويبدو أن المصدر الرئيسي للمواد التي يساء استعمالها بالمنطقة يتمثل في قصور مراقبة قنوات التوزيع المحلية وما يترتب عليه من تهريب.

٣٤٣- وفي الهند، أثناء السنتين الماضيتين، أفضت جهود إنفاذ القوانين التي بذلتها أجهزة مختلفة لمكافحة الاتجار بالميثاكوالون واستحداث تدابير تنظيمية لمراقبة السلائف، إلى تفكيك عدة مختبرات سرية تستخدم في الصنع غير المشروع للميثاكوالون وإلى حدوث انخفاض هام في كميات تلك المادة التي تصنع على نحو غير مشروع. ومن جهة أخرى لا يزال تجار المخدرات يحصلون على السلائف من مصادر خارج الهند من أجل صناعة الماندراكس (مستحضر يحتوي على الميثاكوالون) بمختبرات سرية في بلدان أخرى مختلفة.

٣٤٤- وفي الهند أيضا، منعت تدابير مراقبة السلائف في عدة مناسبات تسريب الإيفيدرين، وخاصة إلى أمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية.

من مبادرات وطنية وإقليمية لتعزيز مكافحة المخدرات، ولاسيما بالدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

٣٥٥- وانتشار تعاطي المواد الأفيونية في أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية واسع النطاق ويبدو أنه أخذ في الاتساع؛ ويقال إن تعاطي الهيروين أخذ في التزايد هو الآخر - وإن كان بدرجة أقل - في بلدان أخرى في غرب آسيا. وعلى الرغم من تلك التطورات، فإن مستوى تعاطي القنب والهيروين والمثريات العقلية في كثير من بلدان المنطقة^(٣٨) يبدو عموماً أنه منخفض بالمقارنة بنظيره في بلدان بعض المناطق الأخرى. ونتيجة لتجارة العبور، تواصل تفاقمها مشاكل إساءة استعمال المخدرات بالدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى. ومن دواعي سرور الهيئة أن كثيراً من حكومات بلدان غرب آسيا تدرك مشكلة إساءة استعمال المخدرات حق الإدراك وأن بعضاً منها قد شرع في تقدير المدى الفعلي لإساءة الاستعمال تلك أو هو بسبيله إلى أن يفعل ذلك. وتشجع الهيئة الحكومات على إعطاء الأولوية لمنع تعاطي المخدرات وعلاجه.

الانضمام إلى المعاهدات

٣٥٦- منذ أن صدر آخر تقرير للهيئة، انضمت جورجيا إلى اتفاقية سنة ١٩٧١ واتفاقية سنة ١٩٨٨، وانضمت العراق إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨. ومن الدول الأربع والعشرين في غرب آسيا، ١٨ دولة هي الآن أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ في صيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، و ٤ دول أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ في صيغتها المعدلة، و ٢٣ دولة أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١، و ٢٢ دولة أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٣٥٧- وتسجل الهيئة أن حكومة جورجيا أعلنت نيتها الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٦١، وهي تأمل في صدور موافقة البرلمان قبل انتهاء عام ١٩٩٨. وتلاحظ الهيئة أن جمهورية إيران الإسلامية قد أتمت أعمال التحضير لانضمامها إلى اتفاقية سنة ١٩٧١، وأن حكومة باكستان، التي هي طرف في اتفاقية سنة ١٩٦١ في صيغتها غير المعدلة، تنظر الآن في أن تصبح طرفاً في بروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل لاتفاقية سنة ١٩٦١.

٣٥٨- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن قرابة جميع بلدان المنطقة قد أصبحت أطرافاً في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. وهي تشجع حكومة جورجيا على الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٦١، وحكومة أذربيجان على الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١،

مشروعة. ومن شأن القوانين الجديدة أن تزود الحكومة بأدوات ملائمة لمراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وينبغي بذل الجهود لضمان إنفاذ تلك القوانين وتطبيقها، مما يتطلب تعزيز البنى التنظيمية والإدارية في مجال القضاء وإنفاذ القوانين.

٣٥١- وتلاحظ الهيئة أن من المقرر أن يتم تنفيذ الخطة الرئيسية الخمسية بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات في عام ١٩٩٩، وهي تشجع حكومة بنغلاديش على مواصلة الأنشطة الجارية دون انقطاع.

غرب آسيا

التطورات الرئيسية

٣٥٢- في أفغانستان يبدو أن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على نطاق واسع آخذة في الزيادة وإن كان من المتوقع أن يكون مستوى إنتاج الأفيون في عام ١٩٩٨ أدنى من نظيره في عام ١٩٩٧ نتيجة لسوء الأحوال الجوية. وعلى حين يتواصل الصنع غير المشروع للمورفين والهيروين، ثمة من الدلائل ما يشير إلى أن الصنع غير المشروع للهيروين الذي كان يحدث من قبل في باكستان قد انتقل اليوم إلى أفغانستان. وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء كميات الأفيون والهيروين المكدسة في شمالي أفغانستان على مقربة من حدودها مع طاجيكستان. فمن الواضح أن المخزون قد أعد لأغراض ضمان الانتظام والتواصل في نقل كميات الأفيون والهيروين عبر الحدود الأفغانية إلى طاجيكستان وبلدان أخرى. وقد زادت كميات المواد الأفيونية التي اعترض سبيلها في غرب آسيا.

٣٥٣- ويتخذ تجار المخدرات من معظم بلدان المنطقة بلدان عبور لشحنات القنب والمواد الأفيونية القادمة من أفغانستان أو باكستان والمتجهة نحو أوروبا بنوع خاص ونحو مناطق أخرى كذلك. كما أن السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين يجري نقلها والاتجار بها عبر كثير من بلدان المنطقة.

٣٥٤- وتشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٦٥ في المائة من جميع ما تنتجه أفغانستان من الأفيون والمورفين والهيروين يجري الاتجار به عبر وسط آسيا. كذلك تشير المعلومات المتاحة إلى أنه أثناء العاميين الماضيين، انتهج المهربون مسارات جديدة تمر عبر الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى. وبعد نقلها عبر آسيا الوسطى، تتجه نحو بلدان أخرى هي الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا وبيلاروس ودول البلطيق، التي تتخذ نقاط دخول إلى أوروبا الغربية. وترحب الهيئة بما يتخذ

٣٦٥- وتشجع الهيئة سلطات بلدان وأقاليم غرب آسيا على إعطاء دفعة للتعاون على مراقبة الحدود الذي كان قد بدأ في سنوات سابقة، مثلاً بين تركيا والجمهورية العربية السورية ولبنان، وبين السلطة الفلسطينية وكل من الأردن وإسرائيل ومصر. ومن الأمثلة الإيجابية حديثة العهد التعاون بين حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان على تفكيك عصابة للاتجار في المنشطات.

٣٦٦- وتشجع الهيئة جامعة الدول العربية على توفير الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات، التي اعتمدها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٣٦٧- تلاحظ الهيئة مع الارتياح اعتماد برامج وطنية لمكافحة المخدرات في أذربيجان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وتعزيز تشريعات مكافحة المخدرات في عدد من الدول الأعضاء في كومونولث الدول المستقلة. فتمتة مشروع قانون بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية قيد النظر في أذربيجان وينتظر أن يكون جاهزاً للاعتماد في المستقبل القريب. وقد اعتمدت قوانين جديدة أو عدلت قوانين سارية - أو هي بسبيلها إلى أن تعتمد - في أرمينيا وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.

٣٦٨- وترحب الهيئة باعتماد لبنان في آذار/مارس ١٩٩٨ قانوناً يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وإنشائها مجلساً وطنياً بشأن المخدرات. ومن جهة أخرى، تأسف الهيئة لإضعاف ضوابط الاستيراد على المؤثرات العقلية على الرغم من اطلاع الهيئة على حالات من تسريبها إلى القنوات غير المشروعة. وتسجل الهيئة أنه في باكستان من المتوقع قريباً توسيع نطاق قانون مراقبة المواد المخدرة لسنة ١٩٩٧ لكي يطبق على المناطق القبلية الخاضعة لإدارة المقاطعات. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن حكومة باكستان تستعرض نظام العدالة الجنائية لديها من أجل تمكينه من النظر في القضايا المحالة إلى المحاكم بمزيد من السرعة وإدانة كبار المتجرين بالمخدرات.

٣٦٩- وتلاحظ الهيئة أن تركيا أصدرت لوائح بشأن عمليات التسليم المراقب. وتأمل الهيئة في أن تؤدي تلك اللوائح إلى توثيق التعاون الإقليمي والدولي في محاربة الاتجار بالمخدرات وتسريب المواد الكيميائية الأساسية.

وحكومتها إسرائيل والكويت على الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨. وعلاوة على ذلك تشجع الهيئة حكومات أفغانستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية على أن تصبح أطرافاً في بروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل لاتفاقية سنة ١٩٦١.

٣٥٩- وعلى الرغم من صدور قانون جديد في لبنان برفع السرية المصرفية في القضايا الجنائية، لا تزال الهيئة يساورها القلق من أن حكومة ذلك البلد لم تسحب بعد تحفظاتها على أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨ بشأن مناهضة غسل الأموال على الرغم من الاعتراضات التي أثارها عدة حكومات.

التعاون الإقليمي

٣٦٠- تلاحظ الهيئة مع الارتياح مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي في غرب آسيا.

٣٦١- ناشدت منظمة التعاون الاقتصادي، أثناء اجتماع القمة الخامس المنعقد في ألماتا، كازاخستان، في أيار/مايو ١٩٩٨، دولها الأعضاء التعاون في محاربة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، واعتمدت خططا لتدريب خبراء مكافحة المخدرات وللإبلاغ الدولي عن حالة المخدرات في غرب آسيا.

٣٦٢- وتبذل في الوقت الحاضر جهود لإنشاء حزام أمن للمخدرات حول أفغانستان من خلال التشجيع على اتخاذ تدابير منسقة لمكافحة المخدرات من جانب البلدان القريبة من أفغانستان (أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، باكستان، تركمانستان، جمهورية إيران الإسلامية، جورجيا، الصين، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان).

٣٦٣- وعمدت دورة تدريبية لسلطات الجمارك، نظمتها المنظمة العالمية للجمارك واستضافتها تركيا وتشارك فيها معظم بلدان غرب آسيا، إلى تنمية الوعي بضرورة مراقبة السلائف في المنطقة. وفضلاً عن ذلك، تشترك حكومتا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية في مشروع دون إقليمي يستهدف تحسين مراقبة السلائف في جنوب آسيا وغرب آسيا.

٣٦٤- وترحب الهيئة أيضاً بتوقيع باكستان معاهدة لتسليم المجرمين والتعاون القضائي مع الإمارات العربية المتحدة، والتحضير لإبرام اتفاقات مماثلة مع جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية ونيجيريا.

نجحت عام ١٩٩٧ في إزالة ١٥ ٠٠٠ هكتار من مساحة القنب الذين ينمو في الطبيعة في ذلك البلد من أصل ما يقدر بـ ٦٠ ٠٠٠ هكتار.

٣٧٥- وفي القوقاز يتجه معظم ما يزرع من قنب نحو السوق المحلية. وقد أبلغت السلطات عن القضاء على كميات كبيرة من القنب.

٣٧٦- وفي لبنان، كادت تختفي تماما زراعة القنب على نحو غير مشروع.

٣٧٧- ويستخدم معظم بلدان غرب آسيا من جانب تجار المخدرات في إعادة شحن كميات كبيرة من القنب ومن راتينج القنب الى البلدان المستهلكة في المنطقة وكذلك الى أوروبا وأوقيانيا. وقد أبلغ عن مضبوطات القنب وراتينج القنب كليهما في غرب آسيا.

٣٧٨- وبالنظر الى أن القنب لا يزال أكثر المخدرات تعاطيا في بلدان كثيرة في غرب آسيا، فإنه ينبغي التصدي له من خلال برامج منع وطنية ملائمة.

٣٧٩- وفي أفغانستان، يعد التزام السلطات بتحريم الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وتجهيز المواد الأفيونية أمرا مشكوكا فيه. فقد لوحظ أنه على حين أن زراعة الخشخاش غير المشروعة قد خففت في بعض المناطق، فإنها ظهرت في مناطق لم تكن تعرفها من قبل. ونتيجة لسوء الأحوال الجوية، ينتظر أن تكون كمية الأفيون المحصودة في عام ١٩٩٨ أقل من نظيرتها في عام ١٩٩٧ (٢١٠٠ طن في ١٩٩٨ مقابل ٢٨٠٠ طن في ١٩٩٧).

وعلى الرغم من أن التقديرات الأولية لمحصول الخشخاش المحصود في باكستان تشير الى زيادة في عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧، تأمل الهيئة في أن تضاعف الحكومة جهودها الرامية الى إنفاذ قرار التحريم الكامل لتلك الزراعة بحلول عام ٢٠٠٠ وفقا لما أخذته على عاتقها من التزام. وقد أبلغ عن أن صنع الهيروين قد انتقل نهائيا من باكستان الى أفغانستان. ويفترض وجود مختبرات الصنع غير المشروع للهيروين والمورفين في أفغانستان، على الأغلب في منطقتي نانغارهار وهيلماند وعلى مقربة من حدودها مع طاجيكستان وتركمانستان. وتتمتع عصابات الاتجار في مناطق الإنتاج بقدر من الأمن يفوق ما كانت تتمتع به من قبل نتيجة لضعف إنفاذ القوانين على الصعيد المحلي. وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء ما ورد من تقارير عن وجود مخزونات كبيرة من الأفيون والهيروين في شمال أفغانستان، وكذلك إزاء ما طرأ في كثير من أنحاء ذلك البلد من انخفاض على أسعار الهيروين والمواد

٣٧٠- وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء حقيقة أن عددا كبيرا من بلدان غرب آسيا لم يعتمد تدابير فعالة لمحاربة غسل الأموال، ولا سيما البلدان التي ترتفع فيها معدلات فوائد الاستثمار وتزداد احتمالات استغلالها في غسل الأموال (مثل إسرائيل ولبنان وعدد كبير من بلدان الخليج).

٣٧١- وبهذا الصدد تشجع الهيئة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي هو عضو في فرقة العمل للإجراءات المالية عن غسل الأموال، على أن يشارك بنشاط في إعداد تدابير مناهضة غسل الأموال وأن يرشد دوله الأعضاء في ذلك المجال. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن تركيا قد أصدرت بالفعل لوائح تنفيذية بشأن غسل الأموال وأنها أنشأت مجلسا للتحقيق في الجرائم المالية. وترحب الهيئة أيضا بحقيقة أن حكومة الإمارات العربية المتحدة هي الآن بصدد دراسة قانون جديد لمناهضة غسل الأموال، وأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تنظر في صوغ قانون لمناهضة غسل الأموال يكون متوافقا مع أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٣٧٢- وتثني الهيئة على تنفيذ برامج جديدة لمنع إساءة استعمال المخدرات ومعالجتها في الأردن وإسرائيل وباكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية. وتثني الهيئة أيضا على جمهورية إيران الإسلامية لشرورها في إجراء تقييم على صعيد الأمة بأسرها لمدى إساءة استعمال المخدرات، وتلاحظ أن الأردن وباكستان وتركيا تخطط لتنفيذ أنشطة مماثلة في المستقبل القريب.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي المخدرات

٣٧٣- يزرع القنب على نحو غير مشروع أو ينمو في الطبيعة على مساحات شاسعة في أفغانستان وباكستان (في المناطق القبلية). ولم يبلغ عن الاضطلاع بعمليات إزالة للقنب في عام ١٩٩٨ في أفغانستان أو باكستان على الرغم من أن البلدين لا يزالان مصدرين هاميين لراتينج القنب الذي يضبط في عدة أجزاء من العالم ولا يزال مرتفعا عدد مضبوطات القنب التي تحققتها حكومة باكستان.

٣٧٤- وينمو القنب في الطبيعة بدول أعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى، ولا سيما على مساحات شاسعة في وادي التشو الذي تمر عبره الحدود بين قيرغيزستان وكازاخستان ويعد مصدرا لإمداد تجار المخدرات الدوليين. وتنوّه الهيئة بالجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في قيرغيزستان التي

صغيرة جدا من الأرض وهي، الى حد كبير وإن لم يكن قصرا، تستهدف السوق المحلية.

٣٨٥- وفي تركيا، ربما كانت التقارير عن تناقص ضبطات أنهيدريد الخل والهيريون علامة على أن تجهيز الهيريون يجري نقله جزئيا الى بلدان أخرى بالمنطقة الفرعية.

٣٨٦- وفي عام ١٩٩٨، لم تكشف في لبنان أي زراعة على نطاق كبير لخشخاش الأفيون ولا أي صنع للمواد الأفيونية. ومن ناحية أخرى، فإنه نظرا لأن المساعدة الدولية لم تبلغ المستوى المتوقع، ولأن صعوبات صادفت التنفيذ في الوقت المناسب لبرامج الحكومة الرامية الى توفير مصادر بديلة للدخل، فلاحتمال قائم بأن ينتكس الفلاحون الى الزراعة غير المشروعة للخشخاش و/أو القنب. وتود الهيئة أن تؤكد على أن تقديم المساعدة الدولية في الوقت المناسب شرط مسبق لتنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة الواردة في قرار الجمعية العامة دأ-٤/٢٠ هاء.

٣٨٧- تتعاطى نسبة كبيرة من المواد الأفيونية المنتجة في أفغانستان، في غرب آسيا وفي جنوب آسيا. ويهرب الباقي الى أوروبا. ويستخدم تجار المخدرات بلدانا كثيرة في غرب آسيا في إعادة شحن كميات كبيرة من المواد الأفيونية الى أوروبا قادمة في معظمها من أفغانستان وبدرجة أقل من باكستان. وقد أبلغ معظم بلدان غرب آسيا عن كميات متزايدة من المواد الأفيونية المضبوطة. ففي جمهورية إيران الاسلامية لا تزال كمية المواد الأفيونية المضبوطة أكبر كميات تضبط على صعيد العالم وهي آخذة في التزايد. وبالنظر الى أنه توجد الآن مسارات كثيرة ومتنوعة للاتجار بالمخدرات، فمن الأهمية بمكان أن تتعاون حكومات غرب آسيا وتنظر في تعزيز عمليات المراقبة على حدودها المشتركة.

٣٨٨- وعلى الرغم مما يقال افتراضا من أن كميات المخدرات المضبوطة في الدول الأعضاء بكونولت الدول المستقلة لا يزال يشكل نسبة صغيرة من الكميات المتزايدة التي يتجر فيها عبر غرب آسيا، تلاحظ الهيئة أن معظم بلدان المنطقة تبلغ عن ضبط كميات تتزايد بحددة من المواد الأفيونية ولا سيما الهيريون. من ذلك مثلا أنه في نهاية عام ١٩٩٧، ضبطت قوات الأمن التركمانية قرابة ٢٠٠٠ كيلوغرام من الهيريون مارة بتركيا في طريقها الى أوروبا الغربية.

الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيريون (ويخاصة أنهيدريد الخل).

٣٨٠- وتأتي المواد الكيميائية المستخدمة في الإنتاج غير المشروع للهيريون في أفغانستان من أوروبا بصفة رئيسية، مارة بباكستان في أحيان كثيرة، ولكنها تأتي أيضا من الصين والهند. ويستخدم تجار المخدرات بلدانا كثيرة في غرب آسيا بلدان عبور لتلك المواد الكيميائية. وقد أحبطت السلطات الباكستانية عدة محاولات لتهرب أنهيدريد الخل الى أفغانستان من الصين ومن بلدان في أوروبا عبر الكويت والإمارات العربية المتحدة.

٣٨١- ومع تعزيز الضوابط على تلك المواد الكيميائية في بلدان أخرى بجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا وجنوب غربي آسيا، تستخدم الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى كمصادر بديلة لإمداداتها. فبعض هذه الدول تصنع، أو لديها إمكانات أن تصنع، المواد الكيميائية الرئيسية المطلوبة لصنع الهيريون والميتامفيتامين. وتستخدم تلك الدول علاوة على ذلك كبلدان عبور لتهرب تلك المواد الكيميائية (ولاسيما أنهيدريد الخل) الى أفغانستان وغيرها من بلدان جنوب غربي آسيا من منشآت صناعية في الاتحاد الروسي ومن بلدان أوروبية أخرى. ومنذ عام ١٩٩٥ تعكف سلطات الجمارك في أوزبكستان على وقف محاولات التصدير الى أفغانستان لما بلغ مجموعه ٧٢ طنا من المواد الكيميائية التي بدونها يستحيل تصنيع المواد الخام الى هيريون. وفي أثناء الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٨، ضبطت سلطات تركمانستان في عمليات مختلفة ما بلغ مجموعه ٤١ طنا من أنهيدريد الخل كانت متجهة نحو أفغانستان.

٣٨٢- وتشدد الهيئة على أن ثمة حاجة الى أن تضاعف جهودها جميع بلدان غرب آسيا من أجل اعتراض سبيل تلك المواد الكيميائية.

٣٨٣- ليس للأفيون الذي ينتج حاليا على نحو غير مشروع في آسيا الوسطى تأثير هام على السوق العالمية غير المشروعة، غير أن للمنطقة الفرعية إمكانية كبيرة لأن تصبح مصدرا أهم للمخدرات غير المشروعة. وتشن سنويا في جميع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة في آسيا الوسطى حملات للقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة. ويساور الهيئة قلق من جراء تزايد تجهيز الأفيون وإنشاء مختبرات سرية في آسيا الوسطى.

٣٨٤- وفي بلدان القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) تجري زراعة خشخاش الأفيون في معظمها على مساحات

المؤثرات العقلية

٣٩٤- وفقا لما جاء في تقارير الضبطيات، لا يزال شائعاً في شبه الجزيرة العربية تعاطي مختلف المنشطات المهربة بصفة رئيسية عبر الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية، والمسجلة في معظمها تحت اسم الماركة Captagon. وتستخدم الحدود الساحلية للبلدان الواقعة على الخليج بدرجة متزايدة لأغراض ذلك التهريب. وتعاود الهيئة، كما فعلت في تقاريرها السابقة، تشجيع جميع البلدان المعنية على التعاون من أجل تحديد منشأ مختلف هذه المنتجات ومسارات الاتجار بها وتركيب كل منها. وترحب الهيئة بما تحقق في خريف عام ١٩٩٧ بين السلطات التركية والسورية من تعاون على تفكيك إحدى عصابات تهريب تلك المواد.

٣٩٥- ويساور حكومة كازاخستان قلق إزاء وجود مساحات شاسعة للنمو الطبيعي لنبات إيفيدرا، تغطي ما يقدر بـ ٣٥٠ ٠٠٠ هكتار بالمناطق الجبلية في الجزء الجنوبي من ذلك البلد. وفي سنة ١٩٩٧ وحدها، ضبطت وحدات إنفاذ القوانين في كازاخستان ١٣ طناً من أعشاب الإيفيدرا، التي يعتقد أنها كانت معدة لإنتاج الإيفيدرين وغيره من المنشطات. والإيفيدرين إما أن يحول في المختبرات المحلية إلى ميتكاتينون (إيفيدرون) الذي يحقن أو يستخدم كسليفة في صنع الميثامفيتامين. وتواصل أيضاً في فيرغيزستان صنع الإيفيدرين من نباتات الإيفيدرا.

٣٩٦- وفي الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، زاد في السنوات الأخيرة عدد الشواهد على تعاطي العقاقير الأمفيتامينية، بما في ذلك الإكستاسي القادم من أوروبا الغربية. ويتزايد في بلدان أخرى في غرب آسيا أيضاً تعاطي الإكستاسي الأوروبي المنشأ.

٣٩٧- وشهدت إسرائيل ارتفاعاً في تعاطي الـ س د وعقاقير أمفيتامينية مختلفة ولاسيما الإكستاسي. وتتعاظم في إسرائيل فضلاً عن ذلك عقاقير محوَّرة لم تخضع بعد للمراقبة الدولية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أخضعت إسرائيل عدداً من العقاقير المحوَّرة للمراقبة الوطنية.

٣٩٨- وانخفض في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية عدد ضبطيات المهيبطات (السيكوباربيتال) ولم يقدم معلومات عن إساءة استعمال المنتجات الصيدلانية (المنشطات والمسكنات بما فيها

٣٨٩- وقد برزت منطقة القوقاز بوصفها رواقاً جديداً لعبور الاتجار غير المشروع بالمخدرات بسبب الثغرات الموجودة على الحدود بين الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وتفاقم انتشار الجريمة المنظمة. وتحث الهيئة سلطات تلك البلدان على تحسين التنسيق فيما بين أجهزة إنفاذ القوانين في محاربة ارتفاع معدل الجريمة.

٣٩٠- وتعد جمهورية إيران الإسلامية إحدى الأسواق غير المشروعة الرئيسية لأفيون أفغانستان. ويتفشى تعاطي الأفيون في جمهورية إيران الإسلامية في أوساط المسنين بالمناطق الريفية وفي أوساط الأثرياء في المدن؛ أما شباب المدن فيتجهون نحو الهيروين الرخيص الثمن لتدخينه أو حقنه.

٣٩١- وليسم معروفاً مدى تعاطي المواد الأفيونية في أفغانستان وإن كان يعتقد أنه منتشر وأخذ في الزيادة. ولا يزال تعاطي الهيروين واسع الانتشار في باكستان حيث يتزايد تعاطيه بطريق الحقن. وتشير التقارير إلى زيادة مطردة في تعاطي الهيروين في بلدان أخرى كثيرة في غرب آسيا، بما في ذلك بلدان لم تكن تعرفه من قبل.

٣٩٢- وفي الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة يبدو أن تعاطي المواد الأفيونية قد سجل زيادة كبيرة في السنوات الأربع الأخيرة ولاسيما في أوساط الشباب، كما سجل تعاطي المخدرات زيادة على طول مسارات الاتجار بها. ويثير أسلوب الحقن في تعاطي المخدرات قلقاً بالغا بالنظر إلى أنه أصبح الناقل الرئيسي لفيروس العوز المناعي البشري، ففي كازاخستان، حيث كان ٨٠ في المائة من الأشخاص المعروفة إصابتهم بذلك الفيروس من متعاطي المخدرات، تنفذ الحكومة عدداً من الأنشطة الرامية إلى منع إساءة استعمال المخدرات وعلاجها والحد من وقوع الإصابة بذلك الفيروس بين متعاطي المخدرات بالحقن. ويشجع تعاطي المواد الأفيونية بالحقن أيضاً في منطقة القوقاز حيث يمثل تعاطي المخدرات بالحقن أحد أهم نقلة فيروس العوز المناعي البشري.

٣٩٣- ولا يزال تعاطي الكوكايين قليل الانتشار بالمنطقة. وتشير ضبطيات من الكوكايين محدودة النطاق في إسرائيل وتركيا وتركمانستان ولبنان وفي بلدان منطقة القوقاز إلى تعاطي كميات قليلة منه في تلك البلدان. هذا وقد توقف تماماً تقريباً تجهيز هيدروكلوريد الكوكايين من عجينة الكوكا في لبنان.

الجديد الشامل لمكافحة المخدرات وأن تطبقه بالتساوي على جميع المناطق الخاضعة لسلطتها.

٤٠٤- وتأمل الهيئة في أن تبادر حكومات أخرى وهيئات دولية، كل في حدود اختصاصها، الى مساعدة السلطة الفلسطينية في سعيها الى خفض المعروض من المخدرات وخفض الطلب على المخدرات الموجهة نحو الاستهلاك غير المشروع في المناطق الخاضعة لسلطتها، والى تعزيز قدراتها على علاج تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل متعاطيها.

٤٠٥- وزارت بعثة للهيئة جورجيا من ٢٦ الى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨.

٤٠٦- ويجري الآن في جورجيا صوغ تشريعات لمراقبة التوزيع المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. غير أن الهيئة يساورها القلق إزاء بطء التقدم في هذا الاتجاه وتأمل في أن يحرز مزيد من التقدم في استحداث تشريعات تتوافق مع المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

٤٠٧- وسلطات الجمارك في جورجيا لا تمارس مراقبة فعالة على الحدود الوطنية بالنظر الى أن تلك الحدود موضع نزاع وليست محمية بما فيه الكفاية في عدد من المناطق. ولهذا السبب فإن سلطات الجمارك ووزارة الخارجية، المسؤولتين عن المراقبة الجمركية وعن أمن الحدود على التوالي، ليستا في وضع يمكنهما من التصدي للاتجار بالمخدرات في المناطق المذكورة. وعلاوة على ذلك فإنهما تفتقران بشدة الى التجهيزات اللازمة وهما بحاجة ماسة الى المساعدة التقنية التي تمكنهما من كفاءة الأداء. وقد جعل هذا الوضع من الصعب على الحكومة أن تتصدى على نحو فعال لمشكلة الاتجار بالمخدرات الذي يسهله كثيرا الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلد في منطقة القوقاز.

دال - أوروبا

التطورات الرئيسية

٤٠٨- في حين كانت أوروبا دائما وجهة رئيسية لتلقي المخدرات، فقد ظهرت أيضا بوصفها منتجا للقنب والمخدرات التركيبية. ففي أوروبا يصنع الم د م أ (الإكستاسي) في مختبرات سرية ويتجر به على صعيد العالم. وربما كان عدم وضوح الرسائل المتعلقة بأخطار العقاقير التركيبية، ولا سيما الم د م أ (الذي أثبتت آثاره السمية على العقل البشري شواهد حديثة العهد) هو الذي أسهم في زيادة الطلب على تلك العقاقير. وفي تقريرها عن

البيزنوديازيبينات) سوى حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتأمل الهيئة أن تعمد بلدان غرب آسيا التي تخطط لإجراء تقييم لمدى إساءة استعمال المخدرات الى تضمين استقصاءاتها المنتجات الصيدلانية. وتثني الهيئة على حكومة باكستان لتنظيمها في عام ١٩٩٨ حلقتي عمل حول توخي العقلانية في وصف المؤثرات العقلية للأغراض الطبية.

البعثات

٣٩٩- في شباط/فبراير ١٩٩٨ أوفدت الهيئة بعثة الى اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية. وتنص الاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية وبين حكومة اسرائيل على أن يقوم الطرفان بالتنسيق فيما بينهما فيما يتعلق بالأنشطة الرامية الى خفض المعروض من المخدرات والحد من تعاطيها.

٤٠٠- وبالنظر الى أن التعاون الوثيق بين حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية هو في صالح الطرفين كليهما، تحث الهيئة الطرفين على النظر في خيارات لإنشاء آلية فعالة لتنسيق جميع الشؤون ذات الصلة بمراقبة المخدرات، ولبحث العقبات الراهنة في سبيل التنسيق الفعال، وذلك بقصد إزالتها.

٤٠١- ومن دواعي سرور الهيئة أن رصد الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية يتم على نحو يكفي لمنع معظم محاولات التسريب من التجارة المشروعة وأن الأنشطة الرامية الى خفض الطلب تحظى بالاهتمام اللازم. وتأمل الهيئة في أن تعجل حكومة اسرائيل بعملية تحديث تشريعاتها الوطنية بحيث تتمكن من التصديق على اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤٠٢- لذلك تحث الهيئة حكومة اسرائيل على إعطاء أولوية أعلى للمسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتيسير اعتماد القوانين ذات الصلة والتصديق على اتفاقية سنة ١٩٨٨. كذلك تحث الهيئة الحكومة على إعطاء الأولوية لإرساء أساس تشريعي لتنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤٠٣- وفي مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، تلاحظ الهيئة مع الارتياح ما تبذله السلطة الفلسطينية من جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على مكافحة المخدرات، وخاصة بإعداد تشريع شامل بشأن مكافحة المخدرات ومضاعفة جهودها الرامية الى منعها. وتشجع الهيئة السلطة الفلسطينية على أن تعتمد بأسرع وقت ممكن التشريع

تصبح طرفا في اتفاقية سنة ١٩٧١، وأعربت حكومة سويسرا عزمها على أن تصبح طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤١٥- وليست ألبانيا طرفا في أي من المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد ظلت الهيئة طوال سنوات تحت حكومة ذلك البلد على الانضمام الى تلك المعاهدات، وأدى الاضطراب الاجتماعي الذي حدث عام ١٩٩٧ الى تعطيل عملية الانضمام الى المعاهدات، كما ترتب عليه أن تمكنت الجماعات الإجرامية من تدعيم عملياتها وتوسيع نطاقها بحيث تواجه ألبانيا اليوم مشاكل خطيرة من جراء أنشطة الاتجار في المخدرات. لذلك تعاود الهيئة حثها سلطات ألبانيا على تعزيز جهودها الراهنة لمناوأة المخدرات بالانضمام الى المعاهدات وتحقيق التوافق بين تشريعاتها الوطنية وبين أحكام المعاهدات واتخاذ تدابير لمناهضة جماعات الاتجار بالمخدرات.

التعاون الإقليمي

٤١٦- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، دخلت حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي آلية للتبادل السريع للمعلومات عن العقاقير التركيبية وتقدير مخاطرها، وبذلك يكون قد نُفذ الإجراء المشترك الذي اعتمده المجلس الأوروبي بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالاستناد الى المادة K.4 من المعاهدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بشأن تبادل المعلومات وتقدير المخاطر ومراقبة العقاقير التركيبية الجديدة.

٤١٧- وتأمل الهيئة في أن يتم في المؤتمر الأوروبي المنظم في مدينة فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تبادل الخبرات المكتسبة في مجالي التعاون بين التخصصات والتعاون فيما بين المؤسسات المعنية بمنع إساءة استعمال المخدرات وبسياسة مراقبة المخدرات، وتوفير زخم جديد لتطوير سياسة أوروبية مشتركة في مجال منع إساءة استعمال المخدرات.

٤١٨- وعاودت دول البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) التأكيد على تعاونها في جهود محاربة الأنشطة الإجرامية مثل غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة. فقد وقع رؤساء حرس الحدود بين دول البلطيق بروتوكولا بشأن التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات في تموز/يوليه ١٩٩٨.

٤١٩- وترحب الهيئة بعملية Kanal التي أعدت بالاشتراك بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، والتي تتضمن زيادة التحاور بين المؤسسات المختصة على طول الحدود بين البلدان

عام ١٩٩٧، أكدت الهيئة على صعوبة منع إساءة استعمال العقاقير في بيئة تزداد فيها رؤية تلك العقاقير على أنها أقرب الى أن تكون ظاهرة ثقافية طبيعية^(١١).

٤٠٩- ومعظم العقاقير الاصطناعية التي ضبطت في أوروبا الغربية تصنع أيضا في بلدان في أوروبا الغربية يخصص منها بالذكر هولندا، وفي بعض بلدان أوروبا الشرقية؛ كذلك يمتد نطاق صنع العقاقير التركيبية الى بلدان أخرى. والعقاقير التركيبية المصنوعة في أوروبا توجه الى الأسواق غير المشروعة في البلدان الأوروبية وفي بلدان كثيرة خارج أوروبا.

٤١٠- وقد ارتفع معدل تعاطي الهيروين في بعض بلدان أوروبا الغربية بينما ظل على حاله أو انخفض في بلدان غيرها ومتوسط سن تعاطي الهيروين آخذ في الارتفاع. وقد طرأ تحول عن حقن الهيروين نحو تدخين الهيروين؛ وهو تحول أتاحتته زيادة نقاوة ذلك العقار. وانخفضت أسعار الهيروين وترتبت على ذلك زيادة توافره في الأسواق غير المشروعة. ويساور الهيئة قلق من أن العودة الى الهيروين ربما كانت أيضا نتيجة لسوء فهم مؤداه أن تدخين الهيروين خلو من المخاطر الكبرى.

٤١١- ولا يزال عدد ضبطيات الكوكايين مرتفعا. وخلافا لتعاطي العقاقير الاصطناعية أو تعاطي الهيروين، للذين حظيا بكثير من الاهتمام، لا يبدو أن عامة الناس تنظر الى تعاطي الكوكايين على أنه مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة. كما أن تعاطي أكثر من مخدر معا آخذ في الارتفاع مما يشكل تحديا خطيرا للمشتغلين بعلاج متعاطي المخدرات.

٤١٢- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن الحكومات الأوروبية تولي اهتماما متزايدا لجهود الحد من إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. كما تؤكد تلك الحكومات على أهمية منع تعاطي المخدرات باعتباره أداة لإحراز نتائج باقية في مجال مكافحة المخدرات.

الانضمام الى المعاهدات

٤١٣- منذ أن صدر آخر تقرير للهيئة، أصبحت ليتوانيا طرفا في اتفاقية سنة ١٩٨٨. ومن الـ ٤٤ دولة في أوروبا، ٤١ دولة أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ و ٤٠ دولة أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ و ٣٦ دولة والاتحاد الأوروبي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤١٤- وقد أعربت حكومة بيلاروس عن نيتها الانضمام الى بروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل لاتفاقية سنة ١٩٦١^(١١). كما أبدت حكومة لختنشتاين عزمها على أن

المشاركة، وذلك بتعبئة جهود وموارد أجهزة إنفاذ القوانين في تلك البلدان.

٤٢٠- وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، اتفق وزراء الداخلية في بلغاريا ورومانيا واليونان على دعم جهودهم المشتركة لمحاربة الجريمة عبر الحدود. وينص الاتفاق، فيما ينص عليه، على إنشاء لجنة ثلاثية للإشراف على العمليات المشتركة للشرطة التي تستهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات ومناهضة غسل الأموال.

٤٢٧- وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشأت حكومة سلوفينيا لجنة مخدرات مشتركة بين الوزارات ومكتب مخدرات لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالمخدرات.

٤٢١- وتلاحظ الهيئة مع التقدير برامج التعاون الجارية للاتحاد الأوروبي مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في مجال مكافحة المخدرات، ولاسيما الأنشطة التي يمولها أو تنفذ في إطار برنامج Phare^(٣٦) متعدد البلدان لمحاربة المخدرات وغيرها من الأنشطة.

٤٢٨- وفي توجيه مشترك قدم في نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلبت جمعية المدعين العامين ووزارة العدل في بلجيكا الى المدعين العامين إعطاء أدنى أولوية قانونية لتوجيه الاتهام الى أشخاص توجد في حوزتهم كميات صغيرة من القنب. واقترحتا أيضا أن لا يسجن مستعملو القنب الذي لم يقترفوا أي جرم سوى حوزته، وأن يكون السجون بمثابة ملاذ أخير. ومن دواعي الأسف أن التوجيه قد أسيء تفسيره على أنه اتجاه نحو نزع الصفة الإجرامية عن القنب وإباحته.

٤٢٢- وتسجل الهيئة دخول اتفاقية يوروبول حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتشجع يوروبول على التعاون الكامل مع انتربول والمنظمة العالمية للجمارك وغيرها من المنظمات ومع السلطات الوطنية لإنفاذ القوانين.

٤٢٩- وفي ألمانيا نصت قاعدة دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ١٩٩٨ على توقيع عقوبات إدارية على قيادة المركبات تحت تأثير المخدرات. وأي سائق يتبين أن استخدم أي كمية من القنب أو الهيروين أو المورفين أو الكوكايين أو الأمفيتامين تسحب منه رخصة القيادة علاوة على دفع غرامة كبيرة. وتشجع الهيئة البلدان الأخرى على اتخاذ خطوات ماثلة في صالح الصحة العامة والأمن العام بغية الحد من خطر قيادة المركبات تحت تأثير المخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٤٢٣- ترحب الهيئة باعتماد تشريعات جديدة أو تدعيم تشريعات سارية لمكافحة المخدرات في عدة بلدان ولاسيما الاتحاد الروسي وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وليتوانيا والنمسا وهنغاريا.

٤٣٠- وتسجل الهيئة أن مجلس الاتحاد الأوروبي اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٨ لائحة (الجماعات الأوروبية) تحمل رقم ١٤٢٠/٩٨^(٣٧) بتعديل القواعد العامة لتقديم المعونة لزراع الكتان والقنب الهندي. وينص التعديل على تقييد منح المعونة لأي زارع قنب يكون قد أبرم عقدا مع مجهزة أولي للقنب مرخص له أو يقوم هو نفسه بتجهيز القنب الى قش. وتشجع الهيئة مجلس الاتحاد الأوروبي على أن ينظر في اعتماد مزيد من تدابير المراقبة، بما في ذلك استحداث عمليات التفتيش في الموقع وإنزال العقوبات عند الاقتضاء من أجل الحيلولة دون استخدام القنب المتأتي من الزراعة المعانة في أغراض غير مشروعة.

٤٢٤- كذلك ترحب الهيئة بتشريعات مكافحة غسل الأموال التي دخلت حيز النفاذ في سويسرا في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتأمل الهيئة في أن تنضم حكومة سويسرا الى اتفاقية سنة ١٩٨٨ في أسرع وقت ممكن. وقد سنت أيضا تشريعات تستهدف منع غسل الأموال في لاتفيا وليتوانيا اللتين انضمتا من قبل الى اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤٢٥- وتحث الهيئة حكومات بلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا على أن تضع في صيغتها النهائية قوانينها الجديدة بشأن مكافحة المخدرات، التي هي قيد الإعداد في الوقت الراهن. وينبغي لكل من ألبانيا والبوسنة والهرسك ويوغوسلافيا أن تبذل قصارى جهودها لصوغ واعتماد نصوص تشريعية تستهدف تنفيذ أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٤٣١- وتدرك الهيئة الصعوبات التي تشهدتها السلطات القضائية السويسرية في منع بيع قنب البساتين الى متعاطي القنب. وتأمل الهيئة في أن تتمكن حكومة سويسرا من

٤٢٦- وقد اعتمدت بولندا تشريعات جديدة لمكافحة المخدرات في عام ١٩٩٧. وتأمل الهيئة في أن تستحدث

الاتحادي المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، من أجل إجازة الوصفات الطبية للهيروين للأشخاص المصابين بارتهاض شديد له. وقد جاء ذلك إثر إجراء استفتاء وطني بشأن السياسة السويسرية إزاء المخدرات، بما في ذلك وصف الهيروين طبيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أسفر عن الموافقة على برنامج لتوزيع الهيروين. ومع أن التعديل يوصي بفرض بعض القيود على الوصفات الطبية للهيروين، من حيث عدد وأنواع الأشخاص الذين ينبغي علاجهم، تعاود الهيئة الإعراب عما أعربت عنه من قبل من قلق إزاء ذلك البرنامج. وتلاحظ الهيئة مع الأسف أن نتائج تقييم الهيروين للبرنامج تلبية لطلب حكومة سويسرا بناء على اقتراح الهيئة، لم تكن متاحة قبل صدور المرسوم.

٤٣٧- وقد أنشأت بعض دول أوروبا ما يعرف باسم صالات الحقن Shooting galleries، حيث يتاح لمعاطي المخدرات أن يتعاطوها تحت إشراف وفيما يفترض أنه ظروف صحية. وتحث الهيئة تلك الدول على أن تدرس بعناية جميع متضمنات صالات الحقن هذه، بما في ذلك متضمناتها القانونية، وتجمع المدمنين، وتيسير الاتجار غير المشروع، والرسالة التي يمكن أن يبثها إلى عامة الجمهور وجود تلك الأماكن، وتأثير ذلك على الإدراك العام لإساءة استعمال المخدرات.

٤٣٨- وتعرب الهيئة عن تقديرها لكون حكومة لكسمبرغ قدمت مرة أخرى أموالا (١,٧ مليون دولار) من أصول مصادرة متأتية من جرائم ذات صلة بالمخدرات، مساهمة منها فيما تبذله الأمم المتحدة من جهود مكافحة المخدرات وفقا لاتفاقية سنة ١٩٨٨. وتشجع الهيئة الحكومات الأخرى على اتخاذ ترتيبات مماثلة تكفل استخدام العائدات المصادرة للجرائم ذات الصلة بالمخدرات لأغراض مكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي المخدرات

٤٣٩- والاتجار بالقنب آخذ في الزيادة والانتشار في كافة أنحاء القارة الأوروبية. وشحنات القنب المتزايدة الحجم يجري ضبطها مما يؤكد زيادة توافر القنب في الأسواق غير المشروعة. وأوروبا بسبيلها إلى أن تزداد أهمية بوصفها مصدرا للقنب نتيجة لزيادة زراعته داخل البيوت في بلدان المنطقة، وهو تطور يسرته التجارة الحرة في بذور أصناف القنب عالية محتوى التتراهيدروكannabinol (THC). وزراعة القنب داخل البيوت، التي بدأت في هولندا بصفة

التصدي لتلك المشكلة كما ينبغي بتعديل الأحكام القانونية السارية.

٤٣٢- وتسجل الهيئة اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات في استونيا وأوكرانيا وبيلاروس والمملكة المتحدة والنرويج. وترحب الهيئة بحقيقة أن التركيز في تلك الاستراتيجيات ينصب على منع إساءة استعمال المخدرات وأن بعضها يصحبه تخصيص مزيد من الأموال لأنشطة خفض الطلب. وتعرب الهيئة عن تقديرها لتعيين منسق وطني لمكافحة المخدرات في المملكة المتحدة، الأمر الذي سيعزز الجهود المبذولة في ذلك البلد لمحاربة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها ولتنظيم صناعة وتجارة العقاقير المشروعة.

٤٣٣- وتشجع الهيئة حكومتي لاتفيا وليتوانيا على المضي في إعداد البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات التي شرعتها فيها. وتكرر الهيئة توصيتها لرومانيا، التي كانت قد قدمت على أثر بعثتها إلى ذلك البلد في تموز/يوليه ١٩٩٧، بإنشاء لجنة لتنسيق مكافحة المخدرات^(٤٤). ولئن كانت الهيئة تدرك الصعوبات التي تمر بها البوسنة والهرسك، فهي توصي سلطات ذلك البلد باستغلال كافة الإمكانيات لإنشاء آلية وطنية لتنسيق أنشطة مكافحة المخدرات التي تضطلع بها مختلف السلطات، بما في ذلك سلطات إنفاذ القوانين.

٤٣٤- وترحب الهيئة بحقيقة أن حكومات عدة بلدان في أوروبا الغربية قد استعانت بوسائل الاتصال الحديثة، مثل الانترنت، في بث معلومات وقائعية عن العقاقير واستخدام العقاقير.

٤٣٥- وفي هولندا، شرع في إجراء دراسة إكلينيكية قائمة على عينات عشوائية لمقارنة الفعالية النسبية لاستخدام وصفة طبية لاستعمال الهيروين والميتادون الفموي معا، وللاستخدام الميتادون وحده، لعلاج مدمني الهيروين الزمانيين والمستعصيين. وبوجه عام، تظل الهيئة على قلقها إزاء إمكانية تكاثر تجارب الهيروين واعتماد سياسات اجتماعية من بينها وصف الهيروين قبل إخضاع المشاريع لعمليات تقييم كاملة ومستقلة. كما تظل الهيئة قلقة إزاء التأثير المحتمل لتلك التجارب على الجهود العالمية المبذولة للتصدي لمشكلة المخدرات. وتأمل الهيئة في أن تعمل حكومة هولندا على ضمان اتباع البروتوكول المعد لمشروع البحث لكي يتسنى الحصول على نتائج غير منحازة.

٤٣٦- وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، عرضت حكومة سويسرا على الهيئة التشريعية مرسوما بتعديل القانون

آخذة في الزيادة في ليتوانيا حيث تدمر سنويا حقول واسعة من الخشخاش.

٤٤٥- ويشيع تعاطي خلاصة قش الخشخاش المعدة في البيوت بطريق الحقن، ولاسيما في أوكرانيا ولكن أيضا في الاتحاد الروسي واستونيا وبولندا ولاتفيا وليتوانيا. وقد أدى حقنه في الوريد الى سرعة انتشار عدوى فيروس العوز المناعي البشري نظرا لتشاطر الإبر على نطاق واسع وقلّة الوعي بما تنطوي عليه تلك الممارسة من خطر. ومن جميع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة يبدو أن أوكرانيا هي الأكثر اتباعا لتلك الممارسة وهي في الوقت نفسه البلد الذي يبلغ فيه معدل نمو العدوى بفيروس العوز المناعي البشري أقصى سرعته.

٤٤٦- وظلت على حالها أو انخفضت ضبطيات الهيروين في غرب أوروبا باستثناء المملكة المتحدة حيث بلغت تلك الضبطيات مستوى قياسيا زاد على طنين في عام ١٩٩٧. ويواصل معظم الهيروين قومه من بلدان في جنوب غربي آسيا وإن كان بعضه يجري إنتاجه في بلدان بجنوب شرقي آسيا وفي كولومبيا. وبعد امتداده نحو الشمال، لا يزال طريق البلقان هو المسار الرئيسي للاتجار بالهيروين، ولا يزال المتجرون يستخدمون وسائل النقل الطرقي، ولاسيما النقل الطرقي الدولي (TIR) بالشاحنات التي يمر عدد كبير منها على طريق البلقان لتهرب كميات كبيرة من الهيروين. وتذكر التقارير أن عدة بلدان، وخاصة بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا تستخدم على نحو متزايد كمراكز للتخزين والتوزيع لمخدرات أهمها الهيروين.

٤٤٧- وقد ضبط الهيروين القادم من كولومبيا في بلدان أوروبية لأول مرة في عام ١٩٩٧. وبالنظر الى أن اسبانيا قد اتخذت نقطة دخول مفضلة للكوكايين الى أوروبا، فالخطر يلوح من أن شبكات توزيع الكوكايين القائمة قد تستخدم في توزيع الهيروين.

٤٤٨- وعلى الرغم من أن مستويات تعاطي الهيروين منخفضة نسبيا، فقد أبلغ عن زيادة في تعاطي الهيروين في الاتحاد الروسي وبلغاريا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا. ومن التأثيرات العرضية للتجارة العابرة في الهيروين أن تعاطي تلك المادة آخذ في الانتشار في عدد من دول المنطقة.

٤٤٩- ولا تزال مرتفعة إمدادات وأسعار ودرجة نقاوة الكوكايين في أوروبا. ولعل استمرار ارتفاع مستويات أسعار الكوكايين أن يكون ناجما عن التدابير التي اتخذتها

رئيسية، أخذت تنتشر في كثير من البلدان الأوروبية ولاسيما المملكة المتحدة حيث تضاعفت الضبطيات أثناء السنوات القليلة الماضية. وتتحكم المنظمات الإجرامية بدرجة متزايدة في زراعة القنب داخل البيوت.

٤٤٠- وينمو القنب في الطبيعة فيما تربو مساحته على مليون هكتار من الأرض في الجزء الجنوبي من الاتحاد الروسي وفي مناطق ذلك البلد الواقعة الى الشرق من جبال الأورال، وفيما قد يصل الى ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في أوكرانيا.

٤٤١- والمصادر غير الأوروبية الرئيسية للقنب المضبوط في أوروبا هي باكستان وتايلند وكلمبوديا وكولومبيا والمغرب ونيجيريا. ولا تزال اسبانيا وهولندا هما المركزين الرئيسيين لتوزيع القنب في أوروبا. وتعد اسبانيا المدخل الرئيسي للقنب المغربي وهولندا المدخل الأوروبي الرئيسي للقنب القادم من كولومبيا ونيجيريا. ويهرب القنب في معظمه في شحنات تزن كل منها عدة أطنان مخبأة في بضائع منقولة في حاويات.

٤٤٢- وفي رأي الهيئة أن الإعلان المباشر وغير المباشر عن أساليب زراعة القنب في البيوت، وعن الحصول الميسر على بذور القنب، وعن أدوات ومعدات تعاطي القنب وتوافرها قد أسهمت كلها بالمزيد في إشاعة إساءة استعمال ذلك المخدر. والمناقشات العلنية حول إضفاء الشرعية على تعاطي القنب تركت انطباعا خاطئا بأن القنب لا يتسبب في أذى وأن له فضائل كثيرة، بما في ذلك منافع طبية، مما لم يثبت صحته علميا بعد.

٤٤٣- وترحب الهيئة بأي بحوث جديدة حول الخواص الطبية لأي عقار مخدر أو مؤثر عقلي، بما في ذلك القنب، ولكن الهيئة تحذر الحكومات من إساءة استغلال الجهود العلمية في أغراض إضفاء الشرعية على المخدرات. وإن ثبتت الفائدة الطبية للقنب، فسيكون عقارا لا يختلف عن معظم العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، له ما لها من نفع طبي معترف به. غير أن هذه العقاقير يجب أن يواصل قصر استعمالها على الأغراض الطبية وحدها وفقا لمقتضيات المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

٤٤٤- ويزرع خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في الاتحاد الروسي. فقد اكتشفت سلطات إنفاذ القوانين في الجزء الجنوبي من الاتحاد الروسي ودمرت عددا كبيرا من المواقع التي تستخدم في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون على نطاق ضيق. وفي أوكرانيا، يستخدم ما لا يقل عن ٣٠٠٠ هكتار في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون. ويبدو أن الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون

مستمرًا في دول البلقان حيث تتوافر الأسواق غير المشروعة للسلائف التي تستخدم في صنع العقاقير الاصطناعية.

٤٥٤- وفي الاتحاد الروسي، يساور السلطات قلق من الازدياد السريع للصنع المنزلي غير المشروع للعقاقير الاصطناعية ومستحضرات الايفيدرين بصفة رئيسية في مختبرات سرية صغيرة حجم الإنتاج. كذلك تصنع الأمفيتامينات في مختبرات سرية بأوكرانيا. ففي عام ١٩٩٧ اكتشفت السلطات أيضا مختبرا يستخدم في الصنع غير المشروع للم د م أ لأغراض التصدير الى ألمانيا.

٤٥٥- وقد أصبح انتشار تعاطي العقاقير الاصطناعية (الأمفيتامينات ونظائرها ولاسيما الم د م أ) مدعاة لقلق سلطات الصحة العامة في قرابة جميع البلدان الأوروبية. ويلاحظ في بعض بلدان أوروبا الشرقية أن التعاطي الواسع النطاق للمواد الأفيونية، ومعظمها في شكل خلاصة قش الخشخاش المنتج محليا، قد حل محله تعاطي الأمفيتامين والمنشطات الأمفيتامينية. كذلك ازداد تعاطي العقاقير التركيبية في دول البلقان.

٤٥٦- وتستورد السلائف والكيماويات اللازمة للصنع غير المشروع للعقاقير التركيبية الى بلدان في أوروبا أو يحصل عليها بطرق غير مشروعة من رجال صناعة أوروبيين. وترحب الهيئة بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخرا لتشديد الضوابط على العقاقير الاصطناعية وسلائفها.

البعثات

٤٥٧- أوفدت الهيئة بعثة الى قبرص في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ولاحظت وجود تشريعات شاملة لمكافحة المخدرات تتفق وأحكام المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. وهناك يعمل بفعالية نظام مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية. وتود الهيئة أن تمارس الحكومة مزيدا من اليقظة فيما يتعلق بالصفقات التي تتضمن استيراد مؤثرات عقلية بقصد إعادة تصديرها، وذلك لضمان أن تلك المواد لا تسرب الى قنوات غير مشروعة في بلدان ثالثة.

٤٥٨- وتوصي الهيئة حكومة قبرص بمواصلة بذل جهودها الرامية الى دراسة مدى وأنساق واتجاهات إساءة استعمال المخدرات. فمن شأن ذلك أن يمكن الحكومة من تصميم وتنفيذ استراتيجية سليمة تستهدف خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة، ومن تحقيق أهداف السياسة الوطنية لمنع وعلاج التبعية للخمور والمخدرات، التي أعلنت في تموز/يوليه ١٩٩٦.

سلطات إنفاذ القوانين لزيادة ما يضبط سنويا من كميات الكوكايين. ووفقا لأنتربول يواصل النقل البحري كونه الوسيلة الرئيسية لتهرب الكوكايين الى أوروبا وإن كانت قد ازدادت أيضا كميات الكوكايين المضبوطة في المطارات الأوروبية. كذلك تستخدم وسائل أخرى لتهرب الكوكايين يذكر منها خدمات الطرود البريدية السريعة. ونتيجة لانخفاض الضوابط على الحدود انتقلت في أنحاء المنطقة كميات كبيرة من الكوكايين بلا قيود تذكر.

٤٥٠- ويظل تعاطي الكوكايين منخفضا نسبيا في أوروبا الشرقية حيث يقتصر ذلك التعاطي على شرائح سكانية معينة نظرا لارتفاع أسعاره. ومن جهة أخرى تشير عمليات ضبط شحنات كبيرة من الكوكايين في بلغاريا وكرواتيا الى أن المخدر يهرب على نطاق واسع من أمريكا الجنوبية عبر أوروبا الشرقية. ومن ثم لا يمكن استبعاد تركه قدرا من الآثار الجانبية في أوروبا الشرقية. ويبدو أن تعاطي الكراك لم يصبح واسع الانتشار في أوروبا على خلاف الوضع في الولايات المتحدة. وتعرب الهيئة عن قلقها من أن الطابع الحقيقي لتعاطي الكوكايين ومداه لم يتضح بعد بما فيه الكفاية.

المؤثرات العقلية

٤٥١- في عام ١٩٩٧، كما في الأعوام السابقة، كان الأمفيتامين هو المؤثر العقلي الرئيسي الذي يضبط في أوروبا. وظلت كميات المؤثرات العقلية المضبوطة تتزايد منذ عام ١٩٩٥، فكانت أوروبا تمثل نسبة كبيرة من مضبوطات الأمفيتامين المبلغ عنها على صعيد العالم. وبلدان المصدر الرئيسية للأمفيتامينات ونظائرها مثل الم د م أ (الإكستاسي) هي ألمانيا وبلجيكا وبولندا وهولندا. وتشير البيانات المتوافرة الى أن أوروبا الشرقية تستخدم على نحو متزايد للصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية والاتجار في السلائف والكيماويات المستعملة في الصنع غير المشروع لتلك العقاقير،

٤٥٢- وقد داهمت سلطات إنفاذ القوانين البلغارية مختبرا سريا يستخدم في صنع الأمفيتامين على نطاق واسع إذ بلغت قدرته الإجمالية على الإنتاج ١٨٠٠ كيلوغرام للدفعة الواحدة. ويواصل في الجمهورية التشيكية التعاطي الواسع النطاق للبرفيتين، وهو ميثامفيتامين مصنوع محليا.

٤٥٣- والصنع المحلي للأمفيتامينات والإيفيدرون (الميتاكاثينون) والم د م أ على نطاق أضيق، لا يزال

٤٦٣- وتشجع الهيئة حكومة هولندا على أن تنظر في طرق لتيسير محاربة بيع بذور القنب بناء على طلبات شراء بالبريد، وخاصة ما يرسل منها الى بلدان أخرى، ومنع الإعلان عن بذور القنب. وربما كان من الصعب إنفاذ أمر بتحريم حيازة بذور القنب لأغراض غير مشروعة؛ غير أن فرض حظر على زراعة القنب داخل البيوت أيا كان الغرض منها، ربما أسهم في منع انتشار القنب عالي محتوى التتراهيدروكنابيبول لاستعماله في أغراض غير مشروعة، وذلك نظرا لأنه في بلدان تسودها الأحوال المناخية التي تسود هولندا، ليس من الممكن زراعة ذلك القنب إلا داخل البيوت.

٤٦٤- وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن هولندا أنشأت تشكيلة متنوعة من مرافق علاج وإعادة تأهيل مدمني المواد الأفيونية، وأن متوسط أعمار أولئك المدمنين أخذ في الارتفاع، وأن عددهم قد ظل فيما يبدو دون تغيير أثناء التسعينيات. ومن جهة أخرى فإن ما طرأ من زيادة على عدد مدمني المواد الأفيونية الذين يستعملون الكوكايين بالإضافة الى المواد الأفيونية يشكل تحديا عسيرا للأشخاص المعنيين بعلاج أولئك المدمنين.

الزيارات التقنية

٤٦٥- في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٨ قامت الهيئة بزيارة تقنية الى كل من الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لمناقشة مشاكل تتعلق بمراقبة الحركة المشروعة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية. وتعرب الهيئة عن تقديرها لاعتماد الاتحاد الروسي قانونا جديدا بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وتأمل الهيئة في أن تسارع الحكومة الى إصدار جميع اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام ذلك القانون. وتشجع الهيئة حكومة الاتحاد الروسي على تنفيذ جميع التشريعات المتعلقة بقيام الشركات بالإبلاغ عن صادرات وواردات المواد الخاضعة للمراقبة. وتطلب الهيئة الى حكومة الاتحاد الروسي أن تقدم قدرا كافيا من الموارد الى السلطات المختصة المسؤولة عن التعاون مع الهيئة. وتسجل الهيئة عزم السلطات البريطانية على دعم الأساس القانوني لمراقبة التجارة الدولية في بعض المؤثرات العقلية. وتشجع الهيئة حكومة المملكة المتحدة على تعزيز قدرات وموارد السلطات المختصة المسؤولة عن مراقبة الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

٤٥٩- وكان من شأن النجاح الذي حققته قبرص باعتبارها مركزا دوليا للنشاط الاقتصادي خارج الحدود الإقليمية، أن عرضها للأنشطة الدولية لغسل الأموال. وسجلت الهيئة ما اتخذته الحكومة من إجراءات لمناهضة غسل الأموال، بما في ذلك اعتماد تشريعات لمناهضة غسل الأموال وإنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وسلطة استشارية لمناهضة غسل الأموال في نيسان/أبريل ١٩٩٨ تقدم الى مجلس الوزراء المشورة بشأن ما يتخذ من تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ قوانين مكافحة المخدرات. فلئن كانت جهود الحكومة قد عززت على الأرجح قدرتها على اتخاذ الإجراءات ضد النشاط المالي غير المشروع في البلد، فإن الحاجة تدعو الى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بتحري طلبات المصارف والشركات اللإقليمية الساعية الى التسجيل في قبرص. وعلى المصرف المركزي، على الأخص، أن يجري تحرياته الخاصة لضمان مشروعية أنشطة المتعهدين العاملين خارج الحدود الإقليمية.

٤٦٠- وفي آذار/مارس ١٩٩٨ أوفدت الهيئة بعثة الى هولندا لمناقشة تطورات مكافحة المخدرات منذ بعثتها الأخيرة الى ذلك البلد في عام ١٩٩٦، ولجمع المعلومات حول دراسة إكلينيكية بالعينات العشوائية لمقارنة الفعالية النسبية لاستخدام وصفة طبية لاستعمال الهيروين والميثادون الفموي معا، ولاستخدام الميثادون وحده، في علاج مدمني الهيروين المزمنين المستعصيين (انظر الفقرة ٤٣٥ أعلاه).

٤٦١- وتشير عدة استقصاءات أجريت في هولندا الى ارتفاع حاد في تعاطي القنب والدم دم أ في أوساط الشباب. وتشجع الهيئة الحكومة على مواصلة بذل جهودها لتصحيح الخطأ الشائع بين الشباب ومؤداه أن القنب والدم دم أ والمخدرات الجديدة التي تحتوي عليها مثلا بعض أصناف الفطر - ليست خطيرة، ولبث رسالة واضحة لتثبيط جميع أوجه الاستعمال غير المشروع للمخدرات.

٤٦٢- وتقر الهيئة بأن الجهود الرامية الى تقليل المعروض من المنشطات الأمفيتامينية في هولندا قد أسفرت فيما يبدو عن بعض النتائج الإيجابية. وهي تعرب عن تقديرها لما قامت به السلطات في هولندا من تقاسم الخبرات مع نظيراتها في بلدان تواجه مشاكل مماثلة تتعلق بالصنع غير المشروع للمنشطات والاتجار غير المشروع بها.

هاء - أوقيانيا

التطورات الرئيسية

٤٦٦- لا يزال القنب أكثر المخدرات تعاطيا في أوقيانيا. وهو يزرع لأغراض التعاطي ويتوافر في كافة أنحاء المنطقة. وما زالت مشاعر القلق تساور الهيئة إزاء انتشار تعاطي القنب في استراليا وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وتأمل الهيئة في أن تتخذ حكومات تلك البلدان تدابير مناسبة لتحقيق انخفاض في هذا التعاطي.

٤٦٧- ومن المتوقع أن يواصل تزايد تعاطي مشتقات الأمفيتامين في استراليا ونيوزيلندا وربما أيضا في عدد آخر من بلدان المحيط الهادئ. وقد ذكرت رئيسة الوزراء في نيوزيلندا، في خطاب مؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن حكومتها قررت إخضاع البيزنوديازيبينات للمراقبة. وتأمل الهيئة في أن تجرى التعديلات المطلوبة على قانون إساءة استعمال المخدرات لسنة ١٩٧٥ من أجل تلافي المزيد من التأخير في تنفيذ اتفاقية ١٩٧١ التي أصبحت نيوزيلندا طرفا فيها قبل ثمان سنوات.

٤٦٨- وكان تعرض جزر جنوب المحيط الهادي لارتكاب الجرائم المالية، بما فيها غسل الأموال، موضوع نقاش في عدد من الاجتماعات الوزارية الإقليمية، مثل اجتماعات منتدى جنوب المحيط الهادئ. وتأمل الهيئة في أن تتخذ التدابير الوقائية اللازمة في البلدان المعنية.

٤٦٩- وتتواصل الجهود الإقليمية الرامية الى التعاون داخل المنطقة. وتعرب الهيئة عن تقديرها لجهود استراليا ونيوزيلندا كليهما لمساعدة بلدان أخرى بالمنطقة.

الانضمام الى المعاهدات

٤٧٠- من الدول الـ ١٤ في أوقيانيا، تسع دول هي أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١، وثمان دول في اتفاقية سنة ١٩٧١. ولم تصبح أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨ سوى ثلاث دول. وترحب الهيئة بانضمام بالاو الى اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ والى اتفاقية سنة ١٩٧١. وتحت الهيئة جميع دول المنطقة التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات على أن تنضم إليها دون تأخير.

التعاون الإقليمي

٤٧١- واصل منتدى جنوب المحيط الهادئ أنشطته الرامية الى منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات بتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين. فقد شجع أنشطة

خفض الطلب على المخدرات التي تضطلع بها أفرقة مجتمعية. وترحب الهيئة بمبادرات حكومة نيوزيلندا الرامية الى مناهضة غسل الأموال. فقد نظمت الحكومة حلقات تدارس ضمت المسؤولين عن اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في تونغا وجزر كوك وساموا وفانواتو وفيجي بغية تنمية وعيهم بمخاطر الجرائم المالية وبضرورة التعاون على محاربة غسل الأموال على الصعيدين الوطني والدولي. وتأمل الهيئة في أن يمد نطاق تلك الأنشطة لتشمل جزرا أخرى في جنوب المحيط الهادئ.

٤٧٢- وترحب الهيئة بمشاركة حكومة استراليا في شبكة لمكاتب اتصال بشأن إنفاذ القوانين في آسيا والمحيط الهادئ. وتلاحظ الهيئة مع الارتياح أن الحكومة قدمت أموالا الى فريق آسيا/المحيط الهادئ المعني بغسل الأموال. ومن المبادرات الإقليمية الأخرى التي اتخذتها الحكومة توفير ما يلي: تقديم الدعم للقضاء على المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة في جنوب شرقي آسيا؛ وتقديم المساعدة في مكافحة انتشار عدوى فيروس العوز المناعي البشري من جراء تعاطي المخدرات بالحقن الوريدي؛ والتدريب في مجال إساءة استعمال المواد؛ وتقديم المساعدة في تعزيز دوائر الجمارك في منطقة المحيط الهادئ.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

٤٧٣- ترحب الهيئة بإعلان حكومة استراليا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عن استراتيجيتها المعنونة التشدد حيال المخدرات Tough on Drugs والتي تقضي باتباع نهج متوازن إزاء معالجة مشكلة المخدرات. فلخفض العروض من المخدرات غير المشروعة ينصب التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات التحري واعتراض السبيل بهدف تعقب غسل الأموال، وتبذل جهود لتحسين التعاون القضائي. ولخفض الطلب على المخدرات، يجري التخطيط لشن حملة توجه الى المدارس والمجتمع بأسره وتركز على النشء والشباب.

٤٧٤- وما زالت مشاعر القلق تساور الهيئة إزاء الافتقار الى تشريعات حديثة شاملة لمكافحة المخدرات في عدد من بلدان جنوب المحيط الهادئ. وهي تحت الحكومات المعنية على اعتماد تلك التشريعات بأسرع وقت ممكن. وتسجل الهيئة أن عددا من دول منطقة المحيط الهادئ تعكف الآن على صوغ تشريعات بشأن الأنشطة المصرفية اللا إقليمية وغير ذلك من الخدمات المالية، وغسل الأموال، وعائدات الجريمة، والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية؛ والأمل معقود على أن نصوص التشريعات التي تمر الآن بمراحل إعداد مختلفة سوف

غينيا الجديدة، بسعره المنخفض وبما عرف من ارتفاع محتواه من التتراهيدروكنابينول، يشتد عليه الطلب في استراليا، شأنه شأن القنب الذي يزرع في استراليا باستخدام أسلوب الزراعة المائية وهجين حريف من القنب ذي محتوى عال من التتراهيدروكنابينول يعرف باسم "skunk".

٤٨١- وأثناء الأعوام الخمسة الماضية طرأت زيادة على كمية الهيروين المضبوطة في استراليا. وظل الهيروين متوافرا على نطاق واسع وانخفضت أسعاره وظل محافظا على مستوى نقاوته. ولا يزال مدى انتشار تعاطي الهيروين غير واضح المعالم. ومنذ عام ١٩٧٩ طرأت زيادة ملحوظة على عدد الوفيات الناجمة عن فرط جرعات المواد الأفيونية ومعظمها من الهيروين.

٤٨٢- واكتشفت زراعة الكوكا في جزر سليمان في شباط/فبراير من عام ١٩٩٨. وتقضي الضرورة بقيام الحكومة بعمليات رصد محكمة لتطور نسق زراعته والقضاء على تلك الزراعة. وتستخدم جزر المحيط الهادي على نحو متزايد كنقاط عبور للكوكايين المار بطريقه الى استراليا ونيوزيلندا. وقد ارتفع بالتدريج عدد ضبطيات الكوكايين في استراليا ونيوزيلندا كليهما وفكك مختبران لصنع الكراك في استراليا عام ١٩٩٧. ومن جهة أخرى، يظل تعاطي الكوكايين محدودا على ما يبدو.

المؤثرات العقلية

٤٨٣- ظل الأمفيتامين محافظا على مكانته كثاني أكثر المخدرات تعاطيا في استراليا؛ وتجدر الإشارة الى أن تعاطي الميثامفيتامين المتبلر (ويطلق عليه اسم ice آخذ في الزيادة. وقليلة هي مرافق العلاج التي تركز في الوقت الراهن على الأعراض المرتبطة بتعاطي الأمفيتامين.

٤٨٤- ومعظم ما يتعاطى من الأمفيتامين، بما فيه مشتقه الميثامفيتامين، محلي المنشأ. وقد طرأت زيادة على صنع الأمفيتامين في استراليا وثمة اتجاه نحو استخدام المختبرات المتنقلة. وترجع زيادة اكتشاف مختبرات الأمفيتامين غير المشروعة وضبط شحنات الأمفيتامين غير المشروعة في جانب منها الى تعزيز المراقبة المفروضة على السلائف والإيفيدرين والإيفيدرين الكاذب وال P-2-P. وفي عام ١٩٩٧، كشف في نيوزيلندا عن وجود مختبرين للصنع غير المشروع للميثامفيتامين.

٤٨٥- ومعظم المدم أ ("الاستاسي") وشبائمه يهرب الى استراليا من بلدان في آسيا وأوروبا؛ غير أنه يصنع أيضا على نحو غير مشروع في استراليا. وقد زاد عدد

تعتمد في المستقبل القريب. وتحت دول المنطقة التي هي في وضع يمكنها من ذلك، على أن تواصل مساعدة غيرها من الدول بناء على طلبها، في تحديث تشريعاتها بشأن مكافحة المخدرات وما يتصل بها، وذلك بتقديم المساعدة التقنية والتمويل.

٤٧٥- وما زالت الهيئة يساورها القلق من أن نيوزيلندا لم تعتمد بعد تشريعات بشأن مراقبة السلائف وتحت الحكومة في هذا الصدد على اعتماد تلك التشريعات والتصديق على اتفاقية سنة ١٩٨٨ بأسرع وقت ممكن.

٤٧٦- وترحب الهيئة بما اتخذته جزر سليمان مؤخرا من مبادرات لتعزيز قوات الشرطة لديها ومضاعفة الجهود الرامية الى خفض الطلب على المخدرات.

٤٧٧- ومن بين دواعي القلق الأخرى ضعف تعاون بعض دول المنطقة مع الهيئة نتيجة لقصورها دون تقديم المعلومات الإحصائية بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات. وتحت الهيئة الحكومات المعنية على استئناف وفائها بالتزاماتها التعاقدية.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

المخدرات

٤٧٨- في استراليا، يبدو أن ثمة زيادة في عدد متعاطي القنب وانخفاضا في متوسط الأعمار التي يبدأ فيها تعاطي القنب لأول مرة. وتثني الهيئة على حكومة استراليا مقاومتها الصامدة لجماعات الضغط التي تنادي بإضفاء الشرعية على تعاطي القنب. وتوصي الهيئة الحكومة بأن تواصل التصدي للأخطاء الشائعة حول تعاطي القنب من خلال حملات التثقيف ووسائل الإعلام.

٤٧٩- وثمة اتجاه متزايد نحو زراعة القنب عالي محتوى التتراهيدروكنابينول (THC) داخل البيوت؛ ويحدث ذلك في استراليا ونيوزيلندا بصفة رئيسية ولكن أيضا في بعض البلدان الأخرى بالمنطقة. وتشجع ممارسة الاستنسال (cloning) في زراعة القنب داخل البيوت وخارجها على السواء، ضمانا لمحافظة المحصول على جودته.

٤٨٠- ويبدو أن إنتاج القنب وإمداداته آخذة في الزيادة في بابوا غينيا الجديدة، الأمر الذي تترتب عليه مشاكل ملحة بالنسبة للنظام العام. ويساور الهيئة قلق من أن الحكومة لم تجر تحليلا لمحتوى القنب في بابوا غينيا الجديدة من التتراهيدروكنابينول على الرغم من أن الهيئة كانت قد طلبت إليها ذلك في عام ١٩٩٦. فالقنب في بابوا

الحواشي

- (١) حرب الأفيون الأولى (١٨٣٩-١٨٤٢) كانت بين المملكة المتحدة والصين. وفي حرب الأفيون الثانية (١٨٥٦-١٨٦٠)، حاربت المملكة المتحدة وفرنسا الصين.
- (٢) فيما يتعلق بعدد مدخني الأفيون في الصين في ذلك الوقت، تتراوح التقديرات بين ١٠٠ مليون و١٥٠ مليوناً، منهم نحو ١٠ في المائة ربما كانوا شديدي الإدمان للأفيون.
- (٣) تورد فرجينيا برينج وجريفيث إدواردز وصفا واضحا ووثائق كاملة لوباء الفيون في بريطانيا وعواقبه الوخيمة في *Opium and the People* (London, Allen Lane, 1980).
- (٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، العدد ٧٥١٥.
- (٥) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، العدد ١٤٩٥٦.
- (٦) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).
- (٧) سجل انخفاضاً كبيراً في الصنع المشروع لبعض المؤثرات العقلية على أثر استحداث تدابير مراقبة فعالة تمنع تسريبها لأوجه استعمال غير طبية. ومن أمثلة ذلك أنه عقب تشديد تدابير المراقبة على الميثاكوالون، انخفض صنع تلك المادة على صعيد العالم مما يزيد على ٥١ طناً في عام ١٩٨٠ إلى أقل من طنين في عام ١٩٨٤. وهبط الصنع المشروع للسيكوباريتال، الذي نقل في عام ١٩٨٨ من الجدول الثالث إلى الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٧١، من أكثر من ١١ طناً في عام ١٩٨٨ إلى ٢,٦ طن في عام ١٩٩٠ وانخفض إلى ما دون ذلك في الأعوام التالية. وصدر آخر تقرير عن الصنع المشروع للفينيلين في عام ١٩٨٧ إذ أخضعت تلك المادة للمراقبة الدولية في عام ١٩٨٦. وترتب على استحداث تدابير إضافية لمراقبة البيمولين هبوط صادراته من ٢٥ طناً في عام ١٩٨٩ إلى ٥ أطنان في عام ١٩٩٣.
- (٨) الواقع أن اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير الخطرة لسنة ١٩٣٦ (عصبة الأمم، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٨، العدد ٨٠٤٨) كان يقصد بها سدّ تلك الثغرة. غير أن أحكامها لم تنفذ قط نتيجة للمجاهدة المتزايدة بين البلدان الأوروبية ولنشوب الحرب العالمية الثانية.
- (٩) يرد وصف واضح للالتزامات بالفقرة ١ من المادة ٣٨ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، العدد ١٤١٥٢)، التي تنص على ما يلي:
"تعتبر الدول الأطراف اهتماماً خاصاً وتتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع إساءة استعمال المخدرات ومعرفة الأشخاص المتورطين بذلك، في موعد مبكر، وعلاجهم وتعليمهم ومتابعة رعايتهم وتأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً، وتنسق جهودها لهذه الغايات".

ضبطيات الأمفيتامينات من نوع الاكستاسي . وقد أسفرت جهود التجريم بالمخدرات للتحايل على التشريعات السارية لمكافحة المخدرات عن تنوع الأصناف المتاحة منها بالأسواق غير المشروعة في استراليا. كذلك أبلغ في نيوزيلندا عن عدد أكبر من ضبطيات الاكستاسي المستورد من أوروبا. وكانت تلك المادة قبل عام ١٩٩٧ مجهولة تقريبا في ذلك البلد. وأسفر تقييم استراتيجي أجري مؤخرا لكلا الل س د وال م د م أ عن أن الاتجاهات وأنساق التعاطي التي لوحظت في أوروبا آخذة في الظهور الآن في نيوزيلندا. وانتشار تعاطي الم د م أ آخذ في الاتساع ويقدر عدد متعاطيه بنسبة ١ في المائة من سكان نيوزيلندا.

٤٨٦- وتسرب المواد الصيدلانية المحتوية على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية من المصادر المشروعة لبيعها جملة وبالتجزئة. وتهرب عقاقير الهلوسة، ومنها الل س د، إلى بلدان أوقيانيا من الولايات المتحدة ومن بلدان في أوروبا وشعبيتها آخذة في النمو على ما يبدو؛ أما الاكستاسي العشبي *herbal ecstasy*، الذي يحتوي على الإيفيدرين فيستورد على نحو غير مشروع من الولايات المتحدة لأغراض غير طبية.

٤٨٧- وسجل زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية الاستهلاك الطبي للميثيل فينيدات في استراليا ونيوزيلندا كليهما وأبلغ عن إساءة استعمال تلك المادة فيهما. وتطلب الهيئة إلى حكومتي هذين البلديين أن ترصد عن كثب استعمال تلك المادة للتحقق من أنه بناء على وصفة طبية ويتم على النحو المناسب.

(توقيع) الحميد القدسي

(الرئيس)

(توقيع) أوسكار شرودر

(المقرر)

(توقيع) هيربرت شيبه

(الأمين)

فيينا، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨

- (١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، العدد ١٤١٥٢.
- (١١) في عام ١٩٧١، بلغ مجموع الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١ ٧٩ دولة.
- (١٢) في عام ١٩٨١، بلغ مجموع الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١ ٧٤ دولة.
- (١٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك أمثلة لكيفية تحقيق ذلك، انظر تقرير الهيئة لعام ١٩٨٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ (السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية السنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (١٤) توافر المواد الأفيونية لتلبية الاحتياجات الطبية: تقرير خاص أعد عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٠ و ٤٣/١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.96.XI.6).
- (١٥) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (١٦) المرجع نفسه.
- (١٧) يرد موجز للتوصيات المحددة بشأن مراقبة الوسطاء المشتغلين بتجارة السلائف في تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨ بشأن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (١٨) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.96.XI.1)، الفقرة ٢٨٦.
- (١٩) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.97.XI.3)، الفقرة ٢٨٠.
- (٢٠) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.98.XI.4)، الفقرة ٦.
- (٢١) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (٢٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.95.XI.4)، الفقرات ٦١-٦٣.
- (٢٣) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (٢٤) انظر على سبيل المثال: السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.98.XI.4)، الفقرة ٤٨.
- (٢٥) انظر: السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.1)، الفقرة ١٢٦.
- (٢٦) طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٩/١٩٩٦، الفرع أولاً، الى اليونديسيب والهيئة "أن بضعا قائمة محدودة بالمواد والكيماويات غير المجدولة التي توجد معلومات كثيرة عن استخدامها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لإخضاعها لمراقبة دولية خاصة، حتى يتسنى اتخاذ تدابير مناسبة، حسب طبيعة كل منتج وأنماط الاتجار به، للحيلولة دون استعمال التجار لتلك المواد".
- (٢٧) السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.99.XI.4).
- (٢٨) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٥، الفقرة ٩٤.
- (٢٩) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٦، الفقرة ٢٣٩.
- (٣٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.98.XI.1)، الفقرتان ١٥٥ و ١٥٦.

- ٣٠ (أ) شروح على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.73.XI.1).
- ٣٠ (ب) شروح على اتفاقية المؤثرات العقلية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.76.XI.5).
- (٣١) أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند، سيشيل، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا.
- (٣٢) الدول الأعضاء في الايكواس هي التالية: بنين، بوركينا فاسو، توغو، الرأس الأخضر، السنغال، سيبيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا.
- (٣٣) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ ، الفقرات ١-٤٢.
- (٣٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٤.
- (٣٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٦ ، الفقرة ١١٣.
- (٣٦) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ ، الفقرات ١-٤٢.
- (٣٧) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٦ ، الفقرة ٣٠١.
- (٣٨) الأردن، تركيا، الجمهورية العربية السورية، بلدان شبه الجزيرة العربية وبلدان الخليج باستثناء جمهورية إيران الإسلامية.
- (٣٩) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٦، الفقرة ١٨، وتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ ، الفقرة ٣١٩.
- (٤٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ ، الفقرات ١-٤٢.
- (٤١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، العدد ١٤١٥١.
- (٤٢) مبادرة للاتحاد الأوروبي تستهدف الدمج الاقتصادي لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية (وكان اسمها أصلاً: برنامج مساعدة إعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا).
- (٤٣) Official Journal of the European Communities, No. L 170, 4 July 1998.
- (٤٤) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٧ ، الفقرة ٣٩٢.

المرفق الأول

المجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة
الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٨

ترد أدناه قائمة بالمجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ١٩٩٨، مع الدول في كل مجموعة من تلك المجموعات.^(١)

افريقيا

اثيوبيا	سيراليون
اريتريا	سيشيل
أنغولا	الصومال
أوغندا	غابون
بنن	غامبيا
بوتسوانا	غانا
بوركينافاسو	غينيا
بوروندي	غينيا - الاستوائية
تشاد	غينيا - بيساو
توغو	الكاميرون
تونس	كوت ديفوار
الجزائر	الكونغو
جزر القمر	كينيا
الجمهورية العربية الليبية	ليبيريا
جمهورية افريقيا الوسطى	ليسوتو
جمهورية تنزانيا المتحدة	مالي
جمهورية جيبوتي	مدغشقر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مصر
جنوب افريقيا	المغرب
الرأس الأخضر	ملاوي
رواندا	موريتانيا
زامبيا	موريشيوس
زمبابوي	موزامبيق
سان تومي وبرنسيبي	ناميبيا
السنغال	النيجر
سوازيلند	نيجيريا
السودان	

أمريكا الوسطى والكاريبى

سانت كيتس ونيفيس	أنتيغوا وبربودا
سانت لوسيا	بربادوس
السلفادور	بليز
غرينادا	بنما
غواتيمالا	ترينيداد وتوباغو
كوبا	جامايكا
كوستاريكا	جزر البهاما
نيكاراغوا	الجمهورية الدومينيكية
هايتي	دومينيكا
هندوراس	سان فنسنت وجزر غرينادين

أمريكا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
	المكسيك

أمريكا الجنوبية

بيرو	الأرجنتين
سورينام	اكوادور
شيلي	أوروغواي
غيانا	باراغواي
فنزويلا	البرازيل
كولومبيا	بوليفيا

شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا

الفلبين	اندونيسيا
فييت نام	بروني دار السلام
كمبوديا	تايلند
ماليزيا	جمهورية كوريا
منغوليا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
ميانمار	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
اليابان	سنغافورة
	الصين

جنوب آسيا

ملديف	بنغلاديش
نيبال	بوتان
الهند	سري لانكا

غرب آسيا

الجمهورية العربية السورية	أذربيجان
جورجيا	الأردن
طاجيكستان	أرمينيا
العراق	اسرائيل
عمان	أفغانستان
قطر	الإمارات العربية المتحدة
قيرغيزستان	أوزبكستان
كازاخستان	ايران (جمهورية - الاسلامية)
الكويت	باكستان
لبنان	البحرين
المملكة العربية السعودية	تركمانستان
اليمن	تركيا

أوروبا

سلوفاكيا	الاتحاد الروسي
سلوفينيا	اسبانيا
السويد	استونيا
سويسرا	ألبانيا
فرنسا	ألمانيا
فنلندا	أندورا
قبرص	أوكرانيا
الكرسي البابوي	ايرلندا
كرواتيا	أيسلندا
لاتفيا	إيطاليا
لختنشتاين	البرتغال
لكسمبرغ	بلجيكا
ليتوانيا	بلغاريا
مالطة	البوسنة والهرسك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	بولندا
موناكو	بيلاروس
النرويج	الجمهورية التشيكية
النمسا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
هنغاريا	جمهورية مولدوفا
هولندا	الدنمارك
يوغوسلافيا	رومانيا
اليونان	سان مارينو

أوقيانيا

ساموا	استراليا
فانواتو	بابوا غينيا الجديدة
فيجي	بالو
كيريباتي	توفالو
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	تونغا
ناورو	جزر سليمان
نيوزيلندا	جزر مارشال

(أ) الدول التي كان يتألف منها من قبل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ترد تحت المجموعة الإقليمية المسماة أوروبا أو تحت مجموعة إقليمية آسيوية، تبعاً للطريقة المتبعة لدى شعبة الإحصاء في الأمانة.

المرفق الثاني

الأعضاء الحاليون للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ادوارد أرميناكوفيتش بابايان

تخرج في المعهد الطبي الثاني بموسكو (١٩٤١).
 أستاذ دكتور في العلوم الطبية وباحث أكاديمي. رئيس
 اللجنة الدائمة لمراقبة المخدرات في الاتحاد الروسي (هيئة
 غير حكومية). رئيس البحث العلمي بمعهد البحث
 العلمي في الطب النفسي الاجتماعي والشرعي. نائب
 رئيس فخري للمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول
 والإدمان. مؤلف ما يزيد على ٢٠٠ ورقة بحث علمي،
 منها دراسات متخصصة ومقررات دراسية عن مكافحة
 المخدرات، نشرت في بلدان عديدة في مختلف أنحاء
 العالم. حائز جائزة أ. براونينغ الدولية لمساهمته الثمينة في
 مكافحة المخدرات؛ حائز جائزة سكريابين لإسهامه في
 تطوير العلوم البيولوجية والطبية؛ حائز جائزة سيماشكو
 لأفضل منشور عن إدارة الصحة العامة. عضو فخري في
 جمعية يوركين؛ وطبيب مكرم في الاتحاد الروسي. رئيس
 الوفد الروسي الى لجنة المخدرات (١٩٦٤-١٩٩٣). رئيس
 اللجنة (١٩٧٧ و ١٩٩٠). عضو الهيئة الدولية لمراقبة
 المخدرات (منذ ١٩٩٥). عضو اللجنة الدائمة المعنية
 بالتقديرات (منذ سنة ١٩٩٥). النائب الثاني لرئيس
 الهيئة ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٧).
 عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٨).

تشينماي تشكرابارتي

تخرج في جامعة كلكتا متخصصا في التاريخ.
 شارك في عدة دورات دراسية في مجالات القانون
 الجنائي، والإدارة العامة، وإدارة شؤون الموظفين، ونظم
 المعلومات والأمن القومي، والعلاقات الدولية. شغل
 وظائف مختلفة في مجالي إنفاذ القانون الجنائي وإدارة
 شؤون المخدرات، بدءا بإدارة الضرائب في ولاية غرب
 البنغال (١٩٥٦-١٩٥٩). شغل مناصب عدة تتراوح من
 مساعد مدير الشرطة الى نائب المفتش العام في قوات شرطة
 ولاية أوريسا، ثم مدير عام مكتب مراقبة المخدرات،
 حكومة الهند (١٩٦٠-١٩٩٣)، منها ٢٢ سنة في مناصب
 تنفيذية ميدانية في ولايتين، و١٥ سنة في أربع مناصب
 الشرطة الوطنية وفي حكومة الهند. رئيس اللجان الوزارية
 المشتركة المعنية بإعداد الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة
 تعاطي المخدرات (١٩٩٣-١٩٩٤) وإعداد التقارير النهائية
 عن المشاريع التي تنفذ في الهند بتمويل من برنامج الأمم

المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب)
 (١٩٩٦). عضو وفد الهند الى الجمعية العامة للمنظمة
 الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) (١٩٩٠ و ١٩٩١
 و ١٩٩٢)، والى لجنة المخدرات (١٩٩٢) والى عدد كبير
 من الاجتماعات الإقليمية والثنائية. منح زمالة للمشاركة
 في جولات دراسية لليوندسيب وإدارة إنفاذ قوانين
 المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية. مؤلف عدة
 دراسات نشرت في المجالات المتخصصة. فاز بميدالية
 الرئيس التي تمنح لمن يشهد لهم بخدمات ممتازة
 (١٩٩٠). تلقى ميدالية الشرطة لقاء الخدمة الجديرة
 بالتقدير (١٩٩٧). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
 (١٩٩٧)، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات
 (١٩٩٧ و ١٩٩٨).

نيليا كورتيس-مارامبا

دكتوراه في الطب وأستاذة الصيدلة وعلم السموم
 في كلية الطب بجامعة القلبين، مانيل، ورئيسة الدائرة
 الوطنية لمراقبة السموم والإعلام عنها، المستشفى العام
 بالقلبين. دبلوماسية بالهيئة الأمريكية لطب الأطفال،
 وزميلة بالجمعية الفلبينية لطب الأطفال والجمعية
 الفلبينية لعلم الصيدلة التجريبي والإكلينيكي. نائبة رئيس
 اللجنة الوطنية للمخدرات بوزارة الصحة. منسقة البرنامج
 الوطني المتكامل المعني بالنباتات الطبية، المجلس
 الفلبيني للبحث والتطوير في المجالات الصحية بوزارة
 العلم والتكنولوجيا. عضو اللجنة الاستشارية التقنية
 المهنية بإبادة الآفات، دائرة المخصبات ومبيدات الآفات.
 شغلت عدة مناصب في ٣٧ لجنة وهيئة استشارية في
 مجالات البحث والصيدلة والارتهان بالمخدرات وعلم
 السموم والمناهج الدراسية الطبية، ولدى عدة منظمات
 وطنية ودولية يذكر منها ما يلي: رئيسة قسم الصيدلة
 بكلية الطب في جامعة القلبين (١٩٧٥-١٩٨٣)؛ عضو
 اللجنة الاستشارية المعنية بالبحوث الطبية، منطقة غرب
 المحيط الهادئ، منظمة الصحة العالمية (١٩٨١-١٩٨٤)؛
 رئيسة اللجنة المعنية بتنفيذ نتائج البحوث والتنمية، كلية
 الطب، جامعة القلبين، مانيل؛ عضو الهيئة الاستشارية
 المعنية بمشاكل الارتهان بالمخدرات والخمور، منظمة
 الصحة العالمية، جنيف. ألقت ٥٢ مصنفا تشمل الكتب
 والمقالات المنشورة في المجالات المتخصصة وسجلات أعمال
 حلقات العمل الدولية والدراسات الأحادية في مجالات

الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٧). عضو اللجنة المالية والإدارية التابعة للهيئة (١٩٩٨).

الحميد القدسي

أستاذ الطب النفسي، جامعة لندن. مدير وحدة التدريب والبحوث الإقليمية لمعالجة الارتهان بالمخدرات، ومدير وكالة مفوضي الإدمان، منطقة جنوب التيمس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. رئيس المراكز الأوروبية المتعاونة لدراسات الإدمان. رئيس إدارتي السلوك الإدماني والطب النفسي. عضو الهيئة الأكاديمية، ومجلس الإدارة واللجنة الاستشارية المشتركة، كلية طب مستشفى سان جورج، جامعة لندن. رئيس رابطة أساتذة الطب النفسي في الجزر البريطانية. مستشار اللجنة المشتركة للوصفات الطبية، الكتاب الوطني البريطاني للوصفات الطبية. عضو فريق الخبراء الاستشاري المعني بالارتهان بالمخدرات والخمور، منظمة الصحة العالمية. عضو اللجنة التنفيذية. رئيس قسم تعاطي المواد المخدرة ورئيس المجلس الانتخابي للجمعية الملكية للأطباء النفسيين. عضو الهيئة التنفيذية للمجلس الطبي المعني بإدمان الخمور، المملكة المتحدة. مستشار، دائرة الاستشارات الصحية، هيئة الصحة الوطنية، المملكة المتحدة. رئيس تحرير المجلة الدولية للطب النفسي الاجتماعي ونشرة تعاطي المواد المخدرة. عضو الهيئة الاستشارية لتحرير نشرة الإدمان. ألف كتباً وما يزيد على مائتي بحث علمي حول المسائل المتعلقة بالمخدرات وإدمانها. زميل (منذ ١٩٨٥) بالجمعية الملكية للأطباء النفسيين، وعضو هيئة تدريس طب الصحة العامة، المملكة المتحدة. عضو ومقرر ورئيس لجان خبراء مختلفة تابعة لمنظمة الصحة العالمية وللجماعة الأوروبية، ولأفرقة استعراض وغيرها من الأفرقة العاملة المعنية بالارتهان بالمخدرات والخمور؛ ويخص بالذكر قيامه بتنظيم اجتماعات أفرقة خبراء منظمة الصحة العالمية بشأن التعليم الطبي (١٩٨٦)، وتعليم الصيدلة (١٩٨٧)، وتعليم المرضى (١٩٨٩)، وترشيد وصف العقاقير ذات التأثير النفسي. أستاذ زائر بمعهد م. س. ماكلويد، رابطة جنوب استراليا للدراسات الطبية العليا (١٩٩٠). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٢)، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٢). رئيس الهيئة (١٩٩٣) و ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨).

الصيدلة وعلم السموم وطب الأطفال. باحثة في مجالات: الأعاجيب الخلقية، وعلم الصيدلة الانمائي، والنباتات الطبية، وعلم السموم المهنية، ومعالجة التسمم الحاد. حظيت منذ عام ١٩٧٤ بما مجموعه ١٣ وساما وجائزة من بينها ما يلي: جائزة لنگكود بايان من الرئيسة كوراثون أكيانو ولجنة الخدمة المدنية (١٩٨٨)؛ جائزة إنجازات مدى الحياة في البحوث الطبية، المجلس الوطني للبحوث، الفلبين (١٩٩٢)؛ أبرز الباحثين، جامعة الفلبين، مانبلا (١٩٩٣)؛ التفوق في منع ومكافحة تعاطي المخدرات، مجلس المخدرات الخطرة (١٩٩٤)؛ كرسي مارسمان الجامعي في الصيدلة (١٩٩٥-١٩٩٧)؛ أبرز معلمي العلوم الأساسية، كلية الطب، جامعة الفلبين، مانبلا (١٩٩٦)؛ جائزة توكلاس، وزارة العلم والتكنولوجيا (١٩٩٦)، أبرز جائزة في البحوث الطبية (١٩٩٨) مجلس الفلبين للبحث والتطوير في المجال الصحي، وزارة العلم والتكنولوجيا. شاركت في ٤٦ اجتماعاً دولياً (١٩٦٤-١٩٩٧) في ميادين علم السموم، والارتهان بالمخدرات، وبعوث النباتات الطبية والصيدلة. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٧). نائبة رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٨).

جاك فرانكيه

مدير شرطة الأمن والدفاع لشمال فرنسا. ماجستير في القانون وحامل شهادات في علم الجريمة وفي لغات وحضارة عالم السلاف الجنوبي - كرواتيا. رئيس القسم الاقتصادي والمالي، دائرة الشرطة القضائية الإقليمية، أجاكسيو، كورسيكا (١٩٨١-١٩٨٢). رئيس المكتب المركزي الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (١٩٨٣-١٩٨٩). رئيس وحدة تنسيق مناهضة الارهاب، مسؤول أمام المدير العام للشرطة الوطنية (١٩٨٨-١٩٨٩). مدير دائرة التعاون التقني الدولي بين أجهزة الشرطة (١٩٩٠-١٩٩٢). المدير المركزي للشرطة القضائية، الإدارة الوطنية لدوائر الشرطة الجنائية والشرطة الاقتصادية والمالية والشرطة التقنية والعلمية، ورئيس المكتب الوطني المركزي لإنتربول فرنسا (١٩٩٣). مفتش عام الشرطة الوطنية مسؤول أمام المدير العام للشرطة الوطنية؛ خبير استشاري خارجي لليونسيف. فاز بوسام جوقة الشرف، ووسام الاستحقاق الوطني، ووسام الاستحقاق الوطني من لكسمبرغ، ووسام الاستحقاق الوطني الإسباني للشرطة، وسبعة أوسمة أخرى. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (١٩٩٧). عضو اللجنة

ديبل جان خان

الداخلية، مصر. مدرس للمدرسين والموظفين في مجال مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية بأكاديمية الشرطة؛ القاهرة، وبالمعهد العربي للدراسات الأمنية، المملكة العربية السعودية. حصل على درجة بكالوريوس في الحقوق وعلوم الشرطة، وتدرّب لدى إدارة إنفاذ قوانين المخدرات، واشنطن العاصمة (١٩٧٤ و ١٩٧٨). حائز وسام الجمهورية (١٩٧٧) ووسام الاستحقاق (١٩٨٤). شارك في مؤتمرات واجتماعات مختلفة في مجال إنفاذ قوانين المخدرات. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٠) ومقررها (١٩٩٢). النائب الأول لرئيس الهيئة (١٩٩٥). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨). رئيس اللجنة المالية والإدارية التابعة للهيئة (١٩٩٨).

أنطونيو لورنسو مارتينس

مجاز في الحقوق، جامعة كويمبرا. وكيل نيابة (١٩٦٥-١٩٧٢)؛ قاض (١٩٧٢-١٩٧٦)؛ مدير عام للشرطة الجنائية (١٩٧٧-١٩٨٣)؛ نائب عام مساعد وعضو اللجنة الاستشارية لمكتب النائب العام (منذ عام ١٩٨٣). رئيس الفرق العاملة التي صاغت القوانين البرتغالية لمكافحة المخدرات (١٩٣ و ١٩٩٣). أستاذ في دراسات عليا لقانون الحاسوب بالمعهد القانوني للاتصالات، كلية الحقوق، جامعة كويمبرا. مؤلف مقالات عدة عن المسائل المتعلقة بالمخدرات، وكتاب يتضمن تعليقات على التشريعات الدولية والوطنية الرئيسية تحت عنوان "المخدرات والقانون". وعدد من المقالات عن المعلوماتية والقانون. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٥). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٥). مقرر (١٩٩٦). عضو اللجنة المالية والإدارية التابعة للهيئة (١٩٩٨).

هربرت س. أوكون

دبلوماسي ومرب. محاضر زائر في القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة ييل، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. السلك الدبلوماسي للولايات المتحدة (١٩٩٥-١٩٩١). سفير الولايات المتحدة الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية (١٩٨٠-١٩٨٣). سفير ونائب الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة (١٩٨٥-١٩٨٩). عضو فريق الخبراء المعني بتقديم المشورة والمساعدة الى الأمين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة في مجال مكافحة تعاطي المخدرات (١٩٩٠). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٢). نائب أول لرئيس الهيئة

حاصل على بكالوريوس الآداب، وبكالوريوس الحقوق، وحائز شهادة الماجستير في العلوم السياسية. أمين شعبة الولايات والمناطق الحدودية، حكومة باكستان (١٩٩٠-١٩٩٣)، وأمين شعبة الشؤون الداخلية، حكومة باكستان (١٩٩٠) وأمين شعبة مكافحة المخدرات (١٩٩٠ و ١٩٩٣-١٩٩٤) في حكومة باكستان. قائد شرطة الحدود في المقاطعة الحدودية الشمالية - الغربية (١٩٧٨-١٩٨٠ و ١٩٨٢-١٩٨٣). مفتش عام للشرطة في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية (١٩٨٠-١٩٨٢ و ١٩٨٣-١٩٨٦). أمين إضافي في وزارة الداخلية في باكستان (١٩٨٦-١٩٩٠). مستشار (١٩٧٣-١٩٧٨) وسكرتير أول (١٩٧٢) في سفارة باكستان، كابول. حائز جائزة سيتارا - إي - بسالات، وهي أعلى جوائز الكياسة والمروءة، منحه إياها رئيس باكستان (١٩٩٠). رئيس النادي الدولي، كابول. عميد السلك الاستشاري/الإداري، أفغانستان. عضو اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. رئيس دائرة الشرطة في الرابطة الباكستانية (١٩٩٣-١٩٩٤). أحد رعاة جمعية مكافحة المخدرات، التي هي منظمة غير حكومية (١٩٨٢-١٩٨٣). شارك في الحلقة الدراسية المعنية بإحلال بدائل لزراعة خشخاش الأفيون، التي انعقدت في بانكوك (١٩٧٨). رئيس وفد باكستان الى اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١٩٩٠-١٩٩٣)؛ والى حلقة عمل اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية التابعة للمفوضية (١٩٩١)؛ والى اجتماع المفوضية (١٩٩١)؛ والى اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، نيودلهي (١٩٩١)؛ والى هيئة برنامج الأغذية العالمي (١٩٩٢)؛ والى المحادثات بشأن تقديم المساعدة لإغاثة اللاجئين الأفغان، المنعقدة في جنيف وواشنطن العاصمة (١٩٩٣). رئيس وفد باكستان الى لجنة المخدرات (١٩٩٣ و ١٩٩٤)؛ والى المشاورة التقنية بين باكستان والهند، المنعقدة في فيينا تحت رعاية اليونسيف، بشأن التعاون في أنشطة مكافحة المخدرات (١٩٩٤)؛ والاجتماع الأول على مستوى السياسة العامة بشأن التعاون التقني بين باكستان والهند (١٩٩٤). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٥). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٩٥). النائب الأول لرئيس الهيئة (١٩٩٨).

محمد منصور

مدير إدارة شؤون معهد التدريب، مدير سابق لإدارة العمليات، إدارة مكافحة المخدرات، وزارة

لجنة الميزانية (١٩٩٠). رئيس الهيئة (١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦). مقرر الهيئة وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٨).

إلبا توريس غراتيرول

محامية. الجامعة المركزية بفنزويلا (١٩٥٩). مستشارة لشؤون المخدرات في وزارة الشؤون الخارجية الفنزويلية (١٩٨٥-١٩٩٤). مديرة الحماية الاجتماعية في مكتب النائب العام للجمهورية (١٩٧١-١٩٨١)؛ ممثلة إدارة النيابة العامة لدى لجنة مكافحة تعاطي المخدرات (١٩٧١-١٩٨١)؛ عضو اللجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون أولي بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٧٤-١٩٨٤)؛ مستشارة في إدارة منع الجريمة، ووزارة العدل (١٩٨٢-١٩٨٣). عضو الوفد الفنزويلي الى لجنة المخدرات (١٩٨٥-١٩٩٣). شاركت في اجتماعات فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالنظر في مشروع اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٦-١٩٩٨)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٨٨)؛ واجتماعات أفرقة الخبراء التي عينتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (التابعة لمنظمة الدول الأمريكية) من أجل صوغ لوائح نموذجية بشأن غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات (١٩٩٠-١٩٩٢)؛ والاجتماع الأول لتنفيذ المادتين ٥ و ٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ (١٩٩٣). ورئيسة الوفد الفنزويلي في الاجتماع المنعقد في مدينة بنما بدعوة من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، لتحليل مشكلة لوائح غسل الأموال (١٩٩٣). عضو في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٥). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٥ و ١٩٩٦). نائب أول لرئيس الهيئة (١٩٩٧).

(١٩٩٦)، ومقرر الهيئة (١٩٩٧). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (١٩٩٨).

ألفريدو بيمخيان

المدير المسؤول عن الصحة العقلية والعناية الطبية النفسية، وحدة الصحة العقلية، وزارة الصحة، شيلي. طبيب (١٩٦٨). طبيب نفساني (١٩٧٢). مارس الكب السريري في وحدات الطب النفسي بالمستشفيات العامة (١٩٧٢-١٩٨٩). رئيس دائرة الطب النفسي السريري، مستشفى باروس لوكو - ترودو، سانتياغو، شيلي (١٩٧٥-١٩٨١). عمل مدرسا في برامج جامعية وبرامج للدراسات العليا، كلية الطب، جامعة شيلي (منذ ١٩٧٥). رئيس قسم الصحة العقلية والطب النفسي، كلية الطب، كامبوس ساوث، جامعة شيلي (١٩٧٦-١٩٧٩ و ١٩٨٥-١٩٨٨). أستاذ الطب النفسي، جامعة شيلي (منذ ١٩٧٩). أستاذ الطب النفسي، كلية علم النفس، جامعة شيلي الكاثوليكية (منذ ١٩٨٣). رئيس وحدة الصحة العقلية، وزارة الصحة (١٩٩٠-١٩٩٦). رئيس الجمعية الأيبيرية الأمريكية لدراسة الخمر والمخدرات (١٩٨٦-١٩٩٠). أستاذ في برنامج لمنح درجة الماجستير عنوانه "الصحة العامة، تخصص في الصحة العقلية"، كلية الصحة العامة، جامعة شيلي (منذ ١٩٩٣). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٥). النائب الثاني لرئيس الهيئة (١٩٩٨). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ ١٩٩٦) ونائب رئيسها (١٩٩٧) ورئيسها (١٩٩٨).

أوسكار شرودر

رجل قانون وإدارة. دكتوراه في الحقوق. مدع عام (١٩٥٧). مدير عام الوحدة المعنية بالدخل المحلي ومراجعة حسابات الضرائب في الإدارة المالية لمقاطعة شمال الرين - وستفاليا (١٩٥٧-١٩٦٤). وزارة الشباب وشؤون الأسرة والمرأة والصحة لجمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٦٥-١٩٨٩)؛ سكرتير شخصي لوزير الدولة، ورئيس شعبة الميزانية وعدة شعب للتشريعات الصحية (١٩٦٥-١٩٧٣)؛ رئيس شعبة التشريعات الخاصة بالمخدرات (١٩٧٣-١٩٨٢)؛ والمدير العام لشؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية (١٩٨٢-١٩٨٩). رئيس وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الى لجنة المخدرات (١٩٧٣-١٩٨٢) ورئيس اللجنة (١٩٨٠). رئيس لجنة التنمية الاجتماعية (١٩٨٩). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ ١٩٩٠). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات ورئيس

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو أكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。 请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o dirjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية أنشئت تعاهديا من أجل تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سليفة لها في إطار المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات، ترجع الى عصر عصبة الأمم. ومسؤولية الهيئة هي رصد وتشجيع امتثال الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ومساعدتها في جهودها الرامية الى أداء التزاماتها بمقتضى تلك المعاهدات.

وقد أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات والمتاجرة بها واستعمالها بصورة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، الى ضمان توفر إمدادات كافية من المخدرات للاستعمالات الطبية والعلمية، والحيلولة دون تسرب المخدرات من المصادر المشروعة الى القنوات غير المشروعة. وتقوم الهيئة أيضا برصد مراقبة الحكومات للكيمياويات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات وتساعد على منع تسرب تلك الكيمياويات الى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والمتاجرة بها واستعمالها بصورة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضا مسؤولية تقييم الكيمياويات في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة، من أجل تقرير ما إذا كان ينبغي وضعها تحت المراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة لدى اضطلاعها بمسؤولياتها بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقديرات طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالمخدرات من خلال نظام بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على التوصل، ضمن جملة أمور، الى توازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسرب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية ١٩٨٨؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذا وافيا، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حوارا مستمرا مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي لهذا الغرض بتقديم ما قد يلزم من مساعدة تقنية أو مالية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث انتهاكات صريحة لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الضرورة على تذليل تلك الصعوبات. أما إذا لاحظت الهيئة أن التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير لم تتخذ فقد تقوم بلفت انتباه الأطراف المعنية الى ذلك أو تعرض الأمر على لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكما لا يخفى، يجوز للهيئة، بمقتضى المعاهدات، أو توصي الأطراف بوقف استيراد المخدرات من أي بلد مقصر أو تصدير المخدرات إليه أو كليهما. وتتصرف الهيئة في كل الأحوال في تعاون وثيق مع الحكومات.

وتجتمع الهيئة مرتين على الأقل سنويا. وتصدر كل سنة تقريرا عن عملها، مشفوعا بتقارير تقنية عن المخدرات وعن المؤثرات العقلية وعن السلائف وغيرها من الكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة.

